

الأمن الوطني الكويتي المنظور السياسي الشامل في ظل التغيرات المحلية والدولية

د. عبد المحسن جمال

قسم العلوم السياسية - جامعة الخليج

د. عبد الله يوسف سهر

قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت



١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م (مارس)



**Kuwait National Security:
A Comprehensive Political Perspective
based on the National and International
Changes**

Dr. Abdullah Yousef Sahar
Political Science Department
Kuwait University

Dr. Abdul Mohsen Jamal
Political Science Department
Gulf University

ISSN: 1560 - 5248

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٤٩٦ - الحولية ٣٨



Monograph 496 - Volume 38

١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م (مارس)

1439 A.H/2018 (Mar.)

RATES

- Kuwait: K.D 0.500 Bahrain: BD 1 Qatar: RQ 10
 Emirates: DH 10 Saudi Arabia: RS 10 Oman: RO 1
 Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar
 Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollars

Subscription for 12 Monographs

Subscription Period	Subscription Type	Kuwait	Arab Countries	Foreign Countries
1 Year	Individuals	4 K.D	6 K.D	22 \$
	Institutions	22 K.D	22 K.D	90 \$
2 Years	Individuals	7 K.D	10 K.D	37 \$
	Institutions	37 K.D	37 K.D	150 \$
3 Years	Individuals	10 K.D	14 K.D	52 \$
	Institutions	52 K.D	52 K.D	210 \$
4 Years	Individuals	13 K.D	18 K.D	67 \$
	Institutions	67 K.D	67 K.D	270 \$

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor
 ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES
 P.O Box 17370 El-Khaldiah - KUWAIT 72454
 Tel: 24830256 - Fax: 24830256

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
 E-mail: aass@ku.edu.kw
<http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/>

Full texts are available at:
 EBSCO Publishing Products
 Dar Al Mandumah: www.mandumah.com

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1975, Authorship Translation for the Humanities 1981, The	Journal of the Social Sciences 1975, Authorship Translation for the Humanities 1981, The
1973, Kuwait Journal of and Publication Committee Educational Journal 1983,	1973, Kuwait Journal of and Publication Committee Educational Journal 1983,
Science and Engineering 1974, 1976, Journal of Law 1977, Journal of Sharia and Islamic	Science and Engineering 1974, 1976, Journal of Law 1977, Journal of Sharia and Islamic
Journal of the Gulf and Annals of the Arts and Social Studies 1983, Arab Journal of	Journal of the Gulf and Annals of the Arts and Social Studies 1983, Arab Journal of
Arabian Peninsula Studies Sciences 1980, Arab Journal Administrative Sciences 1991.	Arabian Peninsula Studies Sciences 1980, Arab Journal Administrative Sciences 1991.

ثمن العدد

- الكويت: ٥٠٠ فلس البحرين: دينار واحد قطر: ١٠ ريالات
 الإمارات: ١٠ دراهم السعودية: ١٠ ريالات عمان: ريال واحد
 ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً
 ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات

الاشتراك السنوي لعدد (١٢) رسالة

سنوات الاشتراك	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
سنة واحدة	أفراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
	مؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً
سنتين	أفراد	٧ دنانير	١٠ دنانير	٣٧ دولاراً
	مؤسسات	٣٧ ديناراً	٣٧ ديناراً	١٥٠ دولاراً
٣ سنوات	أفراد	١٠ دنانير	١٤ ديناراً	٥٢ دولاراً
	مؤسسات	٥٣ ديناراً	٥٢ ديناراً	٢١٠ دولاراً
٤ سنوات	أفراد	١٣ ديناراً	١٨ ديناراً	٦٧ دولاراً
	مؤسسات	٦٧ ديناراً	٦٧ ديناراً	٢٧٠ دولاراً

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى

توجه إلى رئيس تحرير حويليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص. ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت: 72454 - ت: ٢٤٨٣٠٢٥٦ - فاكس ٢٤٨٣٠٢٥٦

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

E-mail: aass@ku.edu.kw

<http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/>

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
 EBSCO Publishing Products
 دار المنظومة: www.mandumah.com

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حويليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.	مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حويليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.
--	--

حلوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات
اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم
الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها،
التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الجغرافيا، علم
النفوس، العلوم السياسية.

الحولية الثامنة والثلاثون

الرسالة السادسة والتسعون بعد المئة الرابعة

١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

هيئة التحرير

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

رئيس هيئة التحرير

أ. د. جاسم سليمان الفهيد
قسم اللغة العربية وآدابها

أ. د. هادي مختار اشكناني
قسم الاجتماع

أ. د. مجدي عبد الحافظ صالح
قسم الفلسفة

أ. د. محمد فلاح القضاة
قسم الإعلام

د. عبد المحسن أحمد الطبطبائي
قسم اللغة العربية وآدابها

د. ليلي محمد المالح
قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

د. سند أحمد عبد الفتاح
قسم التاريخ

مها إبراهيم المسعد
مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. منى بيكر

جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

أ. د. باسل حاتم

الجامعة الأمريكية - الشارقة

الإمارات العربية المتحدة

أ. د. عبدالقادر الفاسي الفهري

قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ. د. إبراهيم السعافين

قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام

قسم الفلسفة - جامعة عين شمس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد

قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ. د. محمود السيد أبو النيل

قسم علم النفس - جامعة عين شمس

أ. د. حمدي حسن أبو العينين

عميد كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

قواعد النشر

في حَوَلِيَّاتِ الآداب والعلوم الاجتماعية

- ١- تنشرُ الحَوَلِيَّاتُ البحوثَ والدِّرَاساتِ الأَصِيلَةَ باللِّغَتَيْنِ العَرَبِيَّةِ والإنجليزيةِ في مجال العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية والآداب.
- ٢- أن تُمثِّلَ الدِّرَاسةُ إضافةً جديدةً في حقل التَّخَصُّصِ.
- ٣- لم يسبقُ نُشْرُ الدِّرَاسةِ بأيِّ صورةٍ كانت، ولم يسبقُ أيضًا تقديمُها للنَّشْرِ إلى جهةٍ أخرى في أثناء وُرودها إلى الحَوَلِيَّاتِ. ويلتزم الباحثُ بكتابة إقرارٍ وتعهُّدٍ بأنَّ البَحْثَ المُقَدَّم لم يسبق نُشْرُه في أيِّ وعاءٍ نُشِر، أو أُرسِل إلى جهةٍ أخرى.
- ٤- ألا يقلَّ عددُ كلماتِ الدِّرَاسةِ عن (١٥٠٠٠) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول، (بحدود ٥٠ صفحة). وألا يزيدَ عددُ الكلماتِ عن (٦٠٠٠٠) كلمة (في حدود ٢٠٠ صفحة).
- ٥- يُقدِّمُ البَحْثُ بالبريد الإلكتروني: (aass@ku.edu.kw) مكتوبًا بواسطة مُعالِج النُّصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وينط (14) Arabic Simplified. في حالة البُحوثِ باللُّغة العربية، وعلى مسافتَيْن، وينط (١٢) Roman New Times في حالة البُحوثِ باللُّغة الإنجليزية.
- ٦- يُرفِّقُ الباحثُ ملخَصًا للبَحْثِ، مطبوعًا باللِّغَتَيْنِ العَرَبِيَّةِ والإنجليزيةِ، في حدود (200) كلمة. على أن يحتويَ ملخَصُ البَحْثِ على: هَدَفِ الدِّرَاسةِ وأسئلتها، ومَنْهَجِ الدِّرَاسةِ المُسْتَخْدَم، وأبرزُ النَتائِجِ المُسْتَخْلَصَةِ، وأهمَّ الاستنتاجات.
- ٧- يُرفِّقُ الباحثُ مع البَحْثِ سيرةً علميَّةً مُختصرةً، مطبوعةً باللِّغَتَيْنِ العَرَبِيَّةِ والإنجليزيةِ، تشمل أهمَّ مؤلفاته وأبحاثه.
- ٨- تُقدِّمُ الخرائطُ والأشكالُ والرسومُ (إن وُجدت) بأصولها الصَّالِحَةَ للطَّباعة بصيغة JPG، وبمستوى دَقَّة ٨٠٠*٦٠٠.
- ٩- في حالة رغبة الباحثِ بنَشْرِ الصُّورِ أو الخرائطِ أو الأشكالِ البيانيَّة الملونة، يلتزمُ بدفع تكاليفها.
- ١٠- يراعي الباحثُ عند كتابة البَحْثِ الالتزامَ بأحدث نسخة من أحد النُّظامين:

أ - Modern Language Association MLA

ب - American Psychological Association APA

- يستخدم في البحوث والدِّرَاساتِ في مجال العلوم الإنسانية والآداب نظام MLA، والبحوث في مجال الدِّرَاساتِ الاجتماعيَّة نظام APA، من حيثُ كتابة المراجع والهوامش في مَتْنِ البَحْثِ، أو في قائمة المراجع.
- أولاً: في الدِّرَاساتِ في مجال العلوم الإنسانية والآداب، يمكن كتابة المرجع على نظام MLA على الوجه الموضح أدناه:
- ١ - الهوامش: - توضع الهوامش في نهاية البَحْثِ في حالة عدم وجود فصول.

- تُرتَّبُ أرقامُ التَّوْثِيقِ بطريقة متسلسلة حتَّى نهاية كلِّ فصل، أو حتَّى نهاية البَحْثِ في حالة عدم وجود فصول.
- تثبت الهوامش عند ذَكرها لأوَّلَ مرَّةٍ كاملةً على النَّحْوِ الآتِي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رَقْمُ الجزء، رَقْمُ الطَّبعة، اسم الناشر، مكان النُّشْرِ، سنة النُّشْرِ، رَقْمُ الصَّفحة.

مثال: (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، جزء ٢، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١١٦).
2- المراجع:

(فؤاد زكريا، آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة، ط 1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 11).

ويمكن الرجوع إلى العديد من المواقع التي توضح عملية استخدام المراجع، منها:
<http://quickguide/mla/com.libguides.irsc>

ثانياً: في مجال العلوم الاجتماعية، يمكن كتابة المراجع على الوجه الموضح أدناه (APA):

١- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعاً بفاصلة، ثم سنة النشر. (يُرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقاً لنظام APA لمزيد من التفاصيل)

مثال: (Cortois, 2001)

٢- قائمة المراجع: يُرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقاً لنظام APA للتفاصيل.

مثال:

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12(6), 1433-.

- موقع زيارة ويمكن

<http://www.apastyle.org>

لمعرفة القواعد الخاصة بهذا النظام.

شروط قبول البحوث في الحوليات:

أ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي طريقة.

ب - لا تقبل المجلة نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلآت منها.

ج - لا تُرد ولا تُسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نُشرت أم لم تُنشر.

د - لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها. وإذا ثبت

ذلك؛ فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.

هـ - يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من

رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات - على الأقل - على نشره في الحوليات.

و - يُعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقاً، بعد موافقة هيئة التحرير،

على مُحكمين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة.

و- تمنح المجلة للباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور، كإهداء.

تُرسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى رئيس التحرير عن طريق

البريد الإلكتروني للمجلة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

رمز بريدي: 72454

الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

<http://apc.kuniv.edu.kw/AASS>

E-mail: aass@ku.edu.kw

افتتاحية الإصدار الثالث من الحولية الثامنة والثلاثين بقلم رئيس التحرير: أ.د. يعقوب يوسف الكندري

يتَّسم هذا العددُ بأنَّه عددٌ مختلفٌ من جانبَيْن: يتمثَّل الجانبُ الأوَّلُ في موضوعاته التي تمَّ تخصيصُها فقط للدراسات والأبحاثِ الخاصَّة في مجال العلوم الاجتماعيَّة، وموضوعاتها التي رأى العاملونُ في الحوَلِيَّات عدمَ القدرةِ على تأخيرها؛ لارتباطها بواقعٍ زمنيٍّ محدَّد، وتأخيرُ إصدارها من الممكن أن يُفقدَ الأهميَّة العلميَّة للبحث؛ بحُكم كونه صادرًا ومرتبَّطًا بالواقع والمتغيِّرات والظروف الحاليَّة. فجاءت الأبحاثُ السَّنة في مجال الدراسات الاجتماعيَّة. أمَّا الأمرُ الآخر، فهو الَّذي يتمثَّل في شمول هذا العدد لندوةٍ علميَّة فكريَّة. فهي المرَّة الأولى التي تُنظَّم فيها حوليَّاتُ الآداب والعلوم الاجتماعيَّة بحلتها الجديدة ندوةً علميَّة عن موضوع مهمٍّ وحديث السَّاعة في الدَّائرة الخليجيَّة، والمتمثِّل في الأزمة الخليجيَّة. فكما تمت الإشارةُ إليه في افتتاحية العدد الماضي وما قبله، فإنَّ الحوليَّات قد نظَّمت ندوةً علميَّة مغلقة خارجة عن الدوائر الإعلاميّة - والتي تُعتبَر أحدُ أبرز أسباب تفاقم الأزمة - لتُخرج بمجموعة من الآراء التشخيصيَّة للواقع الراهن على المستوى السياسي، والاقتصادي، والإعلامي، وأيضًا الاجتماعي. ولقد تمَّ عقدُ الندوة في موعدها، وعُقدَ بعدها اجتماعُ القمَّة الدوري الثامن والثلاثون لقيادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة، الَّذي جاء ليوم واحد في الخامس من ديسمبر ٢٠١٧، وبجلسَتَيْن: افتتاحيَّة ومغلقة، وصدر من خلالها ما سُمِّي بإعلان الكويت الَّذي أكَّد التمسُّك بمسيرة دول المجلس على الرغم من العقبات التي واجهت هذا الانعقاد، وعدم التمثيل العالي في هذه القمَّة. فقد تداولت وسائلُ الإعلام لاحقًا أنَّ التمثيلَ العالي قد كان مقررًا بعد الجهود الدبلوماسية الكويتية، إلَّا أنَّه قد تم تخفيضُه باللحظات الأخيرة نتيجةً لأسباب تعدَّد طرَحُها من قبل السياسيين والإعلاميين، وقد لا نكون بحاجة لعرضها هنا.

إنَّ الأمرَ المهمُّ هو انعقادُ القمَّة في موعدها، وما أدَّت إليه جهودُ سموِّ أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الكبيرة في انعقاد القمَّة في موعدها المقرَّر. وعلى الرغم من عدم التمثيل العالي في القمَّة الخليجيَّة، فإنَّ هناك إضاءات تفاوُل في السير نحو انفراج الأزمة، وحتى وإن أخذت وقتًا طويلاً. وهناك مجموعة من المؤشرات التي قد تدعو للتفاوُل في ظلِّ أجواء تشاؤميَّة تحيط بالموضوع. فانعقادُ القمَّة بحدِّ ذاته في موعدها المحدَّد، وفي ظروف صعبة، وفي ظلِّ الأزمة الخليجيَّة - يؤكِّدُ أهميَّة كيان منظومة دول مجلس التعاون عند الجميع دون استثناء، وقبول الجميع بالأمر. وعلى الرغم من أنَّ الأزمة الخليجيَّة تُعتبَر أكبر أزمة تمرُّ بها منظومة المجلس منذ تأسيسها، فإنَّ انعقادها أثبتَ أهميَّة المنظومة لكافة الدول مهما كانت الظروف. ولقد جاء انعقادُ القمَّة أيضًا فرصةً مناسبة للجلوس على طاولة الحوار، وقد يكون لأول مرة منذُ بداية الأزمة الخليجيَّة. وعلى الرغم من عدم الإشارة إلى الأزمة في البيان الختامي، فإنَّها من المؤكَّد كانت حاضرة، وقد أشار لها صاحبُ السموِّ بشكل واضح. كما أشار صاحبُ السموِّ في بداية كلمته الافتتاحية إلى أنَّ جهود الوساطة لن تتوقَّف وستستمر. إنَّ انعقادُ القمَّة الخليجيَّة جاء كإحدى الوسائل للتهنئة في مواجهة الخلاف الأخير، وهو يعني أنَّ الجهود ما زالت مستمرة في حلِّ الأزمة الخليجيَّة. ومن إضاءات التفاوُل أيضًا أنَّه قد تمت الإشارة إلى قضايا مشتركة متعدِّدة ومتوافق عليها بين هذه المنظومة. جاءت في البيان الختامي وبكلمة سموِّ الأمير الافتتاحية. كما جاءت الإشارة الواضحة إلى التأكيد على التمسُّك بمسيرة مجلس التعاون الخليجيِّ. وقد أكَّد سموُّ الأمير في كلمته أيضًا تعديل النِّظام

الأساسي للمجلس بما يضمن فض المنازعات، وهي إشارة إلى دفع هذه المنظومة لتطوير ذاتها. كما جاء في كلمة الأمين العام تأكيداً لجهود سمو الأمير في راب الصدع الخليجي، وتحقيق الوساطة التي ما زالت مقبولة عند الجميع في الأزمة الخليجية. ومن الإضاءات الأخرى التي تدعو للتفاؤل ما تم طرحه من تأكيد لتعزيز بناء منظومة الدفاع المشترك الخليجي حتى في ظل وجود الأزمة الخليجية. بالإضافة إلى أنه على الرغم من وجود الأزمة الخليجية تم تأكيد أهمية دور المجلس، وأنه ماضٍ في قطع خطوات تحقيق التكامل. وقد تمت الإشارة إلى أنه تم بحث استكمال خطط التعاون العسكري والاقتصادي والأمني التي أقرها المجلس الأعلى للتعاون الخليجي، وهي مدعاة للتفاؤل. لقد جاء في هذه القمة الإشارة إلى التركيز على استكمال التعاون بين الدول الأعضاء، كما جاءت في رؤية خادم الحرمين الشريفين للوصول إلى الوحدة الاقتصادية.

فهناك بعض من المؤشرات التي تستحق أن ننظر إليها بمنظور إيجابي إزاء انعقاد القمة. ولا شك أن عملية التواصل والالتقاء التي جاءت بعد القمة الخليجية تؤكد روح التفاؤل في حلحلة الأزمة، وإن كانت بطيئة وشابها بعض من الشوائب. فانطلاق فعاليات دورة الخليج العربي الثالثة والعشرين، والتي انعقدت في الكويت، والتي جمعت الدول الست في الثلث الأخير من شهر ديسمبر من العام الماضي، وبعد انعقاد القمة، وبعدها انعقاد المؤتمر البرلماني الخليجي بعد الدورة مباشرة، واللقاءات الأخرى مثل استضافة الكويت الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا الشهر في الكويت، وغيرها من اللقاءات تؤكد سير الأزمة للانفراج مهما كلفت في النهاية من آثار قد تظل عالقة. إن ذلك يؤكد وحدة المصير المشترك، الذي لا يمكن لأي قطر ضمن هذه المنظومة أن يستغني عنه. هذا بالإضافة إلى ترحيب جميع الأطراف، الذي لا يزال قائماً، بجهود سمو الأمير بالمصالحة الخليجية التي تؤكد رغبة الجميع بتجاوز هذه المرحلة. فأبواب التفاؤل تطرق، ولا بد أن تتفتح الأبواب أمامها يوماً ما، والتي نرجو أن تكون قريبة.

هذا العدد - كما سبقت الإشارة - تم تخصيصه للدراسات في مجال العلوم الاجتماعية، وقد احتوى على ستة أبحاث: فقد جاءت الرسالة ٤٩١ للباحثة نيفين زكريا محمد من جامعة عين شمس في جمهورية مصر العربية لتعرض بحثها عن «الحركات العمالية المستقلة وبناء الفرصة السياسية في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير: دراسة تحليلية»، وجاءت الرسالة ٤٩٢ للباحث بشار عبد الرحمن مطهر من جامعة اليرموك في المملكة الأردنية الهاشمية بعنوان «اتجاهات الجمهور العربي نحو أخلاقيات توظيف مقاطع الفيديو المنشورة بمواقع التواصل الاجتماعي بالنشرات الإخبارية بقتاتي الجزيرة والعربية الحدث». وقد جاءت الرسالة ٤٩٣ عن «اتجاهات الإعلاميين المصريين نحو استخداماتهم لشبكات التواصل الاجتماعي في ضوء الضوابط المهنية والأخلاقية» للباحث مجدي محمد الداغر من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في المملكة العربية السعودية. والرسالة ٤٩٤ جاءت بعنوان «دور مواقع التواصل الاجتماعي في انتخابات مجلس النواب الأردني الثامن عشر عام ٢٠١٦: دراسة ميدانية» للباحث محمد تركي بن سلامة من جامعة اليرموك في المملكة الأردنية الهاشمية. أما الرسالتان ٤٩٥ و ٤٩٦ فجاءتا من الكويت. الأولى للباحث فهد يوسف الفضالة من المعهد العربي للتخطيط، وجاءت دراسته عن «الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن الاجتماعي بالكويت»، والثانية للباحثين عبد الله يوسف سهر، وعبد المحسن جمال عن «الأمن الوطني الكويتي: المنظور السياسي الشامل في ظل المتغيرات المحلية والدولية».

تسعى الحوليات من خلال هذا التنوع في الدراسات الاجتماعية، بالإضافة إلى ندوة العدد لموضوع الساعة، إلى أن تحقق المرجو وما هو متوقع منها، متطلعين إلى جوانب علمية وفكرية أصيلة قادمة في الأعداد القادمة، التي تتضمن مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية والآداب على حد سواء.

الرسالة ٤٩٦

الأمن الوطني الكويتي المنظور السياسي الشامل في ظل المتغيرات المحلية والدولية

د. عبد المحسن جمال
قسم العلوم السياسية - جامعة الخليج

د. عبد الله يوسف سهر
قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الثامنة والثلاثون - ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

المؤلف:

د. عبدالله يوسف سهر.

- دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، التخصص العام: في العلاقات الدولية، جامعة كنتاكي، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٤م.
- مدير عام الإدارة المركزية للإحصاء بدرجة وكيل وزارة ٢٠١٠-٢٠١٤.
- مدير عام مكتب الإنماء الاجتماعي في ديوان رئيس الوزراء ٢٠١٤-٢٠١٦.

الإنتاج العلمي:

البحوث:

- ١- الوحدة اليمينة من الحلم إلى الكابوس: فشل النموذج النخبوي. المجلة الكورية لدراسات المناطق. المجلد ٨ سنة ١٩٩٤، الصفحات ٦١-٧٤.
- ٢- الخليج والمحاولات العالمية للهيمنة على منابع النفط. مجلة السياسة الدولية (١٩٩٨). العدد ١٣٣، ص.ص ٨-٥٠.
- ٣- السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل صناعة القرار، مجلة السياسة الدولية (١٩٩٩)، العدد ١٣٨، ص.ص ٨-٣٢.
- ٤- مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين. دراسات إستراتيجية - العدد (٥٧) ٢٠٠١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي.
- ٥- تدويل الخطر الإسلامي في النظام الدولي الجديد: الصورة المنقحة. (باللغة الإنجليزية) المجلة الأمريكية للدراسات الاجتماعية الإسلامية. سنة ٢٠٠٢، العدد ١.
- ٦- السلام بين العرب وإسرائيل: البعد الثاني من الرأي المعارض. مجلة السياسة الدولية، (٢٠٠٢). العدد ١٥٠. ص.ص ٢٢-٤٥.
- ٧- جذور الإرهاب في الشرق الأوسط: الضغط الداخلي والقيود الخارجية. فصل في كتاب محرر بعنوان أسباب جذور الإرهاب: الخرافات والواقع وطرق المضي قدماً. (باللغة الانجليزية) تحرير: الدكتور تور جيرغو، روتلج: المملكة المتحدة.
- ٨- الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية. مجلة السياسة الدولية، (٢٠٠٥)، العدد ١٦٠، ص.ص ٨-١٧.
- ٩- تصور حول مفهوم الحوار بين الحضارات: نحو حوار فعال. (باللغة الانجليزية) مجلة الدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٧)، المجلد ٣، رقم ٨، الصفحات ٩-٢٨.
- ١٠- دوافع التدخل العسكري الأمريكي في العراق. السياسة الدولية (٢٠٠٧) العدد ١٧٠. ص.ص ٢٤-٣٣.
- ١١- دراسة نشرت في مجلة العلوم الاجتماعية بعنوان: جدلية العولمة وفلسفة نهاية التاريخ: دراسة استشرافية لعلاقات الاقتصاد السياسي الدولي في مرحلة ما بعد النظام العالمي الجديد (٢٠٠٩)، المجلد ٣٧، العدد ١.
- ١٢- أمن الطاقة في العالم العربي (٢٠٠٩)، الفصل رقم ٢٩ من كتاب محرر بعنوان: مواجهة التغيرات في البيئة العالمية. (باللغة الانجليزية) تحرير هانس جنتر. سبرنجلر. برلين ونيويورك.

المؤلف:

د. عبدالمحسن يوسف جمال.

- دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة سندرلاند-انجلترا.

-أستاذ العلوم السياسية في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا .

الإنتاج العلمي:

(الكتب):

١- لمحات من تاريخ الشيعة السياسي في الكويت، دار النبأ للنشر، ط ٢، ٢٠١٥م.

٢- من الفهم القرآني، دار النبأ للنشر، ط ١، ٢٠٠٧م.

٣- المعارضة السياسية في الكويت، دار قرطاس للنشر، ط ٣، ٢٠١٦م.

المحتوى

١٥	 الملخص
١٧	 أولاً: مقدّمة
١٨	 ثانياً: الدعائم الأساسية للأمن الوطني
١٩	 الدعامة السياسية-العسكرية
٢٠	 الدعامة الاقتصادية
٢٠	 الدعامة الاجتماعية
٢١	 ثالثاً: الإطار التحليلي للأمن الوطني في فترة ما بعد الحرب الباردة
٢٢	 ١- الأمن العسكري
٢٣	 ٢- حزمة الأمن الاقتصادي
٢٤	 ٣- الأمن السياسي
٢٥	 ٤- الأمن المجتمعي
٢٦	 ٥- الأمن البيئي
٢٨	 ٦- أمن الطاقة
٢٨	 ٧- الأمن الغذائي
٢٨	 ٨- الأمن المعلوماتي
٣٠	 ٩- الأمن الإنساني
٣١	 رابعاً: عناصر تحليل الأمن القومي الكويتي
٣٤	 خامساً: أبعاد الإستراتيجية المتكاملة للأمن الوطني الكويتي
٣٦	 ١- الأمن الخليجي - البعد الإقليمي الأضيّق للأمن الوطني الكويتي
٣٧	 ٢- البعد الإقليمي الأوسع للأمن الوطني الكويتي
٣٨	 ٣- البعد العالمي للأمن الوطني الكويتي

٣٨	٤- البعد الداخلي للأمن الوطني الكويتي.....
٥١	سادساً: الإرهاب والأمن الوطني الكويتي.....
٥٦	سابعاً: أثر ثورات الربيع العربي على الأمن الوطني الكويتي.....
٥٩	ثامناً: نظرة استشرافية للأمن الوطني الكويتي الشامل.....
	تاسعاً: المنظمات غير الحكومية والمساعدات الإنسانية كإطار جديد للأمن
٦١	الإستراتيجي.....
٦٧	١- طبيعة المساعدات الإنسانية في الوقت الراهن.....
٦٩	٢- المساعدات الكويتية الإنسانية.....
٧٢	٣- إشكالية نموذج المساعدات الإنسانية التفاعلي.....
٧٥	عاشراً: نموذج المساعدات الإنسانية المستدامة.....
٧٥	١- تعريف المساعدات الإنسانية المستدامة.....
٧٦	٢- مسار المساعدات الإنسانية المستدامة.....
٧٨	حادي عشر: مبادرة إنشاء منطقة حرة للمنظمات المختصة بالمساعدات الإنسانية.....
٧٨	١- الملامح الأساسية للمبادرة.....
٧٩	٢- أهداف المبادرة.....
٨١	٣- فوائد المبادرة.....
٨٢	ثاني عشر: الخاتمة.....
٨٥	الهوامش.....
٩٣	قائمة المراجع العربية والأجنبية.....

المُلخَص

تزايدت أهمية الأمن الوطني للدول بعد نهاية الحرب الباردة والتغيرات الهيكلية التي صاحبت تحول النظام الدولي. وكان لتلك التغيرات أثر بالغ على شكل وطبيعة السيادة الوطنية بنمطها التقليدي. ومن ثم، فإن الأمن الوطني الكويتي أصبح يواجه وضعاً جديداً يستحق الدراسة. من واقع طبيعة ركائز الأمن الوطني الكويتي، تهدف الدراسة إلى تقديم تصور جديد لعناصر تلتحق به خلال الفترة المستقبلية المنظورة، والقضايا المؤثرة فيه والتحديات المتوقعة التي ستواجهه، وأفضل الطرق والأساليب للتعامل مع هذه التحديات. كما تتناول الدراسة الحاجة الماسة إلى البحث عن طرق جديدة متعددة ومتداخلة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية لفهم أبعاد الأمن الوطني في ظل إرهابات الواقع المعاصر والظروف المحيطة بالكويت.

إن الأمن الوطني لا يقتصر على الفهم التقليدي المشتمل على الأمن العسكري والأمن السياسي، بل يتعدى ذلك إلى الأمن البيئي والأمن الصحي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن المعلوماتي والأمن الإنساني والأمن الغذائي. وتعتبر هذه الأبعاد جزءاً من البنية المنظومية للأمن الوطني الكويتي. وتنتهي الدراسة إلى ضرورة توظيف آليات وصياغة مرئيات جديدة تعطي الكويت ميزة تنافسية من أجل تعزيز أمنها الوطني. ومن تلك الآليات والمرئيات تلك التي تنطلق من مواكبة المنظمات الدولية غير الحكومية التي باتت تتداخل أعمالها في تفاعلات السياسة الدولية؛ مما يستدعي مواكبة حركتها والاستفادة منها على نحو سليم يتسق مع أمواج التغيير في النظام العالمي.

أولاً - مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور شامل لعناصر الأمن الوطني الكويتي خلال العقد القادم، والقضايا المؤثرة فيه والتحديات التي يواجهها، والأساليب الأنسب للتعامل مع تلك التحديات. لقد ازدادت أهمية الأمن الوطني للدول بعد نهاية الحرب الباردة، ودولة الكويت من خلال محيطها الجغرافي إقليمياً والاقتصادياً عالمياً، تقع في خضم تناقضات إقليمية ودولية كثيرة، ناهيك عن القضايا المتفاقمة محلياً. لذلك فإننا بحاجة إلى تفكير متعدد ومتداخل الأبعاد، مع إدراك لحقائق الواقع السياسي على جميع الصعد الثلاثة سالفة الذكر، وهي: المحلية، والإقليمية، والدولية، وانعاطفها على الدعائم المذكورة أنفاً يشكل شبكة عريضة تضمن أبعاداً متداخلة للأمن الوطني، ينضوي تحت كل بعد مواضيع محددة. وتأسيساً عليه، فإن هناك حاجة ماسة إلى حصر تلك الأبعاد الرئيسية للأمن الوطني الكويتي في شكل ما يحدد من خلاله شبكة العناصر الأمنية، ومن ثم يمكن الانطلاق منها إلى بلورة أطروحة متكاملة حول الأمن الوطني الكويتي. ومن ذلك سنحاول رسم معالم تلك الشبكة الخارجية التي سنرى إن كانت ستحدد أبعاداً للأمن الوطني الكويتي أو لا، ثم تحليل عناصرها وتبيان ارتباطها بالشبكة الداخلية لمنظومة الأمن الوطني الشامل للكويت.

ويعتبر مفهوم الأمن الوطني من أهم المفاهيم التي اهتمت بها الدول، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من نقلة نوعية للتكنولوجيا وآليات الصراع والتعاون التي أحكمت العلاقات الدولية مروراً بالحرب الباردة وصولاً إلى حقبة العولمة التي تحكم معادلات العلاقات الدولية في وقتنا الراهن. ومع التطور الهائل في نظم الاتصالات والمواصلات وتضخم عجالات العولمة تزايد الاهتمام بالأمن القومي

للدول على اعتبار أنه يعبر عن كل شيء يدخل في اهتمامات الدولة، مثل الأمن البيئي، والأمن الصحي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن المعلوماتي، والأمن الإنساني، والأمن الغذائي؛ فلم يعد الأمر مقتصرًا - كما كان في السابق - على الأمن العسكري والأمن السياسي فقط^(١).

إن الأبعاد المتعددة للأمن الوطني الكويتي الماثلة أمام المشهد السياسي لابد من ربطها بالتخطيط الإستراتيجي المطلوب للدولة وإلا أصبح حديثاً يقف عند حدود النظرية، بيد أن هدف هذه الدراسة هو الاستفادة من صناعة مجموعة من السياسات العملية التي تعين صانع ومتخذ القرار وتصب في الوقت نفسه في صالح الدولة. ومن أهم أبعاد التخطيط الإستراتيجي للأمن الوطني هو تحديد الأطر النظرية وأهم المفاهيم الأمنية ذات الصلة بالكويت، وبعد تحديد تلك الأطر يمكن بعد ذلك الولوج إلى حيز التحليل السياسي في البنية المنظومية للأمن الوطني الكويتي.

سنبدأ بدراسة الدعائم الأساسية للأمن الوطني كما اتفق عليها منظرو هذا الأمن طوال نصف القرن الأخير، ثم نحدد ما طرأ على تلك الأبعاد من تطور في حقبة نهاية الحرب الباردة. ومن تلك النقطة ننطلق إلى إيضاح المكونات الأساسية للأمن الوطني الكويتي والإستراتيجية اللازمة لحمايته وذلك على النحو الآتي:

ثانياً- الدعائم الأساسية للأمن الوطني:

تقليدياً كان مفهوم الأمن الوطني مرتبطاً بشكل كبير بالجوانب العسكرية والسياسية الصلبة؛ أي ما يتصل بالقوة العسكرية. بيد أن تلك الجوانب لا تشكل إلا حيزاً محدوداً من مفهوم الأمن، وإن هذا الأمن ينهض على ثلاث دعائم مركزية، هي: الدعامات السياسية-العسكرية، والدعامات الاقتصادية، والدعامات الاجتماعية، وتلك الدعامات مترابطة فيما بينها؛ بمعنى أن كلاً منها يؤثر في الآخر سلباً أو إيجاباً.

١ - الدعامة السياسية - العسكرية:

ويقصد بذلك التداخل الكبير بين الأمن الوطني والأمن الدولي، كما حدث بالنسبة لحالة التدخل الدولي ضد الغزو العراقي للكويت سنة ١٩٩٠. وهذا التدخل وإن كنا ندرك دوافعه الإنسانية، فإننا يجب أن نتعامل معه كحدث سياسي يقع تحت طائلة المعادلات السياسية التي تحكمها المصالح وليس الأيديولوجيات فقط. فإذا كانت هذه المصالح قد حركت وتيرة العلاقات الدولية نحو ردود أفعال في اتجاه معين، فلا بد أن تكون خاضعة للتبدل والتغير استجابة لتبدل المصالح، ولنا في تبدل توجهات بعض الدول العظمى، مثل الصين وروسيا في مجلس الأمن إزاء القضية العراقية، عبرة ودليل. ومن جهة أخرى، يجب أن ندرك أن إحدى حقائق السياسة الدولية هي التغير وليس الثبات. فما من دولة عظمى استمرت على عظمتها على مر التاريخ، بل إن الدول شأنها شأن الإنسان يمر بمراحل التكوين والشبابية والكهولة. وعليه، فمن الخطأ أن يعلق شأن الأمن العسكري على دعائم الإسناد الخارجي فقط. وعلى الرغم من أن استمرار صيانة التعهدات الخارجية لدولة صغيرة مثل الكويت أمر حيوي ومهم، فإنه يجب أن يكون متلائماً مع بناء أعمدة الدفاع الذاتي. إن العلاقات الكويتية - الأمريكية بعد الغزو العراقي قد انتقلت من مرحلة الصداقة إلى مرحلة الشراكة الإستراتيجية^(٢)، التي يجب استثمارها لصالح منظومة الأمن الوطني الكويتي في إطار السياق الزمني المتاح عملاً بقاعدة التغير الحتمي للعلاقات الدولية الإستراتيجية بين الدول من جهة وثوابت الدول القومية من جهة أخرى. وبناء عليه، تظهر معضلة الدولة في تدشين منظومة أمنية تكفل توازن المصالح السياسية المتغيرة، والمحددات العسكرية لدولة صغيرة مثل الكويت لها مصالحها الذاتية المستقرة على أسس ثبوتية وديمومة البقاء للدولة والمجتمع.

٢- الدعامه الاقتصادية:

إن الاقتصاد في عالم اليوم لم يعد مصدر استرزاق فقط، وإنما هو مصدر أساسي للأمن الوطني. ولقد أصبحت الفعاليات والظواهر الاقتصادية ذات تأثير كبير على الواقع الدولي نظراً لتداخلاتها مع الجوانب العسكرية والاجتماعية على حد سواء. وما يهمنا هو إدراك تأثير المؤشر الاقتصادي الوطني في العلاقات الخارجية وتأثره بها. ولعل الفرضية القائلة بأن الاقتصاد الوطني القوي يؤثر بموقف الدول الإقليمية والدولية تجاه الدولة، لا تحتاج إلى دليل لاختبارها. فقد تم التحقق منها وأثبتتها أحداث الواقع السياسي في الحالة الكويتية. وعليه، فإنه من الضروري أن يسان هذا الاقتصاد ويطور بطريقة تتناسب مع التقلبات المحلية والعالمية، فالوضع الحالي لاقتصاديات دول الخليج لا يسير وفق المرتجى وخاصة أنه يعتمد على سلعة ناضبة واحدة تتعرض لتقلبات السوق ومتغيرات التكنولوجيا. فلا بد - إذن - من استثمار عوائد هذه السلعة في تطوير مصادر أخرى، وبما يتفق مع المسارات الاقتصادية الواعدة لهذا القرن. كما يجب النظر في بنى الاقتصاد المحلي القائم على النظام الريعي الاستهلاكي والاستبدال به آخر يقوم على آليات الكفاءة والإنتاج. والسؤال الملح يتمثل في كيفية تطوير الاقتصاد الكويتي بما يتفق وتلبية احتياجات دولة الرفاه من جهة ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى بشكل ينسجم مع تحقيق الأمن الكويتي داخلياً وخارجياً.

٣- الدعامه الاجتماعية:

أما المحور الثالث فهو الإطار الاجتماعي - السياسي الداخلي. وما نقصده هنا هو الوعاء الوطني الذي يشتمل على جميع الفئات الاجتماعية، ويستطيع أن يصهر جميع هذه الفئات في قالب وطني واحد، لا يقبل التفكك من جهة ويعمل على تكريس التعددية السياسية في ظل مجتمع متعدد المؤسسات من جهة أخرى. وعلى سبيل المثال، فالمجتمع

الكويتي، وإن كان يخلو من المشكلات التي تعانيها دول كثيرة، من مثل مشكلة الأقليات والطبقية، فإن خلو هذه الظواهر في أي دولة لا يعني تجاهل إمكانية ابتذالها في بيئة اجتماعية يمكن أن تكون حاضنة لها وخاصة في عالم متحرك ومجتمع مقبل على التغير الاقتصادي والتبدل في كثير من المفاهيم والأعراف الاجتماعية كنتيجة طبيعية لتطور المجتمعات الإنسانية. إن المعضلة الأساسية في هذا الإطار ليس بوجود الفوارق أو الاختلافات الاجتماعية، بل في التكوين المؤسسي لهذه الفوارق. إن الشروخ الاجتماعية بشتى أنواعها تعمل على تصدع الوحدة الوطنية، كما يمكن أن تكون بمثابة التوطئة لنفاذ يد العدو إلى أواصر المجتمع للتلاعب بموروثاته بغرض غرس روح الشقاق التي تشكل تهديداً للوحدة الوطنية؛ مما يجب حلها وفق آليات سياسية وقنوات قانونية محددة وحازمة^(٣). وعليه، فكما يتوجب الحذر من العدو لاستغلال هذه الفوارق الاجتماعية، يجب التأكد من عدم تفاعلها مع عمليات التغير الاقتصادي بشكل سلبي. وعليه ينبغي التفكير بعمق في المكونات الخطرة لهذه الظواهر من خلال مناهج مدروسة للتنشئة السياسية وحملات التوعية الاجتماعية لحقوق الأفراد وواجباتهم المدنية.

ثالثاً- الإطار التحليلي للأمن الوطني في فترة ما بعد الحرب الباردة:

مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي في سنة ١٩٩١، طرأ تحول جوهري على مفهوم الأمن القومي. وقد اكتسب العالم خبرة جديدة تتمثل في أن الحصانة للأمن القومي لا تتمثل في حجم الترسانة العسكرية كمثل التي يمتلكها الاتحاد السوفيتي وإنما في حزمة من المقومات التي يجب على الدولة ربط بعضها ببعض لتوليف إطار متين للأمن الوطني. ومع انتهاء حقبة القطبية الثنائية والحرب الباردة طفت على أمواج العلاقات الدولية الجديدة تهديدات مستحدثة للأمن الوطني في الكثير من الدول تمثلت في التيارات الانفصالية، والصراعات الدينية والعرقية، وبروز الحركات الإرهابية^(٤). ومن جانب آخر اكتسب الاقتصاد مكانة مرموقة على

رقعة العلاقات تمثلت في قيادة منظمة التجارة العالمية. كما اكتسبت التكنولوجيا مكانة غير مسبوقة في المعادلات السياسية ومؤشرات القوة بين الدول. وعلى الرغم من ذلك تبقى حالات الصراع تتفوق على حالات السلم في عالم الاعتماد المتبادل ذي التعقيد الشديد والحساسية البالغة. وكما انتشرت التجارة وارتقت مؤشرات التبادل الاقتصادي وتطورت التكنولوجيا، فقد استشرت تجارة المخدرات وانتشرت الجريمة المنظمة وارتفعت وتيرة الصراعات العرقية واتسعت رقعة الإرهاب الدولي إلى حد غير مسبوق في العالم^(٥).

وقد نتج عن ذلك ظهور أبعاد جديدة للأمن الوطني علاوة على الأبعاد والعناصر التقليدية. ويمكن حصر هذه الأبعاد بما يأتي: الأمن العسكري، والأمن الاقتصادي، والأمن السياسي، والأمن المجتمعي، والأمن البيئي، وأمن الطاقة، والأمن الغذائي، والأمن الإنساني، التي سيتم تناولها ضمن سياقها العام على النحو الآتي^(٦):

١- الأمن العسكري: يتعلق بجاهزية المؤسسة العسكرية في الدولة على التصدي للاعتداءات الخارجية المحتملة وحمايتها من التهديدات الإقليمية والعالمية التي تواجه كيان الدولة ووجودها وسيادتها ونظامها السياسي. بالإضافة إلى قدرة الدولة على توظيف طاقاتها العسكرية في بناء نظام ردع يكون بمثابة جهاز حصانة فعال قائم على التدريب والتطوير والقدرة على التكيف مع بيئة الأخطار. في التاريخ البشري، طغت سيرة الحرب على قصة السلام؛ مما يعني أن الدول لابد أن تولي اهتماماً خاصاً لترسانتها العسكرية من أجل صيانة أمنها. ولعل هذا العنصر في منظومة الأمن الوطني الشامل يعتبر غاية في الأهمية لارتباطه الشديد بالبيئة الإقليمية المضطربة؛ مما يتطلب تجهيز المؤسسة العسكرية بأحدث الأسلحة وتعزيزها بسبل التأهيل والتدريب من جهة، مع مراعاة عدم الإفراط في ذلك التجهيز على حساب مقومات الأمن وعناصره الأخرى الناعمة وخاصة

التنموية من جهة أخرى. ففي حالة الدول الصغرى مثل الكويت، لا يمكن أن تكون الجاهزية العسكرية التقليدية وحدها، مهما بلغت درجتها، قادرة على صيانة الأمن الوطني، بل لابد من توأمتها مع العناصر الأخرى، والتي سنشير إليها لاحقاً، علاوة على مجهود دبلوماسي نشط ومبتكر على النحو الذي ستنتهي إليه هذه الدراسة في جزئها الأخير. فالكويت محاطة بثلاث دول كبيرة، هي المملكة العربية السعودية والعراق وإيران، ولكل منها قوته العسكرية التي تفوق القدرة العسكرية الكويتية بمضاعف المرات؛ مما يتعين تبني سياسة عسكرية ردعية إلى أبعد حد، ولكن بموازنة معادلة لا إفراط ولا تفريط، التي تتطلب الجاهزية العسكرية بمعية العناصر الأخرى التي سنأتي تباعاً.

٢- حزمة الأمن الاقتصادي: تتضمن القدرة الاقتصادية والمالية للدولة ومدى استطاعتها مواكبة التطورات التجارية العالمية والبناء المؤسسي والقانوني القادر على التعاطي مع مستلزمات التحديث الاقتصادي والصناعي^(٧). ويتعين على الدولة في ظل هذه الحزمة الاستعداد لتداعيات الموجات الدولية التي استحدثتها ظاهرة العولمة، سواء كانت بالسلب أم بالإيجاب. وما الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم منذ عام ٢٠٠٨، إلا أحد الأمثلة التي يتعين على الدول الاستعداد لها في سبيل صيانة أمنها الوطني. وقد أدركت دول العالم من تجارب سابقة، مثل الكساد العظيم وغيرها، كيف يمكن أن تنهار مؤسسات الدول ويلج العالم إلى دوائر الحرب والصراع، كما أن تجربة النمرور الآسيوية وأزمته التي تفاقمت عام ١٩٩٧، وتكبدتها خسائر فادحة لا تزال تجربة حاضرة أمام الدول كمثال واضح لكيفية حدوث تغييرات بشكل مفاجئ وحاد يؤدي إلى اهتزاز الاستقرار في جميع مناحي الحياة. أما الأمن الاقتصادي، فإنه يشمل قدرة الدولة على ضبط الآثار الناشئة عن العولمة بكل ما تعنيه من تحرير التجارة الدولية، وسهولة انتقال

رؤوس الأموال، والتقلبات في أسعار المواد الأولية، واحتمال حدوث تغيرات مفاجئة في النظام الاقتصادي العالمي نتيجة هيمنة قوى اقتصادية تعمل خارج إطار سيطرة الدولة، كما أن الدولة، في ظل متطلبات الأمن الاقتصادي، ملزمة التوفيق بين اعتبارات «التحرر الاقتصادي»، بما تعنيه من سيطرة لقوى السوق في الاقتصاد العالمي والوطني، وبين اعتبارات «حماية الأمن الوطني» بحيث لا تؤدي حرية قوى السوق إلى انهيار اقتصادي. كما يشمل الأمن الاقتصادي كذلك تأمين المصادر الأساسية للدخل القومي من خلال تنويع البدائل والشركاء، ويدخل من ثم فيه أمن الطاقة، والتجارة الدولية والاستثمارات الخارجية وغيرها من خلال الشبكة الخلفية لمنظومة الأمن الوطني. كما يتعين النظر إلى التصنيع كأحد متغيرات الأمن الاقتصادي المتصل بالأمن الكويتي الشامل. وبهذا الصدد يتم إثارة أحد التساؤلات المهمة، وهو: إلى أي حد يشكل ضعف القطاع الصناعي تهديداً للأمن الوطني الكويتي؟ وكيف يمكن الإقلال من تصدير النفط الخام والاتجاه التدريجي إلى تصدير النفط الكويتي ومنتجات البتروكيماويات، مع إنشاء قاعدة صناعية يمكن من خلالها تنظيم فائض القيمة للقطاع النفطي؛ لتتمكن الكويت من التنافس مع القوى الصناعية.

٣- الأمن السياسي: يعني قدرة النظام السياسي على الاستمرار والتكيف. فالأمن السياسي يتضمن استقرار الدولة وانتظام حالها السياسي وفق منظومة الحكم التي تختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر. ولكن في مجمل الأحيان فإن أهم ما يعزز الأمن السياسي هو مدى التزام النظام بالمشاركة السياسية على نحو يكفل عدم وجود فجوة بين الحاكم والمحكوم، من شأنها - فيما لو اتسعت - أن تخلق حالة من حالات عدم الاستقرار خاصة في ظل عالم فضائي مفتوح. وأخيراً، فإن الأمن السياسي ينصرف أيضاً إلى الاستقرار التنظيمي للنظام السياسي

الاجتماعي للدولة، واستمرار شرعية هذا النظام. ولعل أهم مصادر التهديد لهذا الأمن هو المطالب الإقليمية للآخرين في الدولة (كالمطالب العراقية إزاء الكويت)، ومطالب بعض القوى الداخلية للانفصال عن الدولة (جنوب السودان، وكشمير)، أو التشكيك الخارجي أو الداخلي في شرعية الدولة أو نظامها السياسي. أو وجود نظام سياسي تسلطي يؤدي إلى تفكك المجتمع، كما حدث في الحالة السوفيتية. أما في الحالة الكويتية فإن أهم ما يهدد الأمن السياسي يتمثل في حالة عدم الاستقرار الحكومي الناتج من محصلة سوء العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما سيأتي ذكر ذلك لاحقاً. ومن هنا لابد من التساؤل: ما السبل التي من خلالها يتعين استثمار الديمقراطية بما يخدم الأمن الوطني الكويتي؟ وما التعديلات التشريعية التي تحتاج إليها الكويت في هذا الصدد وهل يجب الاعتراف بشرعية الأحزاب السياسية؟ وإلى أي حد يخدم ذلك الأمن الوطني الكويتي؟ وكيف يمكن تنظيم الدور الفعلي للمرأة والشباب في الحياة السياسية؟ وكيف يمكن بلورة إجماع قومي حول قضايا الأمن الوطني الكويتي من خلال تبني مشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ ومن ثم تبني شعبي ورسمي في الوقت ذاته.

٤- الأمن المجتمعي: يتضمن ذلك قدرة المجتمع على التماسك في ظل إطار ثقافي مرن يسمح بالتعددية من جهة، ومن جهة أخرى لا يخل بالمبادئ العامة التي نشأ عليها هذا المجتمع والحفاظ على هويته الوطنية. كما يشمل الأمن المجتمعي حل المشكلات الاجتماعية الناتجة عن تدهور الوضع الأسري والاهتمام بالشباب واستغلال طاقاتهم في أنشطة تدر على المجتمع بوفرة مخزونهم الكبير بما يخدم الإبداع، وتطور التعليم والتنشئة السياسية الصحية^(٨). ومن الجدير ذكره بهذا الصدد أن «الأمن المجتمعي» يختلف عن «الأمن الاجتماعي». فبينما ينصرف الأول إلى الهوية الكلية للمجتمع؛ أي كيف يحمي المجتمع هويته وثقافته وقيمه، فإن الأخير

يشمل شعور الأفراد بالأمان الاقتصادي والاجتماعي بشكل خاص. هذه الهوية الكلية قد تواجه التهديد نتيجة الهجرة الخارجية إلى الدولة وما تنتجه من آثار على الهوية المجتمعية، أو تأثيرات الثقافات والشعوب الأخرى. أو احتمال الذوبان في هوية كلية أكبر. فلا شك أن العولمة قد أدت إلى انتشار القيم الغربية على حساب القيم غير الغربية (الآسيوية، والإسلامية وغيرها)؛ الأمر الذي يعتبره البعض في المجتمعات تهديداً لحصانتها الاجتماعية. كما يشمل الأمن المجتمعي كذلك مدى «التوافق» المجتمعي حول القيم الأساسية سواء على مستوى الانتماء الوطني أو الطائفي، أو الديني وغيرها. ومن أهم المشكلات المجتمعية الأساسية في الكويت، التي لها علاقة بالأمن الوطني ما يتصل بتضخم نسبة العمالة الأجنبية خاصة الهامشية، التفكك الأسري، أولوية الانتماءات القبلية والمذهبية، تفاقم تأثير القيم الغربية السلبية على الهوية الكويتية. وكل ذلك يستلزم بلورة إستراتيجية للتعامل مع تلك المشكلات بشكل قائم على أسباب المناهج العلمية.

٥- الأمن البيئي: يعني قدرة الدولة على الحفاظ على الإنسان والبيئة من تداعيات التغيرات المناخية العالمية الناتجة عن اتساع ثقب الأوزون، واتباعه سياسات حمائية من التلوث الجوي والبحري والبري، ومعالجة التصحر، وغيرها من عناصر بيئية. وقد بدأ هذا المفهوم يحتل مكانة مركزية في مفهوم الأمن الوطني، بعد أن ثبت علمياً أن التغيرات البيئية تهدد نوعية وإمكانية الحياة على الكرة الأرضية. وكما يقول الدكتور مصطفى طلبة: «إن من المسلم به الآن أن الأنشطة البشرية تزيد من وقوع الأخطار الجيوفيزيائية وما يترتب عليها من آثار، فقد يجعل البشر الأرض عرضة للفيضانات أو الجفاف بإزالة التهمم الأشجار وغيرها من الغطاء النباتي والتربة»^(٩). وهذا التوصيف ينطبق تماماً على التغيرات البيئية التي تحدث في منطقة الخليج نتيجة الحروب الثلاث المدمرة على مدى العشرين سنة الماضية منذ عام ١٩٨٠

(الحرب الإيرانية العراقية، وحرب تحرير الكويت، والغزو الأمريكي للعراق)، إضافة إلى التغيرات في التربة الناتجة من عدم مراعاة المعايير البيئية الصحيحة. ويزيد من أهمية هذا البعد أنه ينبع - في معظمه - من مصادر خارجة عن نطاق سيطرة الدولة؛ مما يتطلب جهداً عالمياً مشتركاً لتحقيقه، وهو ما يعني أن الأمن الوطني في بعده البيئي - على الأقل - في حاجة إلى إستراتيجية وطنية ضمن إطارين إقليمي وعالمي. كما يشمل هذا البعد الاستعداد لمواجهة الأمراض المعدية وخاصة المهاجرة سواء تلك التي تأتي من البشر، مثل الملاريا والدرن والإيدز، أو من الحيوانات كأنفلونزا الطيور والخنازير وسارز وجدري القروء. ومن الجدير ذكره أن تلك الأمراض التي تنتقل من البشر أو من الحيوانات تمثل خطراً داهماً قد يؤدي إلى قتل الملايين في حالة استشرائه، ويكفي معرفة أن هناك أكثر من ٣٩ مليون مصاب بمرض الإيدز في العالم بحسب الإحصاءات الرسمية فقط، وأن ذلك يسبب ذعراً للمجتمعات بأسرها. كما أن هناك نحو تسعة ملايين مصاب بالدرن. وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك تخوفاً من أن عدم معالجة مرض أنفلونزا الطيور المعروف باسم H5N1 وعدم التصدي له قد يقتل وحده ما بين ١٨٠ مليوناً و ٣٦٠ مليون نسمة من العالم. أما مرض أنفلونزا الخنازير فلا يزال يفتك بالمجتمعات مع توقع ازدياد حالات الضحايا والوفاة مع قرب فصل الشتاء. وقد كشف هذا المرض مدى تواضع الاستعدادات الحكومية للتصدي له؛ حيث يتضح ذلك بجلاء في كثير من الدول ومنها الكويت. كما أن هناك مشكلات بيئية ناتجة من تواضع التنسيق الإقليمي بين دول منطقة الخليج والشرق الأوسط. ومن جملة هذه المشكلات أثر تناقص منسوب المياه الحلوة المنحدرة من شط العرب على مياه الخليج، ومن ثم تأثير ذلك على الثروة السمكية، وتزايد الملوثات الجوية من المحروقات النفطية، وتضاعف نسب العواصف الترابية، وتفاقم حرارة الطقس، التي تتطلب اتفاقات وترتيبات إقليمية بوتيرة سريعة. لذا فإن الأمن البيئي يعد من

أهم الأبعاد؛ نظراً لاتصاله العضوي بحياة الإنسان وبقاء المجتمعات؛ الأمر الذي يدعو لتبني إستراتيجية بيئية على مستوى الدولة^(١٠)، وليس الاقتصار على بعض الأنشطة أو القوانين التي لا تنسجم مع حجم المخاطر.

٦- أمن الطاقة: هذا المفهوم يتصل بالمعنى الشامل للمفهوم؛ حيث يحتوي على مختلف مصادر الطاقة^(١١)، مع التركيز على النفط والغاز الطبيعي، ومصادر التهديد الأساسية المرتبطة بقطاع الطاقة، وكيف يمكن التعامل معها بما يحقق أمن الطاقة للكويت. كما أن مفهوم أمن الطاقة يسري على مدى استطاعة الدولة تلبية احتياجاتها من الطاقة ضمن محددات الوفرة والقدرة على جلبها وسلامتها البيئية وتعدد مصادرها ترتيباً على ما يعرف بالطاقة البديلة أو النخليفة^(١٢). كما أن الدراسات الحديثة تشير إلى ظهور بدائل جديدة قد تمثل المسارات الجديدة لطاقة المستقبل، مثل خلايا الوقود والطاقة النووية وغيرها^(١٣).

٧- الأمن الغذائي: من جانبه يمتد إلى حد مدى استطاعة الدولة لتوفير المواد الأساسية من الغذاء للمواطنين بما يكفل الاستمرار في الحياة إلى حد توفير الغذاء الصحي اللازم لبناء نظام صحي للإنسان. كما يتعلق الأمن الغذائي بمواضيع أخرى تتصل بتوفير الغذاء في وقت الأزمات ومنع أي ارتفاع في أسعار الغذاء خاصة الأساسية، إضافة إلى خلو المواد الغذائية من الملوثات أو المواد غير الصحية... إلخ.

٨- الأمن المعلوماتي أو ما يسمى بأمن تكنولوجيا المعلومات: ويعني ذلك علاقة تأثير ما يسمى بـ «عصر المعلومات» في الأمن الوطني الكويتي؟ وكيف يمكن تعظيم اندماج المجتمع الكويتي في عصر تكنولوجيا المعلومات؛ بما يحقق تحويل المجتمع إلى «مجتمع معرفي» قادر على استيعاب تلك التكنولوجيا والتعامل معها بشكل وجيه. ومن الجدير ذكره أن العالم في العصر الراهن يركز على

ثورة المعلومات بشكل كبير؛ حيث إن نوعية المعلومات ووفرته هي التي تحدد مسار النظام الدولي وكياناته الأساسية، ومنها بطبيعة الحال الدول. إن كلاً من هذه الكيانات الدولية يتحرك وفقاً لكمية المعلومات التي يمتلكها وجودتها، ومن ثم فإن قراراته في شتى أنشطته وسياساته العامة أو الخاصة مرتبطة بهذه المعلومات. وبعبارة أدق يمكن القول إن الأمن المعلوماتي بمثابة البنية التحتية لجميع مفردات الأمن وعناصره سواء كانت صلبة، مثل تلك المتصلة بالأمور العسكرية، أو الناعمة مثل تلك التي ترتبط بالمياه والشباب والبيئة والطاقة. وتأسيساً على ما تقدم، لابد أن يشمل موضوع الأمن المعلوماتي قضية التعليم والثقافة العامة، سواء على مستوى المناهج الدراسية أو مخرجات التعليم، أو على مستوى المحاكاة الشعبية بين الأفراد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وبناء عليه، يمكن اعتبار الأمن المعلوماتي المرتبط بجودة التعليم أهم ركيزة للأمن الوطني الكويتي الشامل. ومما يتعين ذكره بهذا الصدد أن الكويت تعاني من تواضع بنيتها المعلوماتية بشكل واضح؛ الأمر الذي يصعب التنبؤ بسياسات الأجهزة الحكومية وبرامجها سواء كانت تشريعية أم تنفيذية؛ فعندما تكون البيانات غير كافية أو ليست بدقيقة من الصعب اتخاذ قرار عقلائي تجاه معظم القطاعات الحالية والمشاريع المستقبلية. إن نموذج الاختيار العقلاني قائم على ركيزتين، تتصل إحداها بالأخرى، وهما المعلومات والمهنية. وبمراجعة البيئة المؤسسية والمعلوماتية الراهنة يتضح أن هناك قصوراً وتقصيراً في كلتا الركيزتين؛ مما ينبغي تقويمهما على النحو السليم حتى يمكن أن تستقيم جميع عناصر الأمن القائمة عليها. وعملية التقويم هذه تحتاج إلى مسارين، الأول يتصل بالأخذ بمعايير المهنية في التوظيف والتعيين خاصة في المناصب والراتب الوظيفية الوسطى والعليا بعيداً عن المحاصصة السياسية والمعادلات

الاجتماعية والسياسية القائمة. أما الثاني فيجب الاهتمام بشكل أكثر جدية بنظم المعلومات الإحصائية التي تنتجها الدولة وتستخدمها في صناعة ودعم قراراتها وصياغة سياساتها وتوجهاتها الحاضرة والمستقبلية.

٩- الأمن الإنساني: يتعلق هذا النوع من الأمن بالموارد البشرية. فمن المعروف أن الأكثرية من المجتمع الكويتي هم من الفئات العمرية التي تقل عن العشرين عاماً. وبناءً على تقديرات العديد من الإحصاءات فإن الأكثرية من السكان في منطقة الخليج، ومنها الكويت، هم من فئة الشباب. ففئة الشباب في الكويت وفقاً لمصادر حكومية تمثل ما يقارب ٧٢٪ من إجمالي الشعب الكويتي، وهي من ثم نسبة مرتفعة جداً^(١٤). وعليه، فإن لم تكن هناك خطة وطنية شاملة لاستيعاب هؤلاء الشباب فإن ذلك سينعكس على الأمن الوطني للكويت. كما أن تزايد عدد الشباب سيشكل ضغطاً على المورد الاقتصادي الوحيد المتمثل في النفط؛ مما يعني ضرورة مضاعفة الجهود على المستوى الوطني الشامل، وذلك ابتداءً بالتعليم والصحة وتوفير فرص العمل وقطاع الخدمات والإسكان وغيرها من الخدمات الحياتية^(١٥).

ولكل من تلك القطاعات التسعة مستويات محلية، وإقليمية، وعالمية^(١٦). فكل قطاع من قطاعات الأمن الوطني يواجه معضلات ناشئة من داخل الدولة، ومن الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة، ومن التحولات العالمية ككل. كما أن بلورة إستراتيجيات للتعامل مع تلك القطاعات ينبغي أن يتم على تلك المستويات الثلاثة. فالأمن لم يعد قضية محلية، ولكنه أصبح أيضاً قضية ذات أبعاد إقليمية وعالمية.

ولا شك أن هذه القطاعات التسعة للأمن الوطني، والمستويات الثلاثة للتحليل تتسم بقدر كبير من التداخل، والتأثير المتبادل؛ بما يتطلب عند صياغة إستراتيجية للأمن الوطني؛ بحيث يمكن تشخيص العلاقات المتبادلة بين القطاعات والمستويات في إطار

حركي يأخذ بعين الاعتبار التغير المستمر لتلك العلاقات؛ أي أن إطار التحليل ينبغي أن يسمح بتجديد عناصر الاستمرار والتغير على كل المستويات؛ حيث لا يمكن أن تكون إستراتيجية الأمن الوطني مجرد «خطة» ثابتة غير قادرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة. واستناداً إلى ذلك، يمكن القول إن إستراتيجية الأمن القومي تعني المنظومة المتكاملة التي تجمع عنصر الأمن المشار إليها، إلى جانب المستويات الثلاثة التي تؤثر فيها وتتعاطى معها. وبمعنى آخر، يمكن القول إن إستراتيجية الأمن الوطني يجب نسجها على بساط موحد يأخذ بأعمدة الأمن التي تمثل عناصر الأمن التسعة المشار إليها وبكل واحدة منها بشكل أفقي مع مستويات التحليل الثلاثة: الداخلي والإقليمي والدولي؛ بحيث يكون ذلك الترابط متحركاً بشكل جدي وفقاً لاعتبارات الظروف الزمانية والمكانية، وبما يؤدي إلى فهم الحاجة للقرار وللأداة السياسية المناسبة للذين يمكن اتخاذهما لصيانة وجود الدولة واستقرارها.

رابعاً- عناصر تحليل الأمن القومي الكويتي:

تكتسب الكويت - كدولة صغيرة، مساحتها ١٧,٨٢٠ ألف كيلو متر مربع، وتجمع نحو ٤ ملايين نسمة منهم ٣٪ من المواطنين - أهمية كبيرة تجعلها في مقدمة دول المنطقة، وفقاً لآراء بعض الباحثين في الأمن الخليجي^(١٧). ولا تنبع هذه الأهمية من كون الكويت تقع في دائرة جغرافية ذات أهمية إستراتيجية عظمى فحسب بل لكونها كذلك تقع في بؤرة الشرق الأوسط ومنطقة منابع النفط الرئيسية في العالم؛ مما يؤدي إلى مضاعفة مكانتها الإستراتيجية، ومن ثم يجعلها ذات تأثير أمني مزدوج. ففي حين تعتبر بعض الدول الإقليمية والعالمية الأمن الكويتي داخلياً في صلب أمنها القومي تقف دول أخرى في موقع الطامع فيها. وفي ظل هذه المعادلة وفي إطار الأبعاد التي تم الإتيان بها يمكن وضع الخطوط العريضة للأمن الوطني الكويتي.

وبمعنى آخر فالأمن الكويتي مركب تختلط فيه الأبعاد الأمنية المتحركة وفق البيئة الإقليمية والعالمية الجارية؛ ما يسجل استحقاقات أمنية مضافة على كاهل الدولة^(١٨). وعلى هذا النحو فهو أمن قابل للحركة من فعل الحراك للقضايا الأمنية والمواقف السياسية المترتبة عليها من قبل الدول الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي، علاوة على مستجدات الساحة المحلية والتقلبات الاجتماعية والديموغرافية التي تتطور في الكويت بشكل سريع. وبمراجعة أهم الأحداث التي واجهت الكويت وشكلت تحدياً لأمنها القومي فإن معظمها - إن لم يكن كلها - قد نتج من مصادر خارجية أو نتيجة تفاعلات إقليمية ودولية سواء كان ذلك قبل مرحلة الاستقلال أو بعدها. لذا يمكن اعتبار أن الأمن الوطني للكويت يتأثر بالقضايا الخارجية أكثر منه بالقضايا الداخلية، لكن هذه القاعدة ليست قطعية وكلية؛ بحيث تنعدم فيها فواعل العوامل الداخلية وخاصة الاجتماعية. وتوضيحاً لذلك، لأنها تقع في وسط أحد بؤر التوتر العالمي بالنظر إلى مجريات الأحداث وتبعاتها المتوقعة نتيجة التفاعل السياسي في كل من إيران والعراق، ولأن تلك الأحداث مرتبهة بمواقف الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة ودول إقليمية مثل المملكة العربية السعودية ومصر، ولأنها تتأثر سلباً أو إيجاباً من حصيلة خليط تلك السياسات للدول، فإن الكويت لابد أن تضطلع بالمعادلات الراهنة التي - دون شك - تتعاطى بشكل أو بآخر بنسيج الداخل الكويتي على المستوى الشعبي، وكذلك بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية، علاوة على طبيعة ميكانيكية الحركة في المستوى الرسمي كالعلاقة بين السلطتين، وكل ذلك يتطلب بناء الموقف الخارجي بشكل حذر ومتوازن وحساس. فعلى سبيل المثال، لو قررت الدول المحيطة إعادة إعمار العراق أو إسقاط بعض الديون أو كلها عنه، وذلك كان حصيلة مصالح الدول الإقليمية مجتمعة، فما موقف الكويت؟ هل ستلغي الديون بمحاذاة مصالح تلك الدول لكونها يجب أن تواكب تلك الموجة، ومن

ثم سيكون هناك مضاعفات على المستوى الشعبي والمؤسسي، أو أنها تعارض ذلك الركب ولا تسايره فتكون عرضة للانتقاد السياسي الذي سترك أثره على المواقف السياسية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والعراق. ولعل المشهد الأخير الذي تطور من مواجهة كل من السعودية والبحرين والإمارات ومصر لقطر خير مثال واقعي على حركة البندول الكويتي؛ مما اضطرها لان تأخذ موقع الوسيط كمخرج لورطة سياسية يجنبها الحرج وبأقل الاضرار. إن لكل تلك المواقف وغيرها أثمناً على الأمن الوطني الكويتي بشكل مباشر. لذلك فدون وضع الاحتمالات من كل السيناريوهات المتوقعة وتشخيصها ضمن منظومة إستراتيجية حركية تأخذ بعين الاعتبار العناصر العمودية للأمن والمستويات السياسية الأفقية، فإن الأمر سيكون غامضاً والسير فيه أشبه بالمضي في بحر لحي دون بوصلة، ومن ثم يمكن أن يؤدي بسالكة إلى الموانئ أو إلى الأعماق.

ومما يتعين التركيز عليه أن الأمن الوطني الكويتي لابد أن يتعامل مباشرة مع المفاهيم الجديدة للأمن؛ أي أن الأمن القومي هو مفهوم متعدد القطاعات والمستويات، ودور القائم على شؤون الأمن القومي الوطني الكويتي هو دراسة الشبكة الأمامية والخلفية لجميع الأبعاد وعلاقتها بعضها ببعض، التي ترسم على الشبكة الداخلية لهذه الأبعاد حيث يتصل بعضها ببعض بشبكة معقدة. ومما سبق يمكن أن ننتهي إلى عدة مقومات رئيسة تتحدد بها معالم الأمن الوطني الكويتي، وتتمثل فيما يأتي:

١ - تجهيز قاعدة المعلومات عن كل ما تحتاجه الشبكة الخارجية للعوامل والأبعاد الأمنية حتى يمكن رسم شكل الشبكة الداخلية وتفاعلات الأبعاد فيها والسيناريوهات المحتملة منها وفقاً لكل حدث أو موقف سياسي. فمن دون قواعد المعلومات لا يمكن تحديد وتقييم المشكلة وبدائل حلولها وتصنيفها وفقاً لاعتبارات الواقع العملي.

٢- مأسسة الأمن الكويتي من خلال ربط المؤسسات العاملة في إطار الأمن الكويتي، سواء كان ذلك في قطاعات ما يسمى بالأمن الناعم كالاقتصاد والبيئة والمجتمع أو الأمن الصلب كالمؤسسات العسكرية والاستخباراتية والسياسية. وفي هذا السياق لابد من وجود جهاز تنسيقي فاعل يقوم على تنظيم تلك العلاقة المؤسسية.

٣- العمل على إيجاد مصفوفة تتضمن أولويات الأمن الوطني الكويتي في كل مرحلة من المراحل، وفقاً للاعتبارات القائمة فيها؛ حتى يمكن تحرير المعادلة الأمنية من شكلها الجامد إلى شكل ديناميكي جديد، يستجيب للمستجدات ويتعاطى معها بفاعلية وكفاءة، علاوة على القدرة للتنبؤ بتداعياتها.

وأخيراً، فإنه يجب تأكيد أن الكويت تواجه تحديات قائمة ومحملة يجب الاستعداد لها وفق برنامج للتخطيط الإستراتيجي، يقوم على أسس علمية وعملية تتضافر فيها جهود مجموعة واسعة من المهنيين والمؤسسات العاملة في جميع الحقول المعنية. ولكن هذا التخطيط المطلوب مفقود أو أنه يأخذ الشكل الارتجالي اللحظي على أفضل تقدير.

خامساً- أبعاد الإستراتيجية المتكاملة للأمن الوطني الكويتي:

تكتسب العناصر سالفة الذكر خصوصية محددة في الإطار الكويتي نتيجة عدة اعتبارات أهمها أن الكويت دولة صغيرة مقارنة بالقوى الإقليمية المحيطة بها (العراق، وإيران، والسعودية)، كما أنها تقع في منطقة جغرافية ذات أهمية إستراتيجية، بحكم أنها تمتلك نحو ثلثي احتياطي العالم من النفط، فضلاً عن أن الكويت نفسها منتج مهم للنفط، وتعتمد في اقتصادها على تصديره، بما يجعل الأمن الوطني الكويتي مرتبطاً بالقطاع النفطي. كما أن الكويت تقع في منطقة تشكل إحدى بؤر التوتر العالمي بالنظر إلى التطورات الجارية والمحتملة في المسرحين العراقي والإيراني. ويزيد من أهمية ذلك كله اندماج الكويت في النظام الاقتصادي للعولمة بما يرتبه من آثار

متعددة، إضافة إلى أن للكويت ارتباطات أمنية مع بعض القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا والصين وفرنسا. والمعضلة الأساسية هي كيف تستطيع الدول الصغيرة أن تبلور إستراتيجية فعالة للأمن القومي في محيط إقليمي معقد وفي إطار عالمي ضاغط في اتجاه الاندماجات الاقتصادية؟

إن تحليل الأمن الوطني الكويتي لابد أن يركز على المفاهيم الجديدة للأمن، كما سبق توضيحه؛ أي أن الأمن الوطني هو مفهوم متعدد القطاعات والمستويات، ووظيفة المحلل والمخطط للأمن الإستراتيجي هي كيفية إيجاد التوليفة الصحيحة بين تلك الأبعاد بهدف حماية الأمن الكويتي بمفهومه الشامل.

وفي هذا الإطار تكتسب المفاهيم السابقة خصوصية معينة في الحالة الكويتية؛ مما يجعلنا نطرح الأبعاد التالية التي تنطلق منها مستفيدة من الأدبيات التي سبق أن تم التطرق إليها:

١- إن مفهوم الأمن القومي الكويتي ينبغي أن يركز على المتغيرات ذات الصلة المباشرة بالكويت كقضايا الطاقة والبيئة والإرهاب، والتكوين الاجتماعي، والتوازنات الإقليمية.

٢- ينبغي السعي لبلورة توافق لدى النخبة الكويتية بمختلف عناصرها حول العناصر المقترحة لإستراتيجية الأمن الوطني الكويتي من خلال إجراء متعمق ومتخصص حول تلك العناصر. فمن دون هذا التوافق لن يكون للإستراتيجية تأثير فعال.

٣- إن البحث ينبغي ألا يقتصر على الأبعاد النظرية للأمن الوطني الكويتي، ولكن يشمل البعد المؤسسي؛ أي تكوين المؤسسات العاملة في ميدان هذا الأمن، وعلاقاتها المتبادلة، وصولاً إلى اقتراح إطار مؤسسي جديد لتطبيق ومتابعة الإستراتيجية الأمنية في إطار تنظيمي محدد.

٤- إن أي دراسة للأمن الكويتي ومستلزماته الأساسية ينبغي أن تركز على «الموضوعات الجوهرية» للأمن الوطني؛ أي تلك التي يشكل «تأمينها» مفتاحاً يؤثر في الموضوعات الأخرى. ويقصد بذلك أن موضوعات الأمن الوطني متعددة، ومتشابهة، ولكن هناك موضوعات «مركزية» إذا تم التعامل معها بكفاءة، فإن هذا التعامل ينعكس على باقي الموضوعات. وعلى سبيل المثال، فإن أمن الطاقة ينعكس إيجابياً على مجمل الأداء الاقتصادي للكويت.

٥- بروز مفهوم الترابطية والتعددية بين الأبعاد الأمنية على النحو الموصوف بالمتغيرات الخارجية التي تحيط بالكويت؛ مما يستوجب «مشاهدة» في حركتها «اختبار» دلالاتها «واستنتاج» انعكاساتها على أرض الواقع^(١٩).

من تلك الأبعاد الخمسة يمكن استخلاص العناصر الجوهرية لإستراتيجية الأمن الوطني الكويتي، التي تربط عناصر التسعة الأمن بمستوياته الثلاثة؛ بحيث تنتظم على النحو الآتي:

١- الأمن الخليجي - البعد الإقليمي الأضيّق للأمن الوطني الكويتي:

ونقصد بذلك التهديدات الناشئة من منطقة الخليج، التي تؤثر على الأمن الوطني الكويتي وكيف يمكن التعامل معها. فعلى الرغم من أزمة المواجهة مع قطر من قبل ثلاثة أعضاء في مجلس التعاون الخليجي، فإنه يمكن اعتباره إطاراً ملائماً لتحقيق هذا الأمن، شريطة أن يتم اجراء بعض التعديلات الجوهرية عليه؛ بحيث تزيد فعالية قوته التحاكمية والدبلوماسية ضمن سياق مفهوم الأمن الجماعي. مما لا شك فيه أن هناك مجموعة كبيرة أخرى من التحديات التي تدخل ضمن معادلة الأمن الخليجي - الكويتي التي تمثل أمام الكويت - كونها إحدى دول الخليج - وتتمثل رؤوس تلك التحديات في ما يأتي:

- أ- الوضع الأمني في العراق.
 - ب- تطورات الملف النووي الإيراني.
 - ج- تطورات حدة المواجهة السعودية - الإيرانية.
 - د- تنامي المد الأصولي الذي يدعو للعنف والإرهاب.
 - هـ- ارتفاع حدة الموجة الطائفية.
 - و- تزايد العمالة الوافدة.
 - ز- تحديات تداعيات الإصلاح والتنمية البشرية والاقتصادية^(٢٠).
- كما أنه يجب ملاحظة ارتباط كل ذلك بالمحددات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الداخل الكويتي.

٢- البعد الإقليمي الأوسع للأمن الوطني الكويتي:

كما تمت الإشارة إليه آنفاً، فإن للأمن الوطني الكويتي ارتباطاً وشيخاً بالأمن الإقليمي. وتأسيساً على ذلك تنبني مجموعة من الأسئلة المهمة في هذا المضمار، من قبيل: ما الفرص والتهديدات الموجودة في المحيط الإقليمي الذي يتخطى منطقة الخليج مثلما يجري في أقاليم جنوبي آسيا، وآسيا الوسطى، والقوقاز، والمشرق العربي؟ وإلى أي حد يرتبط الأمن الوطني الكويتي بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي، وبالنزاعات الموجودة في جنوبي آسيا (كشمير)، أو القوقاز (شيشينيا)؟ وهل يشكل نفط بحر قزوين تهديداً للأمن الطاقة في الكويت؟ وإلى أي حد يعد طريق الربط القاري بالسكك الحديدية عبر القارة الآسيوية (طريق الحرير الجديد) فرصة مهمة لتعاظم تعزيز إستراتيجية الأمن الوطني الكويتي؟ وما آثار الدور المتنامي لتركيا إقليمياً وخاصة في الملفات الخليجية والعربية؟ وارتباط كل ذلك بالمحددات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الداخل الكويتي.

٣- البعد العالمي للأمن الوطني الكويتي:

من الجدير ذكره أن هناك العديد من المتغيرات العالمية الرئيسية المؤثرة على الأمن الوطني الكويتي. وفي هذا الإطار يوجد عدد من المتغيرات المحددة مثل، التذبذب في العلاقات بين الدول العظمى وخاصة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، تزعزع العلاقات الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي خاصة بعد خروج بريطانيا وتفاقم تداعيات الأزمة المالية، انتشار وتداول ملف الإرهاب، تحرير التجارة الدولية وحقوق الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية، الصراع الناشئ بين الحضارتين الغربية والإسلامية والهجوم على القيم الإسلامية، الصعود الاقتصادي الصيني والفرص التي يوفرها لتنويع الشركاء بالنسبة للكويت، خاصة في الميدان النفطي، ازدياد الدور الإستراتيجي لحلف الأطلنطي على حساب دور الأمم المتحدة. وكيف يمكن التعامل مع كل هذه المتغيرات؟ (٢١). وارتباط كل ذلك بالمحددات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الداخل الكويتي.

٤- البعد الداخلي للأمن الوطني الكويتي:

يشتمل هذا البعد على عدة عناصر، هي: العلاقة بين السلطتين، الأحزاب، المشاركة السياسية، تفعيل حركة المجتمع المدني. ويمكن تناول هذه الأبعاد على النحو الآتي:

٤-١- العلاقة بين السلطتين:

يمكن القول إن مجريات التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تؤثر تأثيراً بالغاً على الاستقرار السياسي في الدولة. ومن الواضح أن الكويت في الوقت الراهن لا تعيش استقراراً سياسياً على المستوى الحكومي. فخلال إحدى عشرة سنة؛ أي منذ عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٧ تم تشكيل ١٣ وزارة، أطولها عمراً هي وزارة عام ٢٠١٣ التي استمرت نظرياً قرابة ثلاث سنوات، بيد أن درجة التغيير فيها عالية؛

إذ شهدت استقالات متعددة لوزراء طالت تغيير ١٤ وزيراً، وتم استبدال غيرهم بهم؛ وذلك لأسباب متعددة، أهمها العلاقة مع مجلس الأمة^(٢٢). وإذا ما تم احتساب متوسط عمر الوزارة إلى عدد السنوات على النحو المشار إليه، فسنجد أن متوسط عمر الوزارة يقل عن سنة واحدة. وهذا التغيير، خاصة في حال استمراره، سيؤدي إلى تعثر المشاريع والقوانين والخطط والبرامج التي من شأنها أن تؤثر على موقع الدولة في عالم سريع التغيير. إن أهم ما هو مطلوب في هذا العالم السريع هو أن تتميز أي حكومة بالقدرة على التكيف والانتظام والتغيير السلس الذي من شأنه أن يلاحق سبل الحداثة والعصرية، وإلا أصبحت الدولة - لا محالة - في صفوف الدول المتخلفة. لذلك فإن الكثيرين، وعلى رأسهم صاحب السمو أمير البلاد، قد أثاروا هذه الملاحظة في العديد من المرات. وقد تجلّى ذلك الاهتمام، على سبيل المثال لا الحصر، في كلمة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح في دور الانعقاد التشريعي الأخير؛ حيث أشار إلى مبدأ التعاون وفصل السلطات، فقال في مقدمة كلمته «إن من أهم أسس العمل البرلماني الالتزام بما ورد في الدستور من مبادئ، على رأسها الفصل بين السلطات مع تعاونها وهو واجب وطني دستوري؛ لأنه الأساس لأي عمل مؤسسي ناجح»^(٢٣).

وفي الإطار نفسه شدد سمو رئيس الوزراء على هذا المبدأ حينما أفرد له بنداً خاصاً في سياسات الحكومة؛ وذلك في أثناء قراءته للخطاب الأميري في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر حينما ذكر «الالتزام بمبدأ فصل السلطات ورفض أي تعد على الاختصاصات الدستورية للسلطة التنفيذية»^(٢٤).

وقد لوحظ بالفعل أن تدخل بعض أعضاء السلطة التشريعية في اختصاصات السلطة التنفيذية يترتب عليه سوء فهم ونزاع سياسي يفضي إلى تدهور علاقة

التعاون. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما يقوم أحد الأعضاء بالتدخل لإنجاز معاملة أحد المواطنين والضغط على الوزير أو الوكيل خارج القنوات الرسمية المبينة بالدستور واللائحة الداخلية التي تنظم العمل المؤسسي؛ بحيث يتم في خارج قبة البرلمان، ولا يليبي المسؤول التنفيذي مطلب هذا العضو يقوم هذا الأخير باعتبار ذلك عدم تعاون وارتكاب مخالفة تستوجب تفعيل الوسائل الرقابية، ومنها الاستجواب؛ الأمر الذي يؤدي إلى تزايد عدد الاستجوابات «الشخصانية». وفي هذا السياق شدد رئيس مجلس الأمة السابق السيد جاسم الخرافي أيضاً في كلمته في أثناء افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر - على ضرورة تعاون السلطتين حيث قال: «إن التعاون المطلوب بين السلطتين يتأكد بالتزام الحكومة بتنفيذ برنامج عملها وتجاوبها مع مرئيات وأوليات المجلس»^(٢٥)، في إطار أحكام «الدستور واللائحة الداخلية»، وذلك بعيداً عن «التسويات الشخصية»؛ وهو ما يبعدهما عن علاقة التوتر ويقربهما من الإنجاز.

ويترتب على عدم التعاون بين السلطتين عدة نتائج، أهمها:

- أ- عدم الاستقرار على المستوى الحكومي، ومؤثراته السياسية والأمنية الخارجية والداخلية.
- ب- تأخر الدولة في مواكبة استحقاقات التقدم بالإضافة إلى المؤثرات الاقتصادية وتعطل المشاريع التنموية.
- ج- غلبة صبغة التوتر بين السلطتين وتأثر ذلك على الوضع العام والمستوى الشعبي.
- د- تفشي ظاهرة عدم الإيمان بجدوى الديمقراطية والانحدار في القيم الوطنية.
- هـ- التأثير على سمعة الدولة.
- و- النقص والبطء التشريعي.
- ز- انحدار في المؤشرات المؤسسية.

لذلك فالمطلوب عمله هو إجراء تقدير سياسي علمي حول هذه المؤثرات وغيرها على الأداء العام للدولة وربط جميع متغيراتها بالأمن الوطني الشامل، علاوة على تقديم اقتراحات عملية حول تعزيز العلاقة بين السلطتين.

لا شك في أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بعدم الاستقرار الحكومي، وعلاقة هذه الأخيرة بمعادلات الأمن الوطني والإقليمي لدولة الكويت. وكان ذلك الارتباط بارزاً في العديد من خطابات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح؛ حيث ذكر بالأوضاع الإقليمية والعالمية في ثنايا حديثه، وأبرزها حينما أشار إلى قضية أهمية أمن الكويت واستقرارها باعتبارها الهدف الأسمى الذي يجب أن يلتف حوله الجميع من خلال موقعه سواء كان في المؤسسة التنفيذية أو التشريعية. كما أكد المعنى نفسه السيد جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة الأسبق حين حث على ضرورة مراقبة ومواكبة التغيرات في البيئة الخارجية والمحيطة بالكويت بجميع تداعياتها وانعكاساتها الإستراتيجية. وتأتي تلك التلميحات الصريحة في سياق التطورات الدولية وما يصحبها من تحديات تشكل مفاصل جديدة في حلقات الأمن القومي وما يستلزمه ذلك من اتباع لسياسة التوازن، والالتزام بالثوابت المبدئية، والتمسك بالشرعية الدولية للكويت كثوابت للتعامل مع الواقع الدولي والإقليمي. ويتضح من ذلك أيضاً التركيز على أن الأوضاع الخارجية المحيطة بالكويت تتطلب التعاون من قبل الجميع لحماية أمننا الوطني ودرءاً لجميع أشكال التحديات، علاوة على ضرورة حماية الجبهة الداخلية وتحصينها من جميع أشكال الفتن.

إذا ما استعرضنا بعض الأحداث في مجالس الأمة المختلفة خاصة تلك التي أعقبت عام ٢٠٠٩ فإننا نجد بعض الملاحظات الجديرة بالذكر والمتعلقة بالأمن القومي للكويت.

ففي مجلس الأمة ٢٠٠٩ قدم النائب مسلم البراك استجواباً إلى وزير الداخلية هو الأسرع في الحياة النيابية، ولولا مرونة السلطة التنفيذية وقبولها بهذا الاستجواب لسبب ذلك توتراً سياسياً كبيراً في البلاد، خاصة أن الاستجواب استتبع بطلب طرح الثقة بالوزير. وفي المجلس نفسه قدم النائب فيصل المسلم استجواباً إلى رئيس مجلس الوزراء ناصر المحمد الأحمد الصباح، وهو ما يدخل أيضاً في غلبة صبغة التوتر بين السلطتين، وأثر ذلك على الوضع العام والمستوى الشعبي، كما ذكرنا في البحث سابقاً. وتتابع الاستجوابات في هذا المجلس من عدد من النواب إلى أن تم حله عام ٢٠١١، والدعوة إلى انتخابات مبكرة؛ حيث جاء في منطوق مرسوم الحل: «إزاء ما آلت إليه الأمور وأدت إلى تعثر مسيرة الإنجاز وتهديد المصالح العليا للبلاد».

وبعد انتخابات جديدة، ولد مجلس جديد يحمل أغلبية ما اصطلح عليه بأغلبية المعارضة، بيد أنه لم يستمر طويلاً حيث حكمت المحكمة الدستورية في ٢٠ يونيو ٢٠١٢ ببطلانه لسبب بطلان حل المجلس السابق (٢٠٠٩)؛ ما يعني عودة هذا الأخير مرة أخرى. وقد سمي هذا المجلس (٢٠١٢) بالمجلس المبطل الأول (أي الذي أبطلته المحكمة الدستورية).

ولكن المجلس (مجلس ٢٠٠٩) السابق الذي عاد بمجرد بطلان لاحقه لم يستطع إقامة جلساته وذلك لامتناع أغلب أعضائه عن الحضور؛ مما جعل مجلس الوزراء في ٣ أكتوبر ٢٠١٢ يرفع مشروع مرسوم الحل وهو أول مجلس يتم حله مرتين. ثم تم انتخاب مجلس جديد ولكن ما أطلق عليها بالأغلبية المعارضة عزفت عن المشاركة فيه بسبب مصاحبتها لرسوم ضرورة أصدره سمو الأمير يقضي بتغيير التصويت من أربعة أصوات لكل فرد في دائرته إلى صوت واحد، وهو الأمر الذي رآته إجراء غير دستوري. وقد تم حل هذا المجلس مرة أخرى بحكم قضائي من المحكمة الدستورية،

وسمي بالمجلس المبطل الثاني. وفي تلك الأثناء قضت المحكمة الدستورية بمشروعية مرسوم الصوت الواحد؛ مما شجع بعض من كانوا في صف الأغلبية المعارضة على المشاركة، ومن ثم تمت انتخابات مجلس ٢٠١٣، الذي استمر لقراءة ثلاث سنوات إلى أن حل في عام ٢٠١٦؛ حيث انتخب المجلس التالي، الذي شارك فيه أغلب من كانوا في صفوف المعارضة للصوت الواحد.

وقد جاء في مرسوم الحل لهذا المجلس، ولأول مرة في تاريخ الحياة البرلمانية الكويتية، «لأسباب خارجية». فقد ذهب مرسوم الحل إلى ما يأتي: «نظراً للظروف الإقليمية الدقيقة وما استجد منها من تطورات وما تقتضيه التحديات الأمنية وانعكاساتها المختلفة من ضرورة مواجهتها بقدر ما تحمله من مخاطر ومحاذير؛ الأمر الذي يفرض العودة إلى الشعب مصدر السلطات لاختيار ممثليه للتعبير عن توجهاته وتطلعاته في مواجهة تلك التحديات». ومن ثم، فإن حل هذا المجلس مرتبط بدرجة كبيرة بالظروف الإقليمية الدقيقة، وهو ما يحفزنا أكثر لدراسة مفهوم الأمن القومي في بعده المتمثل بالمشهد السياسي الكويتي. ومما هو جدير ذكره أن هذا المرسوم سيفتح الضوء الأخضر إجبارياً أمام المجلس الجديد للخوض في تفاصيل السياسة الخارجية التي كانت تعتبر «تقليدياً» مقصورة على السلطة التنفيذية. وفي وسط تجاذبات الأقطاب الإقليمية والدولية والصراع المحبوك بينها وتزعزع موازين القوى بين الدول الفاعلة والمؤثرة، هناك رصد لتنامي حدة النزعة الطائفية لدى المعنيين بالسياسة الكويتية الداخلية خاصة من جانب الذين تأدلجت تصوراتهم بأطروحات مذهبية تتراعى على مساحة إقليمية شاسعة خارج دولة الكويت إلى المناطق المستعرة سياسياً وعسكرياً؛ الأمر الذي جعلهم ينظرون إلى الأوضاع الأمنية من منظور أيديولوجي صرف لا يراعي «الواقعية السياسية للدولة الصغيرة» التي دائماً ما كانت تسير السياسة الخارجية الكويتية. ولذلك، فإن فتح المجال

للسلطة التشريعية، وفق مرسوم الحل الأخير، للتدخل في رسم السياسة الخارجية أو التأثير عليها سيسهم في إسقاط الجدار التقليدي الذي منع نواب البرلمان من مراقبة ومحاسبة القائمين على السياسة الخارجية والدفاعية، وهي جميعاً منوطة بما يسمى بالوزارات السيادية التي غالباً ما يقودها أفراد من الأسرة الحاكمة. كما يعتبر ذلك المرسوم بمثابة صك حق للنواب لمساءلة وزير الخارجية مباشرة عن أي موضوع يتصل بالسياسة الخارجية، وهو الأمر الذي اعتبر لوقت قريب من قبيل المحظورات السياسية على نواب البرلمان.

إن استقرار الكويت السياسي مرتبط -إلى حد كبير- بسياسة التوازن مع القوى الإقليمية والدولية، ويلاحظ الاختلالات والمعادلات الصعبة التي تعصف في منطقة الشرق الأوسط امتداداً من ليبيا ومروراً باليمن والعراق وانتهاءً في سوريا، وفي الوقت نفسه انسحاب تجليات تلك المشاهد العسكرية الساخنة سياسياً على بعض التيارات الفاعلة في الجبهة الداخلية، والتي سمح لها المرسوم الأخير بالمشاركة، فمن المتوقع أن تحل على العلاقة بين السلطتين مشكلة كبيرة؛ الأمر الذي يؤثر سلباً على معادلة الأمن الوطني الكويتي. وعلى ذلك، فالسلطة التنفيذية أيضاً ستكون في ورطة كبيرة إزاء معالجة هذه الإشكالية؛ حيث إن أنكرت الحق على نواب المجلس بالتدخل في السياسة الخارجية فإنها بذلك تبدو وكأنها قد تنكرت لمرسوم حل البرلمان، وإن لم تفعل فإن تركها لتلك التدخلات النيابية في السياسة الخارجية وفق حسابات وأجندات مذهبية أو طائفية بعيدة عن الواقعية السياسية وسياسة التوازن ستكون باهظة الثمن على معادلة الأمن الوطني، في زمن بالغ الدقة من حيث مجرياته ومساراته العسكرية والسياسية، التي تنعطف معها مصالح قوى إقليمية ودولية كبيرة. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان بالنسبة لسياسة البقاء والاستقرار الكويتية الحفاظ على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ بحيث يمكن نسج الموقف

الخارجي دون اضطراب؛ ذلك لأن أسلوب تعاونهما أو تنافرها يؤثر بدرجة كبيرة على استقرار منظومة الأمن الوطني للدولة.

إن المعضلة الرئيسية التي تواجه السلطتين التنفيذية والتشريعية - فيما يتعلق بالسياسة الخارجية - ذات علاقة بمستوى التعاطي مع دور الكويت في المحيط الإقليمي والدولي. ففي حين إن للسلطة التنفيذية قناعة راسخة أن هدفها هو تحقيق التعاون والتوازن مع القوى الإقليمية والدولية من أجل تحقيق الغاية الأسمى المتمثلة في «حق البقاء»، يذهب كثير من النواب إلى التعاطي مع السياسة الخارجية خارج إطار تلك الواقعية السياسية إلى حيز «حق الفعل»، وهما حقان مختلفان تماماً. فبينما يكون الأخير حقاً للدول القوية نسبياً على المستويين الإقليمي والدولي تعمل من أجل تحقيقه من خلال أهداف تكتيكية، وفق معادلات تحف بها موازين وتحالفات ومصالح إستراتيجية تتعدى حدود الدولة من حيث إن منظومتها الأمنية غير منفكة عن مجريات المحيط الدولي، يكون المطلب الأول (حق البقاء) مقتصرًا على سلامة الشرعية والاستقلال، وهو بالنسبة للدول الصغيرة يعتبر الغاية الأسمى التي تعمل من أجلها من خلال رسم علاقات ثنائية وجماعية متنوعة ومتوزعة بتوازن يضمن لها تلبية ما تصبو إليه. الإشكالية التي تواجه كثيراً من الدول التي لحق بها عدم استقرار أو تم التدخل فيها بما ينتهك سيادتها كان في كثير من الأحيان بسبب القفز من الحق الأول إلى الحق الثاني دون وجود مقومات لممارسة الدور الذي يتناسب معها. لذا فليس من صالح الأمن الوطني الكويتي حدوث أي اختلال في موازين القوى في المنطقة، والأهم من ذلك ألا تكون طرفاً في ترجيح كفة على أخرى؛ وذلك من أجل ضمان بلوغ الهدف السامي لها وهو حق البقاء الذي لا يمكن أن يتأتى إلا في ظل بيئة سياسية داخلية وخارجية متسق بعضها مع بعض ومتوازنة فيما بينها، وبعيدة عن أي نوع من أنواع الغلو الأيديولوجي على حساب الواقعية السياسية.

٤-٢- الأحزاب:

في مقابل السكوت الدستوري عن إباحة الأحزاب وعدم وجود عمل حزبي بشكل منظم، هناك شبه إجماع بين المختصين على أن الأحزاب في الكويت موجودة بفرض الواقع وإن كانت غير مشهورة أو أنها تتغذى بمسميات سياسية رديفة مثل الحركة الدستورية والمنبر الديمقراطي والتحالف الوطني الإسلامي والتجمع الديمقراطي وغيرها. كما توجد في البرلمان الكويتي مسميات لكتل نيابية مقاربة إلى حد بعيد للعمل الحزبي المنظم أو الائتلافي. وفي الآونة الأخيرة تمت بعض المطالبات بتقديم قانون لإشهار الأحزاب في الكويت. بيد أن هناك رأيين حول هذا القانون: مؤيد ومعارض. فالرأي المؤيد يرى أن الأحزاب موجودة على أرض الواقع وبدلاً من الوجود غير الرسمي ليكن رسمياً ومحاطاً بمجموعة من القوانين التي تنظمه. كما يستند رأي المؤيدين إلى أن الديمقراطية ستبقي ناقصة دون أحزاب تكمل عملها وتسدد خطاها وتجعلها أكثر شفافية. وفي مقابل ذلك يرى المعارضون أن الأحزاب في العالم الثالث فشلت بل أسهمت في تعطيل الديمقراطية وإحداث انقسامات على المستوى الشعبي انتهت بعمليات تصفية وانتشار النظم الدكتاتورية مرة أخرى تحت مسمى الحزب الواحد الذي يمنع التعددية. ويرى المعارضون أن التجمعات الكويتية التي تأخذ أشكالاً حزبية غير معلنة هي تجمعات طائفية أو قبلية أو فئوية لا تتصل بالديمقراطية، فإن تم إباحتها فإن ذلك سيزيد من حالة الاحتقان الطائفي والقبلي وغيرها من اختناقات سياسية لا تصلح لوطنا الذي يحتاج إلى المزيد من التعددية والتسامح والتخالف.

في ظل تلك الجدلية لابد لمشروع التخطيط للأمن الوطني الشامل أن يستوعب عناصر الرأيين، وكذلك تعرف الرأي الشعبي من خلال استطلاع حول قبول الوجود

الرسمي للأحزاب. كما أنه من الضروري إجراء مراجعة قانونية وإجرائية حول تقنين عمل الأحزاب بشكل يمنع أي شكل من أشكال الاستقطاب الفئوي أو الطائفي أو القبلي لكون تلك الاستقطابات تعمل على تهديد الأمن الوطني.

٤-٣- المشاركة السياسية:

من الضروري أن يتم تشجيع التوسع في الديمقراطية؛ لكونها أحد عوامل الاستقرار الداخلي، إضافة إلى أنها عامل لجلب الاحترام الدولي للكويت. ومع إقرار حقوق المرأة السياسية فإن الكويت قد خطت إلى الأمام بشكل كبير في مسار تعزيز الديمقراطية التي تعتبر صمام أمان للدولة^(٢٦). ومع ذلك تبقى هنالك العديد من القضايا ذات الصلة بتوسيع المشاركة السياسية وتفعيلها، التي من شأنها تكريس المبادئ الديمقراطية ومن تلك القضايا مشاركة العسكريين في التصويت وخفض سن الناخب إلى ١٨ عاماً وتشجيع وصول المرأة إلى البرلمان، والمساواة في الانتخاب والترشح بين الكويتيين بغض النظر عن تصنيفات الجنسية. كما يتناول موضوع المشاركة السياسية وأثرها على الأمن الوطني سبل تهذيب الممارسة الديمقراطية وإبعادها عن النمطية التقليدية مثل الفئوية والطائفية والقبلية من خلال تبني نظام انتخابي شفاف يخفض مؤثرات تلك الأنماط على السلوك الانتخابي. وتأتي هذه الإجراءات القانونية على رأس الأولويات في تطوير المشاركة السياسية؛ حيث إن ترك تلك النمطية يزيد من حدة إقحام طرق التفرقة والتمييز بين المواطن وخلق مؤسسات ظل كالقبيلة والطائفة والفئة، تعبت في دور المؤسسات الرسمية للدولة وتهميشها. ومن جهة أخرى فإن ظاهرة شراء الأصوات يجب مكافحتها؛ لكونها تجلب مخاطر جمة على مخرجات الديمقراطية وتطورها.

٤-٤- المجتمع المدني:

مما لا شك فيه أن العالم يشهد تطوراً كبيراً في دور المجتمعات المدنية، خاصة التي تعتبر من النوع المسمى «بعبء القومية» أو «المتعددة الجنسيات». فهذه المجتمعات، التي يتم تسميتها بالمنظمات غير الحكومية أو بالجماهير الذكية أو القطاع الثالث، غدت ذات تأثير كبير على مسارات العلاقات الدولية. فمن المعروف أن تلك المنظمات أصبحت تأخذ محلها الدولي ذا التأثير على السياسات العامة التي تتبناها الدول سواء كانت تلك السياسات فردية أم جماعية. فقد شهد العالم العديد من الظواهر والمشاهد التي كان لهذه المنظمات دور بارز فيها، بل استطاعت فرض أجندتها على أولويات الدول. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن تلك المنظمات قد عطلت بعض مسارات منظمة التجارة العالمية المدفوعة برغبة الدول الصناعية الكبرى، مثل تلك التي حدثت في مؤتمر سياتل؛ حيث تم إفشاله. ومن الأمثلة البارزة بهذا الصدد ما حصل في مدينة ديربن في جنوب إفريقيا؛ حيث فرضت تلك المنظمات أجندة وبرامج لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري على الرغم من المعارضة العنيفة التي شنتها كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، لكن الدول المشاركة رضخت لرغبات تلك المنظمات. ومن أهم ما حققته تلك المنظمات تأسيس المحكمة الجنائية الدولية التي هي الأخرى قد واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية بالمعارضة الشديدة، إلا أن الدول التي وقعت عليها دافعت عنها لترى النور؛ مما يعتبر نصراً عظيماً لتلك الكيانات الدولية ذات الدور المتصاعد.

وعلى هذا الأساس فإن ترتيبات الأمن الوطني الكويتي يجب أن تتضمن استثمار دور تلك المنظمات من خلال تفعيل دور المجتمع المدني الكويتي الذي يستطيع مد جسور التعاون مع مثيله في شتى بقاع العالم. فإذا ما أخذت الدولة على عاتقها توفير طاقة

تلك المنظمات، فيمكن تبني إستراتيجية يكون من خلالها جلب هذه المجتمعات إلى التراب الكويتي من خلال منتدى سنوي أو تحديد موقع عام لمساهمة تلك المنظمات تحت مسمى «المنطقة الحرة للمنظمات غير الحكومية العالمية» التي تود أن يكون لها مكاتب إقليمية لها في الكويت. وفي هذا الموجز لا يمكن سرد الإيجابيات التي يمكن أن تجنيها الدولة من جراء تلك الإستراتيجية لكن ما يمكن قوله إنها فكرة تستحق وضعها تحت المجهر لمعرفة مدى مساهمتها الإيجابية في الأمن الوطني الكويتي.

إن عدم توليف تلك الأبعاد والمفاهيم والمتغيرات سالفة الذكر في إطار تكاملي وكمنظومة موحدة (Modus Operandi) - بحيث تكون تحت عنوان إستراتيجية ديناميكية للأمن الوطني الكويتي - سيكون مدعاة لتراكم العديد من المشكلات التي من شأنها أن تخلق كثيراً من الظواهر السلبية والأمراض السياسية المستعصية، التي من أهمها:

١- عدم القدرة على التشريع للقضايا المستحدثة والضرورية التي تحتاج إليها الدولة لمواكبة الحركة العالمية المتسارعة على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنموية.

٢- عدم القدرة على تحقيق الرقابة بصورة جيدة؛ نظراً لعدم الاستقرار المؤسسي الذي يؤثر على مسألة الاستمرار الوظيفي للبرامج والمشاريع التنفيذية.

٣- انتشار الفساد الإداري والمالي وهبوط مستويات الشفافية؛ مما يؤثر على سمعة الدولة ومكانها وثقة المؤسسات الدولية والدول بها.

٤- البطء أو الشلل التام في المشاريع التنموية؛ مما يعني تأخر الدولة في الخدمات العامة للمواطنين وهبوط قدرتها على مواكبة متطلبات التنمية المستدامة؛ ما يعني مواجهة تحديات الدولة الفاشلة.

٥- انحدار التنمية السياسية؛ حيث سيتم استثناء عدم الثقة بالمؤسسات الديمقراطية والدستورية وينعكس ذلك على الحالة العامة لدى المواطنين وعزوفهم عن المشاركة السياسية الإيجابية.

٦- انتشار حالة اليأس الاجتماعي، خاصة لدى الشباب، وما يصاحبه من تفشي أمراض اجتماعية كالعزلة الاتكالية والاستهلاكية والتعصب والعنف والمخدرات والإرهاب وما سواها من أمراض اجتماعية تصيب في محصلتها النهائية المجتمع بالشلل.

٧- ازدياد حدة الصراع السياسي خارج إطار العمل المؤسسي؛ ما يهدد كيان الدولة على المدى البعيد.

٨- تعثر وضعف العمل المؤسسي والقانوني وازدياد قوة المصادر التقليدية مثل القبيلة والعائلة والطائفة والآثار السلبية الناتجة عن ذلك على حساب أداء الدولة العام.

٩- تدهور الخدمات العامة كالصحة والسكن والتعليم وغيرها؛ الأمر الذي له انعكاساته السلبية على المستوى الشعبي.

١٠- كل ما تقدم يؤدي إلى مضاعفات على المحصلة النهائية لمعادلة الأمن الوطني؛ الأمر الذي ينتهي إلى عدم القدرة على التصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

وبالفعل، فإن التقرير الأخير لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ للتنافسية الصادر عن الأمانة العامة للتخطيط والتنمية بخصوص الأدلة والمؤشرات التنموية للكويت ومقارنتها بدول مجلس التعاون الخليجي - قد أظهر نتائج محبطة للغاية تمثل انعكاساً حقيقياً لعدم مراعاة عناصر الأمن الوطني الناعمة. فقد خلص هذا التقرير إلى أن هناك ٩ أدلة تتضمن ٥٣ مؤشراً، وأن الكويت قد حلت في المرتبة الأخيرة في ٢٦ مؤشراً من ٥١ مؤشراً ذا علاقة بها، كما احتلت الكويت المرتبة قبل الأخيرة في ٨ مؤشرات أخرى، في حين لم تحظ في المرتبة الأولى في أي من تلك الأدلة أو المؤشرات^(٢٧)، وهو

أمر يدعو لشدة الاستغراب. كما يتناول التقرير شرحاً مفصلاً للأدلة والمؤشرات التي هبط ترتيب الكويت فيها إلى الأدنى مقارنة مع بقية الدول الخليجية الأخرى، وكذلك بالنسبة لجميع دول العالم التي دخلت في قياس تقرير الشفافية الدولية. ومن هذه المؤشرات المثيرة وبالغة الحساسية ذات العلاقة بالأمن الوطني مؤشر الثقة بالسياسيين؛ حيث احتلت الكويت المرتبة الـ ٦٥ عالمياً ومن بين ١٤٠ دولة تم قياسها. كما أتت الكويت في المرتبة ٨٦ في مؤشر المحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين، وفي المرتبة الـ ٥٦ في مؤشر المدفوعات غير المشروعة والرشاوى، وهي الأخيرة خليجياً في جميع تلك المؤشرات سالف الذكر. ومن جهة أخرى ذات علاقة بالأمن البيئي حلت الكويت في المرتبة ١٧٢ عالمياً قياساً بـ ١٨٠ دولة على مؤشر نقاء الهواء، و١٢٥ أيضاً في مؤشر التأثيرات الصحية^(٢٨). إن الانحدار في تلك المؤشرات وغيرها مثل التعليمية والبنية التحتية وبيئة الأعمال، حتى لو كان فيها بعض التحيز أو عدم الموضوعية أحياناً، يمثل تهديداً لمقدرات الأمن الوطني في جميع المتغيرات والأبعاد التي تمت مناقشتها. ومن الجدير ذكره أن هذا التراجع في جميع الصعد التنموية يؤثر أيضاً على سمعة الدولة ومكانتها الخارجية، فضلاً عن تأثيرها السلبي على حالة اليأس والإحباط وعدم الأمان لدى شرائح الاجتماعية وخاصة الشباب؛ الأمر الذي تطلب تداركه على وجه السرعة قبل فوات الأوان، خاصة في ضوء المعطيات المحلية والإقليمية والدولية: الاقتصادية منها والسياسية على وجه التحديد.

سادساً- الإرهاب والأمن الوطني الكويتي:

على أثر التحول الكبير الذي شهدته المنظومة الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ومروراً بالتحويلات الجذرية على مفاهيم الأحلاف وتطورات التجارة العالمية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل بين الدول الصغيرة واحتمال حصول الجماعات الإرهابية عليها،

وانتهاءً بالهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية التي اصطلح عليها أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعيات ذلك على انتهاج سياسات متعددة لمكافحة الإرهاب الدولي، على إثر كل تلك الأحداث التي شحنت حقبة الخمس عشرة سنة الماضية تقريباً، أخذت بعض الدول تشيد إستراتيجيات متباينة لمقاومة الشبكات الإرهابية على نحو أثار الكثير من الجدل والتساؤلات بشكل أدى إلى استحداث العديد من المدارس والمنهجية المتخصصة في ظاهرة الإرهاب^(٢٩). ومن هذه التساؤلات ما يتصل بمواءمة خطط مكافحة الإرهاب مع مسائل تتصل بالحقوق الأساسية للإنسان والحريات المدنية ومنح الحكومات سلطات يرى بعض المتخصصين أنها تتعارض - في بعض الأحيان - مع البنية الدستورية للدول الديمقراطية. كما أثارت تلك السياسات بعض الشكوك في جدواها؛ حيث إنها لم تسهم في القضاء على الإرهاب بل تزايد من ناحية الكم والنوع. وقد تمثل ذلك التزايد في انتشار شبكات وعمليات الجماعات الإرهابية بشكل مطرد مع تبني هذه الدول لسياساتها المعنية بهذا الصدد. لذا فإن تفاعل تلك الأحداث أدى إلى أن تبلور العديد من الدول تصاميم مستحدثة لمنظومات أمنية تتجاوب مع تطورات الواقع. ومن هذه المواضيع التي تأتي على قمة أولوياتها ما يعرف بمفهوم الأمن الإستراتيجي الشامل. ويمتاز مفهوم الأمن الإستراتيجي الجديد بالشمولية؛ كونه مرتكزاً على ثلاث قواعد أساسية، هي: القاعدة العسكرية، القاعدة الاقتصادية، القاعدة الاجتماعية-السياسية، كما تمت الإشارة إليه آنفاً. ومن الظواهر التي استرعت انتباه الدول في إطار تصميم أمنها الإستراتيجي ما يتعلق بالسبل الكفيلة بمقاومة ظاهرة الإرهاب.

وعلى الرغم من أن الإرهاب والتطرف مشكلتان منفصلتان إحداهما عن الأخرى على المستويين النظري والسلوكي، فإن التداخل بينهما، وربما العلاقة السببية بينهما، قائمة إلى حد تشكيل مركب خطير على الأمن الوطني والدولي على السواء. ومن هنا

استلقت المحاولات من قبل المتخصصين لتحليل مسببات الإرهاب وجذوره من خلال المنهجين التحليلي والاستطلاعي، ومن ثم تداعياته على المنظومة الأمنية الشاملة.

إن أول ما انتبه إليه المتخصصون في حقل دراسات الإرهاب، هو عدم فعالية الطريقة العسكرية المنظمة والإجراءات الأمنية الصلبة وحدها فقط في القضاء على هذا المرض المخيف. فقد أكدت الدراسات العلمية أن التعامل مع الجماعات الإرهابية وفق المنهج القسري بمفرده لا يسهم في ردع هذه الجماعات. كما أكدت بعض الدراسات التخصصية أن كثيراً من الجدل القائم حول مكافحة الإرهاب يقترب إلى محاولات التكسب السياسي أو هو من تلقاء أحكام مسبقة قيمية غير مستقرة على أركان البحث العلمي والتخصصي الذي من شأنه أن يرتقي بالفهم الجماعي الواقعي للإرهاب ولا يسهم في إيجاد الحلول المنيعة لتحسين المجتمع والدولة من شروور هذه الظاهرة الدولية. وفي محاذاة ذلك التصور تخلص البحوث الجديدة الخاصة بالإرهاب إلى أنه من الخطأ الجسيم الظن بأن الإرهاب ينبع من سبب واحد أو من مجموعة أسباب غير متجانسة. بل إن الدراسات العلمية أظهرت أن للإرهاب العديد من الأسباب المتشابكة بطريقة معقدة؛ حيث تراوح درجة تأثيراتها كدوافع على السلوك الإرهابي من فرد إلى آخر، وتختلف أيضاً في تحريكها لأيديولوجية العنف من مجموعة إرهابية إلى أخرى. وباختصار، ووفقاً للدراسات التخصصية، يمكن القول: إن دوافع السلوك الإرهابي تتوزع على ثلاث مجموعات من المحددات، تحمل كل منها خصلة من العوامل. والمجموعتان الأولى والثانية تمثل الشبكة الأمامية لظاهرة الإرهاب، أما المجموعة الثالثة فيطلق عليها مجموعة الشبكة الخلفية لهذه الظاهرة. تسمى أول هذه المجموعات بالمحددات الفردية للسلوك الإرهابي التي ترتبط بالظروف المعيشية والاجتماعية والنفسية للأفراد، مثل مستوى التعليم، الدخل، عدم

الاستقرار الأسري، البطالة، الحالة النفسية^(٣٠). كما أن التطرف الفكري والعقائدي والأيدولوجي والعنصري يكون مجموعة أخرى من المتغيرات التي تؤدي دوراً مهماً في تبني السلوك الإرهابي. وعلى الرغم من بعض المحاولات التي تقودها الاتجاهات المسيّسة للربط بين الإسلام كدين والمسلمين كحركات بالإرهاب كظاهرة اعتباراً بأن الكثير من الحوادث الإرهابية الأخيرة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي قد قامت بها حركات تصف نفسها بالإسلامية، إلا أن الجماعات الأخرى العنصرية، العرقية، الدينية، أو الأيدولوجية ممن تحمل فكراً متطرفاً لا تزال تقود عمليات إرهابية لا تقل في تأثيرها ومدلولها الواقعي، إن لم تزد، عن مثيلاتها المتعصبة بالدول الإسلامية. ثالث هذه المجموعات، وهي الشبكة الخلفية كما أسلفنا، يطلق عليها المتغيرات السياسية النظامية سواء متعلقة بشكل النظم السياسية أو بالوضع الدولي. وتؤثر هذه المتغيرات في تبني العمليات الإرهابية كأداة للرفض أو المواجهة مع الخصم، خاصة عندما تكون المواجهة المباشرة وفق أصول الحرب المنظمة بين الطرفين غير متكافئة من الناحيتين الكمية والنوعية. ومن أمثلة هذه العوامل، عدم توافر الديمقراطية، عدم توافر الأدوات المفتوحة للتعبير عن الرأي، تزايد حدة الصراع بين الحضارات، ازدواجية المعايير في العلاقات الدولية التي تقوم بها الدول المهيمنة على النظام الدولي، الممارسة «الاحتلالية» التي تتمثل بجلاء في الاحتلال الصهيوني لفلسطين، كما هو الحال في الشرق الأوسط.

وخلصت بعض البحوث العلمية إلى أن هذه العوامل يتفاعل بعضها مع بعض بصورة شبكية معقدة. وبإيجاز تفيد النتائج العلمية بأن هذه العوامل إما أنها ترتبط إيجابياً بشكل تضاعف من بعضها في دفع السلوك الإرهابي للخروج إلى الواقع بعدما يكون كامناً في محيطه النظري للمجموعات الإرهابية، وإما أنها تتفاعل عكسياً؛

حيث إن وجود بعضها يقود أو يؤدي إلى بعضها الآخر. بالحصلة النهائية، وجدت هذه الدراسات أن مسألة الإرهاب، وإن كانت محل اهتمام شعبي يتعين التعبير تجاهها وإظهار الاستنكار ضدها، فإن حلولها لا يمكن أن توفرها الظواهر الصوتية أو المظاهرات الحزبية، أو من خلال المغالاة في ترجيح أداة علاجية على أخرى. ومن الجدير بالذكر بهذا الصدد، استخدام أساليب الوقاية من خلال تطعيمات الحصانة من مرض الإرهاب التي تكمن في تفعيل الديمقراطية الاجتماعية لا في تقليصها، وإعمال المنهج الثقافي المتعدد الذي يتيح لثقافة التسامح وحرية التعبير أن تأخذ مجالها الطبيعي وفقاً للنسيج الاجتماعي-السياسي القائم دون تحد أو رضوخ لمعدلات تسفر عن تجميد للفكر التجديدي. ويتضح من خلال هذه الدراسات ذات الصلة بالإرهاب أن هناك ثلاث مجموعات من المتغيرات يجب الأخذ بها في عين الاعتبار في سياق صياغة إستراتيجية أمنية ضد الإرهاب^(٣١):

أولاً: المتغيرات الفردية للسلوك الإرهابي التي ترتبط بالظروف المعيشية والاجتماعية والنفسية للأفراد، مثل مستوى التعليم، الدخل، عدم الاستقرار الأسري، البطالة، الحالة النفسية، التطرف الفكري والعقائدي والأيدولوجي والعنصري.

ثانياً: المتغيرات السياسية النظامية التي تتعلق بشكل النظم السياسية، وما يتصل بالحرريات وهامش الديمقراطية والمشاركة السياسية التي تتيحها للشعب، علاوة على سيادة القانون والعدالة الاجتماعية المتوافرة، ومساحة التعبير عن الرأي المباحة.

ثالثاً: متغيرات تتعلق بالوضع الدولي وتؤثر في تبني العمليات الإرهابية، كأداة للرفض أو المواجهة مع الخصم، خاصة عندما تكون المواجهة المباشرة وفق أصول الحرب المنظمة بين الطرفين غير متكافئة من الناحيتين الكمية والنوعية مثل الممارسة والاحتلال الصهيوني بالنسبة للشرق الأوسط.

سابعاً- أثر ثورات الربيع العربي على الأمن الوطني الكويتي:

منذ مطلع عام ٢٠١١ اجتاحت دول الشرق الأوسط العربية موجة تظاهرات واحتجاجات انتهى بعضها بتغيير الأنظمة الحاكمة مثل ما جرى في كل من ليبيا واليمن ومصر، بينما يستمر بعض منها حتى الوقت الراهن، في حين تم إخماد أو انتهاء البعض الآخر. لم تكن الكويت استثناء من تلك الموجة السريعة والعارمة، بل أخذت شكل احتجاجات شعبية ومسيرات كبيرة أخذت طريقها إلى الشارع كانت ترفع العديد من الشعارات، أهمها تغيير رئيس مجلس الوزراء، إلى جانب أن يكون الاختيار من خارج أعضاء الأسرة الحاكمة، أو ما يسمى بالرئيس الشعبي. وقد بلغ الأمر حدّ المواجهات بين المتظاهرين ورجال الأمن، انتهت إحداها باقتحام مجلس الأمة من قبل بعض الجموع المتظاهرة. وبالفعل تم قبول استقالة سمو رئيس مجلس الوزراء حينها الشيخ ناصر المحمد الصباح، والدعوة لانتخابات جديدة لمجلس ٢٠١٢. وعلى أثر ذلك، فاز أعضاء ما يسمى بالأغلبية المعارضة بأكثر من ثلثي مقاعد مجلس الأمة. وبعد تقديم شكوى للمحكمة الدستورية بشأن مشروعية الانتخابات التي تمت قضت الأخيرة ببطالان الانتخابات، ومن ثم دعا سمو الأمير لانتخابات جديدة لكن ضمن ما عرف بانتخابات الصوت الواحد بدلاً من أربعة أصوات لكل ناخب. أغلبية المعارضة ارتأت أن ذلك إجراء غير دستوري، ودعت لمقاطعة الانتخابات، بيد أن الانتخابات أجريت لمجلس جديد في عام ٢٠١٢، لكنه أبطل هو الآخر بحكم المحكمة الدستورية لخلل في الإجراءات أيضاً. في هذه الأثناء قضت المحكمة الدستورية بمشروعية مرسوم الصوت الواحد الذي أصدره سمو الأمير، وقد شارك بعض ممن كان في صف الأغلبية المعارضة والمقاطعة بانتخابات عام ٢٠١٣، التي استمر مجلسها لقرابة ثلاث سنوات. ثم أتت الدعوة لانتخابات جديدة في عام ٢٠١٦ شارك فيها كثير ممن احتسبوا في فريق المعارضة المقاطعة، ومن تلك التيارات الحركة الدستورية

الإسلامية التي تصنف بأنها من جماعات الإخوان المسلمين. وبذلك يلاحظ أن حركة الاحتجاجات التي صاحبت الربيع العربي في داخل الكويت قد تلاشت شيئاً فشيئاً على مدى خمس سنوات وخفت وهيجها بفعل الدعوة للانتخابات تارة، وتلبية بعض المطالب الشعبية تارة أخرى.

وعلى الرغم من انتهاء ما يسمى بموجة الربيع العربي في الكويت، فإن تداعياتها التي لا تزال تستعر في المنطقة، وبوجه خاص في كل من العراق وسوريا واليمن والبحرين ترمي بظلالها على الساحة الكويتية تاركة بصمات مؤثرة على الحراك الشعبي - الشعبي من جهة، والحراك الشعبي - الحكومي من جهة أخرى.

لقد أخذت تجليات تلك المسارات السياسية في الدول المشار إليها، تؤثر على دياكتيك العلاقات الشعبية بالكويت؛ بما ينذر بأخطار محدقة على التماسك الاجتماعي وما يتبعه من آثار. إن تصاعد المسارات السياسية في تلك الدول بدأت تأخذ شكلاً طائفيًا يلقي بظلاله على الساحة الكويتية، إذ بدا واضحاً أن الشد والربط بين أقطاب العمل السياسي في الكويت متأثران بفسيفساء التجاذب والتنافر الطائفي بتلك الدول أكثر منه انتصاراً لتعزيز الديمقراطية أو مناصرة لنيل الحريات أو تبني نظم حكم ديمقراطية. إن استقطاب الشارع الكويتي - ممثلاً بتياراته السياسية وشخصه بشكل طائفي ينسجم مع أطراف النزاع في تلك الدول - قد جعل الكويت ساحة تراشق بين النظراء إلى درجة التخوين والتشكيك بالولاء. إضافة إلى أن ذلك الاستقطاب لم يقف على مربع الملعب السياسي الكويتي بل ذهب بالبعد منهم للمشاركة المباشرة في سوح تلك المساحات المستعرة بالحرب والاقتتال وخاصة في كل من سوريا والعراق.

ومن الواضح أن ذلك الانسحاب من الداخل الكويتي للخارج والاستيراد من الخارج إلى الداخل قد أدى إلى المزيد من الانشاقات، بل ارتقى إلى مرحلة عمل إرهابي منظم طال

أحد المساجد للمسلمين الشيعة (مسجد الإمام الصادق)؛ حيث ذهب ضحيته نحو ٢٧ قتيلاً وأكثر من ٢٠٠ جريح. تلك الحادثة كادت تؤدي بالكويت إلى هاوية الانجراف في مستنقع الصراع الطائفي لولا حكمة القيادة الكويتية ووعي الشريحة المستقلة والمجتمع السياسي في المجتمع الكويتي. ولكن على الرغم من ذلك، فإن الوضع الكويتي الداخلي لا يزال يعاني من تأثيره بانعكاسات المسارات العسكرية والسياسية التي تعتمل في رقعة تلك المساحات الملتهبة إلى حد بعيد، وخير مثال على ذلك ما جرى في حلب مؤخراً على إثر انسحاب قوات المعارضة السورية منها وبسط القوات النظامية الهيمنة عليها، وما تبعها من أجزاء في سوريا كدير الزور وتل أبيض، والعراق كالموصل ونواحيها؛ حيث بات التصعيد الطائفي يأخذ شكلاً متزايداً انعكس على صفحات التواصل الاجتماعي والشبكات الإلكترونية. ومن جانب آخر، أخذ التصعيد السياسي بين إيران والسعودية يرمي بظلاله على رقعة السجال السياسي في الكويت على شكل اتهامات متبادلة بين النظراء في الوطن الواحد. وقد أثارت قضية ما يعرف بـ «خلية العبدلي» أتون حرب إعلامية شديدة على المساحات الإعلامية، في تعبير آخر عن حالة «الزجاجية» للمجتمع الكويتي.

ولعله من الواضح أن تلك التداعيات والتأثيرات الآتية من تلك المساحات الملتهبة بالتصعيد العسكري أو السياسي ستلازم الوضع الكويتي لفترة طويلة. وعلى ذلك الأساس، فليس من المتوقع أنها ستنتهي، ولكن من الضروري أن يتم تعطيل انتشار رقعة تأثيرها حتى لا تخرج عن طورها الراهن الخطير إلى ما هو أخطر، وهو يحمل رياح مواجهة مباشرة بين الأطراف المتشاحنة. لذا فإن من الضروري إعمال نظم التوعية والقانونية الوطنية لكبح جماح أي نوع من أنواع الخروج عن المألوف، على الرغم من أن ذلك يبدو حتى الآن ليس متاحاً ضمن برامج وطنية واضحة. ولذلك فإنه يمكن القول إن الربيع العربي وإن كان قد تجمد في الكويت فإن انسحاب تأثيراته لا تزال ماثلة وتشكل خطراً محدقاً على منظومة الأمن الوطني الكويتي.

ثامناً - نظرة استشرافية للأمن الوطني الكويتي الشامل:

من سياق ما تقدم يتضح أن مفهوم الأمن الوطني الشامل يتكون من عدة عناصر حيوية وأخرى ثانوية، بيد أن هذه العناصر تختلف في سلم أهميتها وفقاً للطبيعة القومية للدولة أو ما يصطلح عليه أحياناً بين المتخصصين بـ «بيولوجية الدولة» التي ترمز لنوع نظام الحكم والمكونات الاجتماعية والسياسية للمجتمع والقدرات الاقتصادية والموقع الجغرافي والبيئة السياسية المحيطة، وسوى ذلك من عوامل داخلية وخارجية. ومن أهم العوامل التي تدفع الدول لتغيير قواعد سياساتها الأمنية ما يتعلق بدرجة التغيير التي تطرأ على شكل منظومة العلاقات الدولية؛ حيث تفرض وجوداً جديداً للظواهر السياسية على هيكلية الواقع الدولي بما يتوجب أخذها بالاعتبار لبناء الأمن الإستراتيجي لأي دولة^(٣٢).

العولة التي تزامنت مع سقوط الاتحاد السوفيتي، دفعت هي الأخرى لتشكيل جديد في قواعد اللعبة السياسية في العلاقات الدولية؛ مما يجعل الدول أمام تحدٍّ جديد لتغيير منازيرها الإستراتيجية للأمن برمته دون أن ينحصر ذلك التغيير على بعض منطلقات الأمن الوطني فقط. والدول الناجحة في تحقيق تلك المواكبة هي الدول التي تستطيع أن تقرأ الأحداث والمستجدات وتأثيراتها وتداعياتها على المدى القريب أو البعيد. والمتتبع للعلاقات الدولية يدرك تماماً أن النظام الدولي لم يستقر حتى حينه، وإنما هو قيد التشكيل. فليس من الصحيح الاعتقاد بأن النظام الدولي هو وحيد القطبية ومرتكز على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الدولة فيه لم تعد الوحدة الأساسية التي تشكل أهم مكوناته.

وبعيداً عن السجال العظيم الذي تدور رحاه على موقع الولايات المتحدة في سلم النظام الدولي قيد التشكيل، لا يختلف المتخصصون بالعلاقات الدولية على تنامي

دور وتأثير المنظمات غير الحكومية على سياسات الدول الداخلية والخارجية بعدما أزلت العولمة برزخ الحاجز بينهما. فهذه المنظمات التي يعبر عنها مجازاً بحركة «الجماهير الذكية» تقود، لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية، محركات السياسة بين الأمم وترسم توجهات الدول، بل تضغط عليها لدرجة تغيير سلوكها، وإن لم تلب ذلك تدخل معها في نزاع «أبيض» تجعلها بالمرحلة النهائية إما أن تتراجع وإما أن تهزم في كثير من الأحيان. فمجموعة الدول الأوروبية، خاصة الرائدة منها، تتعامل مع هذه المنظمات بحرص شديد ولا تحاول التصادم معها بل تعمل على استمالتها قدر الإمكان؛ لما تمثله من قدرة تنظيمية وإعلامية وتعبوية هائلة على المستوى الشعبي، وما يعكسه ذلك على المسار السياسي والانتخابي في الدول الديمقراطية من جهة، وعلى مسار علاقة المصالح والنفوذ للدول الأوروبية مع دول العالم الأخرى.

أما الولايات المتحدة التي تحاول الاستفراد بعرش القوى الدولي تدرك هي الأخرى أهمية نشاط هذه المنظمات وقدراتها عبر القومية والمتحدية لمصالحها في شتى أنحاء العالم. وعلى الرغم من تعاون واشنطن مع بعض مصنفات وأنشطة هذه المنظمات وربما دعمها، فإنها دخلت معها في حرب باردة تتحول إلى شرسة في أحيان كثيرة. ومن دون مبالغة، فقد خسرت الولايات المتحدة بعض معاركها الرئيسية على بعض الأصعدة الاقتصادية والإنسانية لصالح تلك المنظمات، كما سيتم إيضاح ذلك لاحقاً.

فإذا كان هذا حال الولايات المتحدة، وهي القوة العظمى في العالم في الوقت الراهن، فإن الكويت، كدولة صغيرة وتقع في محيط إستراتيجي سريع التغير، يجب أن تأخذ بمبدأ تنوع أبعاد الأمن الإستراتيجي بصورة أكثر إبداعاً وبعيداً عما هو تقليدي في مفاهيم الأمن الشامل. إن القراءة الواقعية والاستشرافية للعلاقات الدولية تشير إلى حتمية استفادة الكويت من هذه المنظمات من خلال نسيج جديد

لتنظيمات المجتمع المدني الذي تنفرد به بلدنا دون سائر الدول الخليجية. فالتفكير الإبداعي في شتى المجالات متطلب أساسي لرغبة التميز، ويأتي على رأس ذلك التميز المطلوب ما يتصل بالأمن الوطني؛ لكونه الدعامة الأولى التي تقوم عليها الدولة ويستقر على رعاها المجتمع وتزدهر في بيئتها الحياة. وقبل أن تغير عقارب الساعة الزمنية معادلات المصالح بين الفرقاء والقرناء بالمنطقة، ويدفع فاتورة ذلك الأصغر دائماً، ومن ثم يتعين توخي أقصى درجات الحذر والتحسب لما هو قادم. وعليه، يتوجب إعمال التفكير الإبداعي لصناعة الأمن بشتى الطرق، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الاستثمار السياسي في قطاع المنظمات الدولية غير الحكومية العابرة للقوميات وربطها هيكلياً ولوجستيكياً مع مثيلاتها المحلية من المجتمعات المدنية، مثلما تقدم وتبني فكرة «المنطقة الحرة للمنظمات غير الحكومية العالمية». هنا تكمن أحد مكتنزات النظام العالمي قيد التشكيل؛ الأمر الذي يتعين استثمار ما فيه لكونه سيوفر لنا نظاماً وقائياً وحصانة من عوائد المستقبل مثلما فعلت ذلك استثماراتنا الاقتصادية بعد الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠^(٣٣).

تاسعاً- المنظمات غير الحكومية والمساعدات الإنسانية كإطار جديد للأمن الإستراتيجي:

من أهم ملامح النظام الدولي الراهن تنامي قوة المنظمات غير الحكومية وانتشارها «العنكبوتي» في جميع دول العالم. ومن المعروف أن للمنظمات غير الحكومية تعاريف وتصانيف متباينة ترجع بالأساس إلى درجة استقلاليتها عن الحكومات وطبيعة انتشارها ونشاطها الدولي، بالإضافة إلى حجمها ومدى وجودها في المنظمات العالمية. ويذكر الدكتور يسري مصطفى العديد من التعاريف للمنظمات غير الحكومية التي تشير جميعها تقريباً إلى حقيقة نشأتها خارج الإطار الرسمي للدول، وتكون أنشطتها تطوعية ولا تهدف للربحية^(٣٤).

وقد عرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية على أنها «تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تماماً أو إلى حد كبير عن الحكومات، ولها أهداف إنسانية أو تعاونية بالأساس أكثر من كونها أهدافاً تجارية. إنها وكالات خاصة في الدول تقوم بدعم التنمية الدولية، جماعات دينية منظمة إقليمياً أو قومياً، وجماعات تنشأ أيضاً في القرى»^(٣٥).

وفي السياق نفسه حاولت جامعة جون هوبكنز الأمريكية وضع تعريف لها على النحو التالي: «القطاع الخيري غير الربحي مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحاً والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع»^(٣٦).

وعلى الرغم من تلك التعاريف المتباينة، فالحقيقة الماثلة للعيان تتجلى في انتشار تلك الكيانات على نطاق واسع؛ حيث بلغ عدد تلك المنظمات التي اكتسبت الصفة الاستشارية في منظمة الأمم المتحدة نحو ٢٩٠٠٠ منظمة حتى عام ١٩٩٥، إلى جانب انتشار رهيب للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في إطار وطني؛ أي داخل حدود دولها؛ حيث إن هناك أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون من شتى أصناف هذه المنظمات في خمس دول، هي الولايات المتحدة والهند وروسيا والسويد والبرازيل^(٣٧). كما أن صفحة الأمم المتحدة الإلكترونية تشير إلى أن هناك أكثر من ١٧٠٠,٤ منظمة غير حكومية ومدنية وغيرها من المؤسسات التطوعية مسجلة لديها^(٣٨). وفي منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر أغلب حكوماتها غير ديمقراطية بلغ عدد المنظمات المدنية إلى أواخر الثمانينيات أكثر من سبعين ألف مؤسسة^(٣٩). ولا شك أن لهذا الانتشار والمشاركة في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية والتأثير في صيرورتها وأجندتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعكس أهمية خاصة لهذه المنظمات من حيث تمحور دورها كأحد الفواعل

الرئيسية في النظام الدولي الحالي؛ مما يعد ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية تستحق الدراسة في معطياتها وتداعياتها. ومما هو جدير بالذكر بهذا الصدد أن لهذه المنظمات والكيانات غير الحكومية رصيداً كبيراً في التأثير على سلوك الدول والمنظمات الحكومية في محطات عديدة، منها ما جرى في أجندة الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل عام ١٩٩٩ حينما قررت كثير من هذه المنظمات الضغط على الدول لتغيير سياساتها والقرارات التي كانت ستتخذ في إطار تلك المنظمة؛ مما أفشل الاتفاق على جدول الأعمال؛ حيث رأت تلك المنظمات أن مناقشة الكثير من القضايا لربما تصب في صالح الدول الغنية وضد الدول النامية؛ الأمر الذي دعاها أيضاً للقيام بمظاهرات احتجاجية كبيرة عجت بها شوارع المدينة إلى درجة أن تم عرقلة وصول الوفود الرسمية لقاعة المؤتمر. وعلى المستوى نفسه حينما شاركت نحو ٣٥٠٠ من المنظمات غير الحكومية وعلى وجه التحديد الإنسانية والحقوقية جنباً إلى جنب مع الدول الإسلامية والإفريقية التأثير في الأجندة العامة والمخرجات السياسية في مؤتمر ديربان في جمهورية جنوب إفريقيا، الذي انعقد تحت عنوان «المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية» في عام ٢٠٠١؛ حيث فشلت تهديدات مجموعة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالانسحاب من المؤتمر، التي كانت ترمي إلى رفع موضوع الصهيونية والسياسات الإسرائيلية العنصرية ضد الفلسطينيين وموضوع الرق والاعتذار الأوربي- الأمريكي عما اقترفوه بحق الأفارقة.

وقد لاحظ كثير من المختصين في العلاقات الدولية الأهمية المتصاعدة لهذه المنظمات على المستوى الأممي؛ حيث تعددت المصطلحات الدالة عليها مثل المجتمعات الذكية (Smart Organizations) أو القوى الناعمة (Soft powers)، أو القطاع الثالث (The Third Sector) أو مؤسسات الميزانين (Mezzanine).

ولكل من تلك المصطلحات إشارة خاصة ترتبط بدورها على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، يذهب جوزيف ناي إلى تفضيل مصطلح القوى الذكية والناعمة على تلك المنظمات؛ لكونها تعمل بشكل مواز للمسار الليبرالي الذي انتهجته القوى العالمية الديمقراطية والرأسمالية، وبوجه خاص فيما أطلق عليه العصر الأمريكي Pax Americana. ومن ثم، فإن جوزيف ناي يربط بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وبين استطاعتها لتوظيف الأدوات الناعمة غير العسكرية لكي تحقق هيمنتها الدولية (Hegemonic Power)^(٤٠). كما أن هناك من المتخصصين الآخرين من يعتقد بأن هذه المنظمات ولدت مع التوجهات النيولبرالية التي اجتاحت العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. بينما يرى البعض الآخر أنها قوى رديفة للتدخل الخارجي وخاصة التدخل الأمريكي في دول العالم تحت مسميات متعددة^(٤١). وتدليلاً على ذلك، ما أشار إليه أحد التقارير المنشورة من أن المساعدات التي قدمتها الحكومات للمنظمات غير الحكومية إلى عام ٢٠٠٥ قد بلغت ٨٧,٧ مليار دولار، منها ٢٠ ملياراً من الولايات المتحدة الأمريكية^(٤٢). وعلى الرغم من ذلك نجد أن الكثير من هذه المنظمات حتى الأمريكية والليبرالية منها لا تخضع للإرادة الأمريكية، بل تعمل ضدها في كثير من المرات مثلما حصل في مؤتمر ديربان ومؤتمر منظمة التجارة العالمية، وغيرهما من أعمال أخرى تتصل بحقوق الإنسان على وجه التحديد.

ويبدو أن هذه الظاهرة الدولية أخذت تشكل صفة مستقلة (Autonomous Entities) لها في العمل الدولي. ويستشرف البروفسور روبرت كوهين في كتابه ذائع الصيت «ما بعد الهيمنة: التعاون والتنافر في الاقتصاد السياسي العالمي» (After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy

الواقع الدولي في مرحلة ما بعد تراجع نظام الهيمنة العالمية القائم على سيطرة الدول العظمى في الحقبة القادمة، ليصل إلى نتيجة مهمة بهذا الصدد مفادها أن المنظمات غير الحكومية، وخاصة الاقتصادية منها، هي التي ستحل كضابط لميزان القوى الدولي؛ بحيث تضغط على سلوك الدول على نحو يرغبها على التعاون في تلك المرحلة بدلاً من الصراع الذي عادة ما ينفجر على إثر تراجع أو اختفاء القوى المهيمنة من مسرح الأحداث على المستوى المنظومي. وملخص ما يطرحه البروفسور كوهين هو أن تلك الكيانات غير الحكومية وخاصة الاقتصادية أخذت في تحقيق الاستقلالية الدولية عن التبعية لحكومات الدول العظمى المهيمنة؛ مما يجعلها تقف حائلاً دون ترك القوى الهابطة أو الصاعدة من الدخول في حرب كونية كي تسترجع أو تحقق هيمنتها عبر الأدوات الصلبة «العسكرية». وينطلق إلى هذه النتيجة بعد تحليل مستفيض لواقع العلاقات الدولية وتعمق الكيانات غير الحكومية وانتشارها وارتباطها بعلاقات اعتماد متبادل (Interdependence) عابرة للقارات والجنسيات. وهذا الانتشار قاد - مع مرور الزمن بفعل حوافز عقلانية - السوق إلى بروز ظهور ملامح أنساق دولية (International Regimes) تضغط على سلوك الدول كي تسلك طريق التعاون بدلاً من الصراع^(٤٣). ويقول كوهين بهذا الخصوص: إنه «على الرغم من أن قوى الهيمنة تساعد على شرح نشوء الأنساق الدولية المعاصرة، فإن هبوط قوة هذه القوى المهيمنة لا يقود بالضرورة بشكل متناظر إلى اضمحلالها»^(٤٤). وبمعنى آخر، إن هذه المنظمات الدولية غير الحكومية ستحقق استقلاليتهن عن الدول المهيمنة التي ساعدت البيئة الحاضنة لها، ومن ثم فإن هبوط قوة هذه الدول لن يقود مثلما تتكهن بعض نظريات العلاقات الدولية التقليدية إلى حروب عالمية بل إنه بفعل وجود هذه الكيانات ستتشكل أنساق جديدة للعلاقات الدولية تفرض قواعد التعاون في إطار التنافس والتفاعل بين اللاعبين الدوليين سواء كانوا دولاً أم غير ذلك.

وعلى إثر هذا الانتشار والتأثير للمنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً يدعو فيه الجمعية العامة للتفكير بجدية لتمثل هذه المنظمات في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من تلك الدعوات أخذت بعض الحكومات بمعارضة نفاذ تلك المنظمات للأمم المتحدة^(٤٥). ولكن في واقع الحال، فإن لدى هذه المنظمات مساراً أقوى من ثقل الحكومات؛ لكونها تمثل الشعوب؛ وذلك انسجاماً مع ما ورد في مقدمة ميثاق الأمم المتحدة « نحن شعوب العالم » ولم يقل نحن دول العالم؛ من حيث إن الشعوب أشمل من الدول. ويبين هنا مدى الصراع الخفي بين بعض الدول وهذه المنظمات إلا أن الأخيرة قد أحرزت نجاحات كبيرة استطاعت بموجبها أن تحقق انتصارات في كثير من مساحات المواجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مثلما تمت الإشارة إليه علاوة على قدرتها على حشد قوة عالمية بشأن الفساد، الذي تقوده حالياً منظمة الشفافية الدولية التي أنشئت عام ١٩٩٣، وأنشطتها الكبيرة للتصدي ضد التجارب النووية. حيث بفضل جهودهم تم توقيع ١٣٦ دولة على معاهدة حظر التجارب النووية، والضغط على ١٢٢ دولة للتوقيع على المعاهدة الدولية لحظر الألغام الأرضية في عام ١٩٩٧، إضافة إلى العديد من الأنشطة التي أضحت اليوم شعارات وبنود أجندة سياسية لكثير من الحكومات العالمية^(٤٦). وقد أدت تلك النجاحات إلى اعتراف كثير من المفكرين والمختصين في العلاقات الدولية، بأن هذه المنظمات دخلت في دور الشراكة مع الدول في صياغة النظام الدولي. فهذا جوزيف ناي الذي يدعم وجهة النظر القائلة بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الدولي الأقوى والوحيد يعترف بما يأتي: « وسيكون من المبالغة بمكان أن نصدق على كلام ناشطيه بأن هذه الحركات تمثل « القوى العظمى الأخرى في العالم »، ولكن الحكومات التي تتجاهل خطر تأثير هذه المنظمات تتحمل تبعات هذا التجاهل على مسؤوليتها »^(٤٧).

وبالتأكيد، فإن من أبرز الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية هي تلك التي تتصل بالمساعدات الإنسانية في شتى بقاع العالم. والعمل الإنساني واسع جداً؛ إذ إنه يتناول العديد من القضايا التي تتصل بالوجود البشري وضروراته الحياتية. ومن ثم، فإن العمل الإنساني يتجاوز الحدود والأعراق والقوميات والجنسيات والأديان؛ حيث إنه متصل بشكل عضوي بالقيم العليا للإنسان وشعوره النبيل تجاه الآخر والبيئة الحياتية التي تحيط به. إذن، فالأعمال الإنسانية ذات علاقة بجميع ما من شأنه أن يحقق الاستقرار والأمن والطمأنينة والحق في الوجود والحياة بكرامة لبني البشر. لذلك تلتف حول الأعمال الإنسانية جميع الأنشطة التي تتصل بحقوق الإنسان والبيئة التي يعيش فيها دون تمييز بين واحد وآخر ضمن إطار موحد للمعايير والمقاييس. وعلى هذه النحو تجتهد الكثير من الدول - كما هو الحال بالنسبة للأفراد - في تقديم جميع أنواع العون والدعم للمحتاجين، وكذلك الذين يقعون تحت نير الظلم والعوز. وقد أصبحت الأعمال الإنسانية سمة بارزة للدول والشعوب المستنيرة التي تبذل طاقاتها من أجل مساعدة الآخرين في شتى بقاع العالم. وهكذا برزت بعض الدول والجماعات أكثر من غيرها في تلك الأعمال لكي تتصدى لرفع المعاناة المادية أو المعنوية للمحتاجين لها.

١ - طبيعة المساعدات الإنسانية في الوقت الراهن:

على الرغم من عدم وجود تعريف جامع مانع متفق عليه عالمياً بشأن الأعمال الإنسانية فإن أحد الباحثين يعرفها بما يأتي: «كل عمل يهدف إلى إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة وصون وحماية كرامة الإنسان أثناء وبعد النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية»^(٤٨). وفي الحقيقة إن هذا التعريف يمثل أحد أوجه المساعدات الإنسانية التي تنحصر خلال النزاعات الدولية أو بعدها، وهو من ثم تعريف يختزل الأبعاد الأخرى التي يمكن أن تبطنها مفهوم المساعدات الإنسانية بنطاقه ومنطوقه العام. إن الكثير من الناس في وقتنا الراهن لا يعانون المشكلات التي تنشأ من جراء الصراعات العسكرية

فحسب، بل نتيجة للكوارث الطبيعية أيضاً، إلى جانب تدهور الحالة الاقتصادية في بعض المجتمعات نتيجة الفقر أو سوء الإدارة من بعض الحكومات؛ ما ينشأ منها كوارث وحالات عوز للمساعدات الصحية والغذائية والإنمائية والحقوقية. وبذلك فإن المساعدات الإنسانية تشمل جميع صور تقديم العون المادي والمعنوي للشعوب التي تكابد شتى ضنك الحياة. وبطبيعة الحال يدخل ضمن ذلك الإطار المساعدات التنموية التي تقدمها الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأفراد، إلى جانب المناصرة بالحقوق الإنسانية المشروعة مثل حق الحياة بكرامة وبقية الحقوق الطبيعية للبشر. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن المنظور الحديث والديناميكي للمساعدات الإنسانية يطول أيضاً تأهيل البيئة الحياتية مثل حفر الآبار والزراعة وتطوير المنشآت الاقتصادية للمجتمعات التي تعاني من جميع أوجه العوز لها. كما تكون المساعدات الإنسانية شاملة للقروض والمنح والإعفاءات من الفوائد التي تقدمها جهات حكومية أو غير حكومية للجهات التي تعتبر بأمس الحاجة لها. وتتنوع المساعدات الإنسانية على مصفوفة تصنيفات متعددة، على النحو الآتي:

١-١: **المساعدات من حيث المجال:** منها ما يعرف بمساعدات التنمية أو الطوارئ.

١-٢: **المساعدات من حيث الهدف:** منها ما هو سياسي إستراتيجي مرتبط بمصالح

الدولة المانحة ومنها ما هو اقتصادي مرتبط بمصالح اقتصادية للطرف المانح سواء كان دولة أم منظمة، وكذلك مساعدات من أجل أهداف معنوية وقيمة بحتة.

١-٣: **المساعدات من حيث المنشأ:** بعض المساعدات تكون مقدمة من دول وبعضها

الآخر من منظمات حكومية وغير حكومية، كما أن هناك مساعدات يقدمها بعض الأفراد وبخاصة الأثرياء والمشاهير أو الأفراد المتطوعون.

١-٤: **المساعدات من حيث الشكل:** تأتي المساعدات على أشكال متعددة، منها

المالي والتكنولوجي والخبرات والمؤن وغيرها.

٥-١: **المساعدات من حيث التوجه:** بعض المساعدات تقدم لاعتبارات أيديولوجية أو قومية أو جغرافية مثل المساعدات للدول العربية أو المساعدات للدول الإسلامية أو مساعدات تقدم لمجموعة دول تدخل في إطار تجمع أو تنظيم أقاليمي معين.

٢- المساعدات الكويتية الإنسانية:

نتيجة للأعمال الإنسانية التي تقدمها دولة الكويت فقد تم تكريمها من قبل منظمة الأمم المتحدة بتسميتها «مركزاً للعمل الإنساني»، وقد نال أميرها حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لقب «قائد للعمل الإنساني». ويوجد في الكويت العديد من الجهات التي تسهم في تلك الأعمال الإنسانية، من مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الذي يعتبر أول مؤسسة إنمائية في الشرق الأوسط تقوم بالمساهمة في تحقيق الجهود الإنمائية للدول العربية والدول الأخرى النامية. وتشير البيانات الصادرة من صندوق التنمية الكويتي للسنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦، إلى أن عدد القروض التي قدمتها دولة الكويت تناهز الـ ٩١١ قرصاً موزعة على نحو ١٠٥ دول، بقيمة ٥٦٠٠ مليون دينار كويتي (أي ما يقارب ١٨,٥ مليار دولار أمريكي منذ تأسيس الصندوق). أما المعونات الفنية فقد قدم الصندوق الكويتي للتنمية ٢٦٣ معونة، بقيمة إجمالية تعادل ٢٢٤,٦ مليون دينار كويتي (أي ما يقارب ٧٥٠ مليون دولار أمريكي تقريباً). أما على صعيد المنح التي قدمها الصندوق للدول والمنظمات فقد بلغت ٨٧ منحة، بقيمة ١,٦٢٦ مليون دينار كويتي (أي ما يعادل ٥,٣٦٥ مليارات دولار)^(٤٩). وعلاوة على ذلك فالعديد من جمعيات النفع العام واللجان الخيرية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وقد بلغ عدد جمعيات النفع العام العاملة في حقل المساعدات الإنسانية نحو ١١ مؤسسة، إلى جانب ٥٠ لجنة محلية للزكاة و ١٠٠ مبرة خيرية يماثلها بالعدد فرق تطوعية تجوب جميع أرجاء المعمورة طرقاتاً للأعمال الإنسانية بمختلف أصنافها. ومن أمثلة تلك المساعدات ما قامت به

الكويت تجاه الشعب السوري في المؤتمرات التي عقدت على أرضها، ومساعدة الشعبين العراقي والفلسطيني، إلى جانب العديد من الشعوب التي عانت ويلات الكوارث الطبيعية والبشرية مثل بنغلادش والفلبين واليابان والصومال وإيران وتركيا، وغيرها من شعوب العالم ودوله. ومن المؤسسات التي لا يمكن إغفال دورها الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية التي تقوم بتوفير مساعدات إنسانية كثيرة ووفيرة للمحتاجين لها في شتى أرجاء المعمورة. وتمتد أنشطة هذه الهيئة الإنسانية إلى إنقاذ آلاف الهاربين والنازحين من الحروب والكوارث في العديد من الدول، منها الصومال وسوريا وجمهورية إفريقيا الوسطى والكثير من الدول الآسيوية، وتقديم المعونة المباشرة والإنتاجية للمحتاجين في دول ومجتمعات، إلى جانب بناء المعاهد العلمية والتدريبية. كما أن جمعية الهلال الأحمر الكويتية هي الأخرى تقوم بدور فعال وكبير في المساهمة في رفع المعاناة عن المنكوبين في كثير من دول العالم^(٥٠). وبالإضافة إلى تلك الجمعيات، هناك كثير من المؤسسات المدنية الأخرى تعمل على المنوال الإنساني نفسه.

* * *

القروض والمعونات التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية بين عامي ٢٠٠٤ - ٢٠١٦

الملاحظات	عدد الدول المستفيدة	حجم المعونة	عدد القروض	حجم القرض مليون دينار كويتي	السنة المالية
	٢٢	٣,٥	٢٤	١٩٧	٢٠٠٥ - ٢٠٠٤
	٢١	٣,٥	٢١	١٩٨	٢٠٠٦ - ٢٠٠٥
	١٩	٤,٥	٢١	١٣٨,٤	٢٠٠٧ - ٢٠٠٦
	٢٠	٤,٣	٢٣	١٨٥,٣	٢٠٠٨ - ٢٠٠٧
	١٦	٢,٠٧	١٨	١٩٧	٢٠٠٩ - ٢٠٠٨
	٢٣	١,٤	٢٣	١٩٨,٩	٢٠١٠ - ٢٠٠٩
	٢٠	٥,٤	٢١	١٩٤,٧٥	٢٠١١ - ٢٠١٠
	١٧	٢,٠٢	١٧	٢١٠,٤	٢٠١٢ - ٢٠١١
	٢٣	٠,٨٤٩	٢٥	٢١١	٢٠١٣ - ٢٠١٢
	١٩	١٦	٢٢	٢٤٥	٢٠١٤ - ٢٠١٣
	٢٦	٤,٣٥	٢٩	٢٤٢,٣	٢٠١٥ - ٢٠١٤
	٢١	٩٣,٦	٢٢	٢٠٥,٩	٢٠١٦ - ٢٠١٥
* بعض الدول استقادت أكثر من قرض لذا ظهر الفارق بين عدد القروض والدول المستفيدة.	٢٤٧	١٤١,٤٨٩	* ٢٦٦	٢,٤٢٣,٩٥	المجموع

المصدر: التقارير السنوية من السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥/٢٠١٦ لصندوق التنمية الكويتي المتوفرة على الصفحة الإلكترونية للمؤسسة
<https://www.kuwait-fund.org/ar/web/kfund/annual-reports>

٣- إشكالية نموذج المساعدات الإنسانية التفاعلي:

إن كل ما سبق يدخل في إطار ما يسمى بالمساعدات الإنسانية التفاعلية. ويقصد بالمساعدات التفاعلية ارتباط هذه المساعدات بالمشكلات الموجودة أو الطارئة التي تدعو الأطراف المانحة بأنواعها المتعددة إلى تقديم تلك المساعدات، ومن أمثلة ذلك الفقر والمجاعة والتلوث وتدهور التنمية واللاجئون وغيرها. كما أن المساعدات التي تقدمها دول الخليج، وعلى وجه الخصوص الكويت، لا يتم ترجمتها بصورتها الحقيقية في الإعلام العالمي، وبعض من الفهارس والمصادر المتخصصة بالمساعدات الإنسانية. علاوة على أن هذه المساعدات التي تهدف إلى إظهار الوجه الحضاري والإنساني للكويت لم يكن على المستوى المطلوب عالمياً بشكل يقارع الصورة المقولبة عن العرب والمسلمين عموماً وعن الكويت على وجه التحديد من جراء الأحداث العالمية والكوارث والإرهاب الذي تصطبغ به منطقة الشرق الأوسط والتي تأخذ الحيز الأكبر في الإعلام العالمي.

ويمكن إيجاز مكان من ضعف نموذج المساعدات الإنسانية التفاعلي بشكل عام، على النحو الآتي:

١- الفساد والسياسات والمؤسسات الضعيفة في البلدان المتلقية للمساعدات، ومن ثم عدم فاعلية تلك المساعدات الخارجية؛ حيث تواضع أصدائها على المستويين الشعبي والمدني.

٢- بشكل عام، تعاني كثير من أوجه المساعدات الإنسانية من المشكلات والأهداف الأنانية أو الأجندات الخاصة لكثير من الجهات المانحة؛ مما يجعلها عديمة الفاعلية وتحتاج إلى إعادة برمجة على نحو مقنن ومدرّس.

٣- برامج المساعدات يواجه في كثير من الأحيان إجراءات بيروقراطية معقدة تعمل بشكل عكسي حيث تستمد شرعية وجودها من وجود الكوارث والفقراء؛ الأمر الذي

حول بعض برامج المساعدات إلى تجارة رابحة تصب في جيوب بعض النخب في الدول المستفيدة.

٤- قلة المعرفة المحلية بالبلدان المستهدفة لدى الخبراء والعاملين الذين يعملون مع البيروقراطية الحاكمة أدت - في كثير من الأحيان - إلى تواضع فاعلية إدارة العملية التنموية في البيئات المحلية للبلدان المستهدفة التي تتميز بالتعقيد الاجتماعي والديمقراطي والثقافي.

٥- الأهم مما سبق، هو تأثير المنح والقروض والمساعدات الإنسانية بالملائة المالية التي تحتويها بعض الدول، خاصة الدول التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل مثل الكويت. هذه المشكلات لا تتصل بمساعدات دولة محددة وإنما تصف مجمل الحال لتلك الأنشطة الإنسانية. ولم تنجح دولة واحدة من إحدى أو كل تلك المشكلات. فالكثير من الدول تقدم مساعدات وفيرة لكنها تواجه سيطرة نخب السطوة في الأماكن التي تصل إليها، ومن ثم تفقد أحد أهم أهدافها سواء كانت الإنسانية أو الدعائية. وقد لخص تلك المشكلات فرانسيس فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ حينما ذكر أن الولايات المتحدة، وخلال الخمسين سنة الماضية، فشلت في برنامج الدعم والمساعدات التي قدمتها لكثير من دول أمريكا اللاتينية بسبب وجود الأنظمة الاستبدادية الفاسدة. وقد كان لذلك الفشل أثر عكسي أسهم في تراجع تأثير الولايات المتحدة في هذه الدول على النحو الذي كانت تستهدفه السياسات الأمريكية. ويتكرر السيناريو نفسه مع العديد من هذه المساعدات خاصة تلك التي تصدر من المنظمات... إلخ^(٥١).

ومن المشكلات التي تواجهها الدول الريعانية الغنية - كالكويت - أنها تتأثر بالقدرة المالية ووفرته التي تعتمد على النفط. وبمراجعة التقارير الصادرة عن صندوق التنمية الكويتي منذ السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

يتبين عدم تأثر معدل القروض الميسرة ولا حجم المعونات والمنح التي تم تقديمها؛ حيث حافظت الأرقام الصادرة على حيزها الضيق في الاختلاف هبوطاً وصعوداً طبيعياً^(٥٣). وعلى الرغم من عدم تأثر المساعدات التي يقدمها صندوق التنمية الكويتي بهبوط أسعار النفط الحالية فإن ذلك لن يدوم طويلاً في حال استمرار الأزمة المالية المتفاقمة من جراء تدني أسعار النفط إلى أمد أبعد، وعدم القدرة على تنشيط الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادر دخله. ومن المتوقع أن تنعكس تلك المشكلة في المدى المتوسط المنظور على قدرة الصندوق وغيره من المؤسسات الإنسانية على الاستمرار بالنمط نفسه والسقف المعتاد عليه من مساعدات عينية وقروض ميسرة ومنح وغير ذلك. وفي حال وقوع ذلك السيناريو ستفقد الكويت أحد مكامن قوتها الناعمة المتصلة بالأمن الوطني؛ الأمر الذي ينبغي الإمعان في التفكير به باعتباره أحد مصادر الأمن الإستراتيجي للدولة.

واستناداً إلى ما سبق، يمكن إيجاز المشكلة الرئيسية التي تواجهها المساعدات الإنسانية في إشكاليتين، الأولى أن أغلب تلك المساعدات لم يكن لها أثر تنموي إلا في حدود تقديم حل وقتي وجزئي للمشكلة الإنسانية قيد المعالجة. أما الثانية فهي أن حجم المساعدات من الأطراف المانحة تواجه معضلة كبيرة تتصل بالقدرة المالية للأطراف المانحة؛ مما يجعله في سياق التذبذب وعدم الاستدامة على المستوى البعيد. وبناء على ما تقدم والدروس المستفادة منه، فإنه يتعين تعزيز وإعلاء روح الابتكار في مسيرة العمل التنموي الإنساني الكويتي بمحاذاة تعزيز منظومة الأمن الوطني، وذلك من خلال ترسيخ رؤى وبرامج مبتكرة من أجل الارتقاء بقدراتها على تقديم المساعدات وتحقيق فاعلية الجهود بشكل يؤدي لزيادة الأثر للمستفيدين من المساعدات.

عاشراً- نموذج المساعدات الإنسانية المستدامة:

من أجل تجنب إشكالية تراجع العوائد الاقتصادية، خاصة النفطية التي تخضع لتقلبات السوق، وفي سبيل تحقيق ربط عضوي بين المساعدات الإنسانية والتنمية البشرية من جانب والأمن الوطني من جانب آخر، فإن الارتقاء بنموذج هذه المساعدات ومساها وطبيعتها يجب أن يخضع للمراجعة وإعادة البرمجة على نحو جديد مبتكر. ومن أجل ذلك، تستعرض هذه الدراسة نموذجاً مقترحاً يلبي حيثية الاستدامة للمساعدات، ويجعل منها سياسة عامة مستقرة محررة من التقلبات الاقتصادية، وفي الوقت نفسه يتم ربطها في منظومة الأمن الوطني ومتطلباتها، وذلك من خلال تشييدها مؤسسياً مع كيانات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العالمية.

١- تعريف المساعدات الإنسانية المستدامة:

هي تلك المساعدات الإنسانية التي تؤدي إلى إعادة إنتاج نفسها بشكل قابل للاستمرار دون أن تمس بالمعايير الأساسية الحاكمة لها ودون أن تتأثر بالظروف المكانية والزمانية للبيئة العالمية. وبمعنى آخر، فإن النموذج المستدام للمساعدات الإنسانية يهدف إلى «توطين ومأسسة» تلك الجهود الإنسانية لكي تستطيع إنتاج نفسها، وذلك من خلال وضعها ضمن نسق إستراتيجي يتعاطى بشكل مباشر مع دبلوماسية الدولة بصفتها أدوات ناعمة داعمة لمنظومة الأمن الوطني. ويقوم نموذج المساعدات الإنسانية المستدامة على مبدأين رئيسيين، هما:

١-١: عدم التدخل في أعمال المنظمات غير الحكومية أو فرض أجندة الدولة عليها من خلال إجراءات تعاقدية تضمن ذلك.

٢-١: الاستفادة من وجود هذه المنظمات من خلال «استبدال المنافع» التي تقوم على انتفاع كلا الطرفين دون أن يفرض طرف أي تدخلات على الطرف الآخر.

٢- مسار المساعدات الإنسانية المستدامة:

وفي ضوء ما استعرض أنفاً من انتشار وتنوع وتفاقم لتأثير المنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي، واهتمام دولة الكويت بالبعد الإنساني في سياستها الخارجية، وضرورة جعل تلك السياسة مستمرة ومستقرة، فإنه يتعين تحديد مسار تلك المساعدات؛ بحيث تستجيب لمسارين؛ الأول يقوم على رصد تعاظم دور المنظمات غير الحكومية، وبوجه خاص المؤثرة على صيرورة النظام الدولي، والشعوب ممثلة فيما تنتظم حوله من مننديات وتجمعات وأفكار وقيم تدور رحاها في دوايب العولة وثورة الاتصالات. والمسار الثاني يتمثل في تشخيص حاجة الدول الصغيرة، ومنها الكويت؛ لضمان أمنها الوطني بشكل لا ينفصل عن معطيات ومتغيرات النظام العالمي المتجدد وفقاً لحجم تأثير تلك المنظمات وحركتها العالمية. الكويت، وفقاً لتشكيل النظام الدولي التقليدي القائم على توزيعات القوة بين الدول وترتيبها على سلم القوى الدولي، كانت تعتمد بشكل أساسي على إبرام معاهدات ثنائية أو جماعية مع الدول العظمى والدول المجاورة، وذلك أيضاً ضمن ترتيبات أمنية واقتصادية. وقد اتضح نجاح تلك الإستراتيجية في مواجهة الأخطار المحدقة بالكويت وبوجه خاص التهديد العراقي إبان حكومة عبد الكريم قاسم في العراق عام ١٩٦١ حينما تم استدعاء القوات البريطانية، ومن ثم العربية لردع أي تدخل عراقي، وهو الأمر الذي حصل بالفعل. وكذلك نجحت الكويت في حشد دول العالم ضد العدوان العراقي في عام ١٩٩٠، حينما شاركت أكثر من ٣٠ دولة في تحريرها من الاحتلال. وقد استعانت الكويت في العديد من المرات بالقوى العالمية في صيانة أمنها. وبموجب توزيعات القوى على سلم النظام الدولي، كانت بريطانيا القوة الأعظم والنفوذ في المنطقة؛ لذلك أبرمت معها الكويت اتفاقية

الحماية عام ١٨٩٩، التي استمرت إلى الاستقلال وأتت بثمارها ضد التهديدات الخارجية سواء كانت آتية من الدولة العثمانية أم مما يعرف بحركة الإخوان في معركة الجبراء وما بعدها، حتى تهديد عبد الكريم قاسم. وبعد خروج بريطانيا من الخليج مع بداية السبعينيات من القرن المنصرم، ملأت الفراغ الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما جعل الكويت تميل إلى علاقة تحالفية معها، وقد نجح ذلك في دحر العدوان العراقي وتهديداته اللاحقة.

أما في الوقت الراهن فالنظام العالمي يشهد تغيرات بنيوية متسارعة قلصت من دور الدول إلى جانب أنها قللت من الدور الحاسم للدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. فلم تستطع هذه الأخيرة أن تحسم الوضع عسكرياً وسياسياً في أفغانستان ولا العراق على الرغم من نجاحها في إسقاط الأنظمة التي تحكمهما. وبالنظر إلى التحولات التي يشهدها النظام الدولي، وخاصة على صعيد المنظمات غير الحكومية، في ظل العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمواصلات، فإنه يجب أن تتغير أدوات الدول وخياراتها كي تتكيف مع معطيات البيئة العالمية الجديدة من أجل ضمان «حق الوجود». لذلك فإن إستراتيجية تدشين الاستفادة الإستراتيجية من المنظمات غير الحكومية، وخاصة الإنسانية كإحدى أدوات البقاء والوجود والاستقرار والرخاء أمر لا بد منه. وعليه، فإن مبادرة إنشاء منطقة حرة للمنظمات المختصة بالمساعدات الإنسانية تتجاوب مع المسارين المشار إليهما. فإن تم معاينة وفحصها وتطبيقها تلك المبادرة فإن هناك قدراً كبيراً من الرجاحة أن ينقل منظومة الأمن الوطني إلى آفاق جديدة تسهم في حفظ وجود استقرار الدولة وطمأنيتها، وفي الوقت نفسه يسهم في ركب قطار التنمية والحدثة ومسايرة الوضع العالمي المتجدد.

حادي عشر - مبادرة إنشاء منطقة حرة للمنظمات المختصة بالمساعدات الإنسانية:

في ضوء التهديدات والتحديات التي يواجهها الأمن الوطني الكويتي، وفي إطار مستجدات النظام العالمي المتنامية، وعلى رأسها بروز رقعة مصالح جديدة، وتوزيع لقوى عالمية جديد على سلم القوة الدولية، ومصادر تأثير مختلفة تتمثل في الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية، لا بد من وضع إستراتيجية جديدة مختلفة تتعاظم مع أهم تلك الملامح والتحديات والتهديدات. ومع الاستبقاء على منظومة آليات التوازن الإقليمي والدولي المتمثلة في المشاركة في المنظمات والترتيبات الأمنية على هذين المستويين، فإنه من الجدير الاستثمار في القوة المتنامية للكيانات غير الحكومية بجميع أصنافها؛ على اعتبار أنها تمثل الأطياف المتعددة للشعوب. فهناك حاجة تستمد ضرورتها من قراءة واقعية للمجريات الدولية ومستحدثاته التي خرجت من رحم ما يسمى بالنظام الدولي المتعولم. وفي هذا السياق، تطرح الدراسة تصوراً جديداً يتمثل في مبادرة إنشاء منطقة حرة للمنظمات الدولية غير الحكومية المختصة بالمساعدات الإنسانية في الكويت كقينة مضافة تعزز من الأمن القومي الكويتي. ولعل الكويت من الدول القليلة المهية لتوطين مثل هذه المنظمات؛ وذلك بسبب انفتاح نظامها السياسي وعمق تاريخ عملها الإنساني، إلى جانب وجود منظمات ومجتمعات مدنية كثيرة، تتحرك ضمن إطار حراك مجتمعها السياسي والاجتماعي. وتأتي هذه المبادرة ضمن النسق الآتي:

١ - الملامح الأساسية للمبادرة:

١-١ - إنشاء منطقة حرة للمنظمات الإنسانية، وتشمل جميع المنظمات بمختلف صفاتها الحكومية أو غير الحكومية المسجلة بفئة (أ) و (ب) بمنظمة اليونسكو والأمم المتحدة؛ بحيث لا تخضع تلك المنطقة للقوانين الكويتية المنظمة بل ضمن غطاء قانوني خاص يضمن حرية الحركة والنشاط لهذا النوع من المنظمات.

٢-١- توفير الدعم اللوجستي والمالي لإنشاء مقر دائم لهم مع تمكينهم من ممارسة أعمالهم وفقاً لطبيعة أنشطتهم الإنسانية بشكل حر ومستقل ومحترف دون تدخل في أعمالهم.

٣-١- التعاون مع المنظمات المدنية والحكومية النظرية في البلد - الكويت - بصفتها الدولة المضيفة، وتشجيعها كي تكون رديفة لها ومنخرطة في أعمالها، إلى جانب تشجيع الشباب والأعضاء المنتمين للجمعيات النظرية في نسيج المجتمع المدني الكويتي أن تنخرط في أعمال تلك المنظمات لتنمية قدراتها المهنية والفنية، وتوفير الخبرات الكويتية اللازمة في مجال الأعمال الإنسانية على مستوى العالم.

٤-١- إتاحة الفرصة لهذه المنظمات الإنسانية أن تمارس أنشطة غير ربحية لأغراض التمويل الذاتي داخل الكويت، إلى جانب قيام الفعاليات المتاحة لها.

٢- أهداف المبادرة:

١-٢- توطيد الأنشطة الإنسانية العالمية في الكويت لتكون بالفعل عاصمة للإنسانية.

٢-٢- تحقيق الاستدامة في تقديم المساعدات؛ من حيث تقديم التسهيلات اللوجستية والمالية وكذلك تقديم فرص الاستثمار الداخلي لأغراض التمويل الذاتي وليس الربحي؛ مما يتجاوب مع الغايات الواردة في الرؤية الكويتية للتنمية.

٣-٢- ربط أغلب المساعدات بالتنمية المستدامة بالبلدان الممنوحة لها.

٤-٢- حوكمة وترشيد المساعدات الإنسانية عبر ربط أنشطة المنظمات غير الحكومية العالمية في خط سير وإنتاج موحد يمنع الازدواجية ويقلل المصاريف والجهود ويسهم في مضاعفة القدرة على توفير تلك المساعدات.

٥-٢- تعزيز الأهداف الإنسانية للدولة المستضيفة للمبادرة؛ حيث إن التطبيق الفعلي لتلك المبادرة سيجعل الكويت في المرتبة الأولى عالمياً في مجال المساعدات الإنسانية؛ وذلك لكونها تمثل المشروع الأول والفريد غير المسبوق عالمياً.

٢-٦- تعزيز مفاهيم الاستقلالية والحيادية والمهنية لدى المجتمع المدني الكويتي؛

الأمر الذي يسهم في تنمية مهارات العنصر البشري.

٢-٧- رفع كفاءة المساعدات الاقتصادية من خلال جعل المساعدات أكثر فعالية،

خصوصاً في تسريع التقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي

وردت في اتفاق باريس عام ٢٠١٥، الذي بدأ في عام ٢٠١٦ وينتهي في عام

٢٠٣٠؛ حيث يتم الاعتماد على كفاءة استخدام المساعدات الإنمائية وقدرتها

على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول المستفيدة منها، وبما

يساعدها في إنجاز الأهداف التنموية ذات الصلة بتوفير مناخ اقتصادي

ملائم، وبرامج إصلاح اقتصادي وطني نابع من احتياجات الدولة وليس بناء

على وصفات البنك والصندوق الدوليين فحسب، بالإضافة إلى تعزيز تطبيق

المعايير الأساسية للحكم الصالح القائم على الشفافية والمساءلة.

٢-٨- ضمان ربط المساعدات الخارجية بأداء وفعالية الحكومات المتلقية للمساعدات

وضمن الاستفادة القصوى من تلك المساعدات من خلال الأسس التالية:

أ- ربط المساعدات للجهات الخارجية، سواء دول أو غيرها، بشكل أكثر فعالية من

حيث أهمية الطرف المستفيد بالنسبة للسياسة الخارجية الكويتية، وكذلك من حيث

قدرة الطرف المستفيد في إحداث التغيرات في السياسات والأهداف والأولويات

في تصميم المشاريع التنموية، ومن ثم المساهمة الفعلية بإصلاح البيئة الاجتماعية

والاقتصادية لدى المتلقي للمساعدة.

ب- عدم الاعتماد على المؤسسات الرسمية في تلقي وتوزيع واستخدام المساعدات بل العمل

بمعية المؤسسات غير الحكومية والمدنية سواء كانت عالمية أم محلية؛ من أجل ضمان فاعلية

تأثير تلك المساعدات. ولعل العمل مع المنظمات غير الحكومية يرفع التخوف من الإخلال

بمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للجهة المستفيدة وبشكل يحقق الكفاءة المطلوبة.

ج- التحقق من أن تلك المساعدات تنسجم مع الخطوط العامة التي عقدت الدول في اتفاق باريس للتنمية المستدامة العزم عليها؛ لتكون الكويت إحدى الدول الداعمة والمساهمة في تنفيذ الغايات والأهداف المرسومة وليست إحدى الدول المنفذة لها.

٣- فوائد المبادرة:

١-١- بما أن ملامح التغيير في النظام العالمي هو دخول المنظمات، وخاصة غير الحكومية منها، على خطوط منافسة الدول، وتنامي قوة هذه المنظمات بشكل عنقودي ضخم جداً، وبما أن ذلك يتداخل مع منظومة الأمن القومي، فإن وجود هذه المنظمات سيمثل إحدى الدعائم الرئيسية لمنظومة الأمن الوطني للدولة المستضيفة؛ حتى إذا ما تعرضت لأي خطر خارجي أو كارثة داخلية. على هذا النحو، فسيكون في رصيد الكويت قوة مضافة جديدة وفاعلة لها امتداداتها في أغلب دول العالم وتتمتع بعلاقات وطيدة ومؤثرة على حكوماتها.

٢-١- تنمية العنصر البشري للدولة المستضيفة (الكويت) في مجالات العمل الإنساني من خلال الإشراف على تأهيل وتدريب عدد محدد سنوياً من الكوادر الوطنية من خلال الاشتراط على المنظمات المساهمة.

٣-١- امتداد نوعي لسمعة الدولة ومكانتها بشكل خاص لدى شعوب العالم المتصلة بشكل مباشر وغير مباشر بأنشطة المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك على سمعة المواطن العربي والإسلامي بصفة عامة. كما أن العمل بموجب هذه المبادرة - حال تطبيقها - سيكون بمثابة آلية للعلاقات العامة في دول كثيرة بكل ما تحمله من رسائل إعلامية إنسانية تنعكس على سمعة الدولة دون الحاجة إلى استهلاك موارد مالية وبشرية مضافة لمستلزمات تلك العلاقات العامة الباهظة التكاليف.

٤-١- تنوع أنشطة المنظمات العاملة سوف يوفر روافد وفرص عمل واستثمار مستحدثة، خاصة في المجالات الإعلامية والمهنية والحضارية. كما أن ذلك

سيستوعب الكثير من المهارات الشبابية وصقلها بما يحقق أهداف التنمية البشرية في الكويت.

٥-١- تفعيل الدور الكويتي في المنتديات والبرامج العالمية ذات الصلة بالتنمية من جهة، وكذلك المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى.

ثاني عشر - الخاتمة:

تناولت الدراسة الملامح الرئيسة لمفهوم الأمن الوطني، وتعرضت بالتفصيل إلى التهديدات والتحديات التي يواجهها الأمن الوطني الكويتي في ظل بيئة محلية وإقليمية ودولية مطردة الأحداث ومليئة بالمستجدات. وبعد أن استعرضت الدراسة بالشرح والتحليل مفاصل الأمن في الكويت ومتغيراته الداخلية والخارجية، عرّجت على قراءة مسحية لمقومات الأمن الوطني الكويتي، وخاصة تلك التي تستقر على سياسة المساعدات الإنسانية. طرحت الدراسة رؤية جديدة لقواطع الأمن الإستراتيجي الكويتي لتنتهي إلى اقتراح إنشاء منطقة حرة للمنظمات الإنسانية غير الحكومية إلى جانب المقومات التي تمتلكها الكويت. ولعل هذه المبادرة الجديدة تتعاطى بشكل فعال بجملة من القواعد، أهمها تعزيز الديمقراطية وتوسيع نطاق الحريات العامة، إلى جانب الدخول في الترتيبات الجماعية التي تستهدف الوسائل الدبلوماسية الناعمة في بلوغ أهدافها، علاوة على تعزيز العمل الإنساني وتوطينه ومأسسته، وهو والتطوعي من شأنه أن يحشد جهود الشعوب إلى جانب طاقة الدول من أجل تأسيس منظومة أمنية تتفاعل مع محركات النظام العالمي الجديد ومستحدثاته.

إن الأخذ بناصية تلك المبادرة يعتبر بمثابة رؤية جديدة تتمتع بالأصالة على اعتبار أنها الأولى من نوعها في العالم. وفي حال تطبيقها بطريقة تدريجية منتظمة سوف

تكون منطلقاً جديداً لتنويع مصادر الأمن، وبشكل ينسجم مع المستجدات على الساحة الدولية، ناهيك عن كونها مبادرة ولدت من رحم أهم ملامح العلاقات الدولية الجديدة. ولعله من الجدير ذكره بهذا الصدد ذلك الطرح الجديد الذي ينادي به بعض المتخصصين في العلاقات الدولية على أن الدول يجب أن تراعي جميع مدخلات النظام الدولي، من ذلك ما يسمى بحركة الدول والشعوب في مجال الفضاء الإلكتروني السريع، مثلما عبر عنه الدكتور عادل عبد الصادق في كتابه المعنون بـ «الفضاء الإلكتروني والعلاقات الدولية»، حيث قال: «برز فاعلون جدد في العلاقات الدولية فيما أطلق عليهم Actors Cyber؛ أصبحوا يتحركون بعيداً عن الأطر الرسمية والمؤسسات السياسية الدولية المعروفة، ويمارسون نفوذهم وتأثيرهم دون المرور بجماعات الضغط التقليدية، وهو ما يظهر أن السياسة أصبحت تمارس في إطار بيئة إلكترونية جديدة. ودفع ذلك إلى ما يسمى في العصر الراهن بتحول المنظور Shift Paradigm»^(٥٣). إن هذا الفضاء الإلكتروني الذي حملته رياح العولمة فقلصت من المساحات الجغرافية الشاسعة وأسقطت الحدود السياسية الجامدة، واجتاحت السيادة التقليدية للدول التي كانت ترتخي على ما قررتة معاهدة وستفاليا في عام ١٦٤٨- قد اندمج مع تفاعل الشعوب في كيانات سياسية وشبه سياسية تبث تأثيرات جديدة مؤثرة للغاية في صيرورة الدول وخياراتها وأولوياتها؛ مما يحتم مواكبتها على نحو يعزز مصالح الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء. وهذا التلاحم بين قوة الفضاء الإلكتروني وتساعد تأثيرات الجماعات الجديدة غير الرسمية قد أدى إلى ظهور ما يسمى الهيمنة السيبرالية «Hegemony Cyber»، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة تعريف العلاقات الدولية ووحدات ومستويات التحليل فيها^(٥٤). وعلى هذا الأساس، فإن قوة الدول تتمثل في قدرتها على مواكبة هذه التغيرات السريعة وتصميم أمنها القومي ومصالحها العليا وفقاً لمنظومة العلاقات

الدولية وإلا أصبحت متخلفة في آخر الركب العالمي. والكويت بوصفها دولة صغيرة تمثل حالة دولة تبحث بشكل دائم عن المصادر التي تؤمن استمرارها وبقائها في ظل بيئة متحركة ومعقدة تجول بين تقاطعات المصالح للدول القوية إقليمياً ودولياً. وعليه، فإن تجديد آليات الأمن الوطني وتحديثها على نحو ينسجم مع مدخلات النظام الدولي لا بد أن ينعكس بصورة إيجابية على الانسجام مع مخرجاته. وعلى هذه النحو، فإن ما يتطلبه الأمن الوطني الكويتي في ضوء هذه البيئة الإقليمية والدولية هو تبني إستراتيجيات جديدة تلبي الأهداف العليا للدولة من جهة وتكون منسجمة مع طبيعة الهيكل العالمي للنظام الدولي ومستجداته، ومن هذه الإستراتيجيات المبادرة التي تم اقتراحها في نهاية هذه الدراسة.

ومن جانب آخر، من المهم جداً أن تقوم الدولة بإعادة تقويم أدائها المؤسسي بشكل يستوعب التغييرات والتحديات الداخلية والخارجية. وعلى رأس أولويات ذلك الأداء، وهو تحقيق التوازن المطلوب فيما يعرف بالتوافق السياسي الداخلي الذي يراعي مسائل تتعلق بالمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة وتعزيز الحريات المدنية والاهتمام بالشباب وتطلعاتهم. فلا شك أن الكويت التي تعمل سياسياً في مجال المحيط الإقليمي للنظام العربي. ومن ثم، هي ليست بمعزل عن الرياح التغييرية التي اجتاحتها ولا تزال تجر خلفها رياحاً أخرى تتشكل من مناطق الضغط الأفقية التي تتصل بتضعف نظم العدالة الاجتماعية، وانتشار ظواهر عدم المساواة والتمييز والتهميش والإقصاء السياسي، وتفشي الفساد الإداري، وتقليص هامش الحريات المدنية. وبمعنى آخر، يتعين أن تهتم الدولة بمناصب مقومات الاستقرار المجتمعي التي نص عليها الدستور بوضوح في منطوق مادتيه السابعة والثامنة، والتي تقوم على أسس المساواة والعدالة والحرية وتكافؤ الفرص؛ لكونها تتصل بشكل وثيق بجميع مستويات «الطمأنينة» لدى المجتمع.

الهوامش

- (١) علي عباس، مراد، **مشكلات الأمن القومي - نموذج تحليلي مقترح**. سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، العدد - ١٠٥ / ٢٠٠٥ (دولة الإمارات العربية: أبو ظبي).
- (2) Terrill, W. Andrew (2007) **Kuwait National Security and the U.S. - Kuwaiti Strategic Relationship After Saddam**. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College.
- (٣) فارس مطر الوقيان، (٢٠٠٩) **المواطنة في الكويت: مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة**. مركز الدراسات الاستراتيجية، سلسلة الفكر الاجتماعي (١)، جامعة الكويت: الكويت
- (٤) عبد الجليل زيد، مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** (دار النهار للنشر، بيروت: ١٩٩٧).
- (٥) راجع كلاً من:
- محمد جمال باروت، **مفهوم الأمن القومي في عالم يتغير** (مجلة التجديد العربي: ٢٤/ مايو/ ٢٠٠٣).
- حسن عبدالله جوهر، **الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الإستراتيجي المطلوب**. (مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٣/ العدد الرابع/ شتاء ١٩٩٥، ص. ص ٧-٥٥).
- عبدالله يوسف سهر، **الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية** (السياسة الدولية، العدد ١٦٠، أبريل ٢٠٠٥، ص. ص ٨-١٧).
- (٦) راجع في تطور مفهوم الأمن القومي:
- Barry Buzan, **Security: A New Framework for Analysis**, (Boulder, Lynne Rienner, 1998).
- John Herz, "The Security Dilemma in International Relations: Background and Present Problems", **International Relations**, 17 (4), December 2003, pp. 411-416.
- Caroline Kennedy-Pipe, "Security beyond the Cold War: An introduction", in Glive Jones and C. Kennedy-Pipe, **International Security in a Global Age**, (London, Frank Cass, 2000), pp. 1-8.

(٧) محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان (منشأة المعارف - الإسكندرية: ١٩٩٩).

(٨) مصطفى علوي سيف، البعد الاجتماعي للأمن القومي المصري (النهضة/ العدد ٧، أبريل ٢٠٠١، ص.ص ١٠٣-١١٤).

(٩) مصطفى كمال طلبة، الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي (السياسة الدولية: العدد ١٦٣، يناير، ٢٠٠٦، ص ٥٢).

(١٠) عمار علي حسن، البيئة والعلاقات الدولية. مفاهيم واقتراحات جديدة (السياسة الدولية: العدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٦، ص.ص ٨٦-٨٨).

(11) Salim, Mohammad and, Abdullah Yousef Sahar Mohammad, "Energy Security in the Arab World", chapter 29. In **Facing Global Environment Change**. Edited by Hans Gunter Brauch. Springer: (Berlin – Heidelberg – New York, 2009)

(١٢) محمد نبيل جامع، مرجع سابق.

(١٣) فيجاي فيتيسواران. الطاقة للجميع: كيف ستغير الطاقة أسلوبنا في الحياة، ترجمة: عاطف أحمد (سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٢١، نوفمبر ٢٠٠٥) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

(١٤) الزين الصباح، وكالة وزارة الشباب في دولة الكويت، الكويتية، بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٧، جريدة إلكترونية. العنوان الإلكتروني:

<http://www.alkuwaityah.com/Article.aspx?id=416182>

تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٧/١٠/٩.

(١٥) في تحديد لمفهوم الأمن الإنساني

- Hans Gunter Brauch, "Threats, Challenges, Vulnerabilities, and Risks". In **Environmental and Human Security**, (Tokyo, United Nations University, 2005).
- Hans Gunter Brauch, **Environmental and Human Security: Towards Freedom from Hazard Impacts**, (Tokyo, United Nations University, 2005).
- Julian Lindley-French, "The Revolution in Security Affairs: Hard and Soft Security Dynamics in the 21st century", **European Security**, 13 (1), 2004, pp. 1-15.

(١٦) يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية (العلم والإيمان للنشر والتوزيع الشركات-دسوق- كفر الشيخ: الجزء الأول، ٢٠٠٦).

(17) Roby C Barrett (2009) **The Arabian Gulf and Security Policy: The Past as Present, the Present as Future**. Joint special operations university (JSOU) report. The JSOU press: Hurlburt field, Florida

(١٨) ولاء علي البحيري، التحول الديمقراطي في الكويت: الأسباب والنتائج (حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية: العدد ٢٨٤ / ٢٠٠٨).

(١٩) المرجع السابق.

(٢٠) انظر كلاً من:

- أشرف سعيد العيسوي، أمن الخليج: تحديات ومخاطر جديدة (السياسة الدولية: العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨، ص.ص ٧٠-٧٥).

- حسن جوهر، مرجع سابق.

(٢١) يحيى رجب، مرجع سابق.

(٢٢) الصفحة الإلكترونية للأمانة العامة لمجلس الوزراء:

<https://www.cmgs.gov.kw/Council-of-Ministers/Current-Ministerial-Formation.aspx?YearConfig=3b61d9ea-c02f-4d17-8300-7765ca0e91ca>

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٧/٩/١١

(٢٣) جريدة عالم اليوم، العدد ٦٢٩، بتاريخ ٢٨/١/٢٠٠٩.

(٢٤) جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠١٩٩، بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٦، وكذلك انظر الصفحة الإلكترونية لمجلس الأمة الكويتي تحت عنوان: الخطاب الأميري في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر.

<http://www.kna.kw/achieve/11-1/04.pdf>

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٧/٩/١١.

(٢٥) راجع الصفحة الإلكترونية لمجلس الأمة الكويتي تحت عنوان: كلمة سعادة رئيس مجلس الأمة في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر.

<http://www.kna.kw/achieve/11-1/05.pdf>

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٧/٩/١١.

(٢٦) عبد الرضا أسيري، **النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات** (الطبعة السابعة، مطابع الوطن، الكويت: ٢٠٠٤).

(٢٧) تقرير رؤية الكويت ٢٠-٣٥: الأدلة والمؤشرات الدولية (٢٠١٦)، إدارة الخطط والبرامج، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت. ص.ص ٣٢-٤٠.

(٢٨) المرجع السابق، ص ٤٢.

(٢٩) السيد أمين شلبي، **الإرهاب الدولي: المصادر والإشكاليات** (السياسة الدولية العدد ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥، ص.ص ١٢٦-١٢٩).

(30) Mohammad, Abdullah Yousef Sahar. "Roots of Terrorism in the Middle East: Internal Pressures and International Constraints". In **Root Causes of Terrorism: Myths, Reality and Ways Forward**, edited by Tore Bjorgo.) Rutledge Press, Great Britain, 2005) P.P. 104-118.

(31) Bjorgo, Tore (2005) **Root Causes of Terrorism: Myths, Reality and ways forward**, edited by.) Rutledge Press, Great Britain, 2005)

(٣٢) في صياغة إستراتيجية الأمن القومي.

Anne Aldis and C. Herd, "Managing Soft Security Threats: Current Progress and Future Prospects, "European Security, 13 (169), 2004, pp. 169-186.

(٣٣) من الدراسات المهمة الحديثة في هذا الموضوع:

Kenneth Katzman, Kuwait: **Security, Reform, and US Policy**, (Washington: Congressional Research Service, 3 April 2009).

(٣٤) يسري مصطفى (٢٠٠٧)، المنظمات غير الحكومية. مركز القاهرة لحقوق الإنسان. جمهورية مصر العربية. ص.ص ١٤-٢٨.

(٣٥) زينب عبد العظيم (٢٠٠٢)، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة. في كتاب **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية**. تحرير: نجوى

سمك، السيد صدقي عابدين. مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. جمهورية مصر العربية. ص.ص. ٤٧-٤٨.

(٣٦) كمال منصور، المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي. ص ٢، الموقع الإلكتروني لمؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي «مدى». بتاريخ ٢٠١٧/١/١٥
<http://www.alhiwartoday.net/node/10037>

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٧-٣-١٨

(٣٧) المرجع السابق، ص. ٩.

(٣٨) راجع الصفحة الإلكترونية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة
<http://esango.un.org/civilsociety/login.do>

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٧/٣/١٨

(٣٩) أن فلوري (٢٠٠٥): القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية. ترجمة: تانيا بشارة. دار الساقى. بيروت، لبنان. ص. ٢٤٥.

(40) Joseph S. Nay, Jr and Wange Jisi, **Hard Decisions on Soft Power: Opportunities and Difficulties for Chinese Soft Power**, Harvard International Review, Summer 2009, P 22.

كذلك راجع كتاب:

Joseph S. Nye, Jr. **Soft Power: The Mean to Success in World Politics**. (New York, Public Affairs, 2004)

(٤١) إصلاح جاد (٢٠١٣)، بدايات (مجلة فصلية تصدر عن شركة بدايات) العدد الخامس، ربيع ٢٠١٣، راجع الصفحة الإلكترونية:

<https://www.bidayatmag.com/node/353>

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٧/٣/١٨.

(٤٢) تقرير منشور في جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١٢، السنة ١٣٦، العدد ٤٥٧٢٣، راجع الصفحة الإلكترونية:

<http://www.ahram.org.eg/archive/International-files/News/130582.aspx>

تاريخ الإسترجاع ٢٠١٧/٣/١٨.

(43) Robert Keohane. **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy**. New Jersey, Princeton University Press, 1984.

(٤٤) المرجع السابق، ص ٥١.

(٤٥) آن فلوري . مرجع سابق ص.ص ٢٤٢-٢٤٣.

(٤٦) المرجع السابق. ص.ص ١٧-١٩.

(٤٧) جوزيف ناي، **القوى المتعاضمة للمنظمات غير الحكومية**. ترجمة: حارثة يوسف (٢٠٠٤).

Project Syndicate ، المنشور على عنوان الصفحة الإلكترونية:

<http://www.project-syndicate.org/commentary/nye١٠/Arabic>

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٧-٣-٢٤.

(٤٨) حيدر حمزة (٢٠١٦)، المساعدات الإنسانية في ضوء القانون الدولي الإنساني. مجلة المحقق الحلي

للعلوم القانونية والسياسية. العدد الثالث، السنة الثامنة. ص ٣٦٢.

http://mouhakiq.com/papers/Lawj_paper_2016_92231620.pdf

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٧/٩/١١.

(٤٩) التقرير السنوي للصندوق الكويتي للتنمية (٢٠١٦-٢٠١٥) ص ١٥.

عنوان الصفحة الإلكترونية:

<https://www.kuwait-fund.org/documents/11433/13831/annual+report+arabic+for+web+.pdf/5af92341-db52-4b83-82ca-3023358a52e2>

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٧/٩/١١.

كما يمكن مراجعة التقارير السنوية لصندوق التنمية الكويتي المتوفرة على الصفحة الإلكترونية

لموقع الصندوق:

<https://www.kuwait-fund.org/ar/web/kfund/annual-reports>

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٧/٩/١١.

(٥٠) دور الإحصاء في توثيق العمل الإنساني والاجتماعي (إصدار خاص) الإدارة المركزية للإحصاء،

دولة الكويت.

(٥١) فرانسيس فوكوياما (١٩٩٣)، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**. ترجمة: حسين أحمد أمين. الطبعة الأولى. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة. جمهورية مصر العربية.

(٥٢) يمكن مراجعة تقارير صندوق التنمية الكويتي الصادرة من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٢٠١٥/٢٠١٦، الصفحة الإلكترونية الخاصة بالصندوق على العنوان التالي:

<https://www.kuwait-fund.org/ar/web/kfund/annual-reports>

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٧/٩/١١.

(٥٣) عادل عبدالصادق (٢٠١٦)، **الفضاء الإلكتروني والعلاقات الدولية**. الطبعة الأولى. المكتبة الأكاديمية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص ١١.

(٥٤) المرجع السابق، ص.ص ١٥٤ - ١٦٥.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

المراجع العربية:

- ١- آن، فلوري (٢٠٠٥). القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية. ترجمة: تانيا بشارة. دار الساقي. بيروت، لبنان. ص ٢٤٥.
- ٢- أسيري، عبد الرضا، (٢٠٠٤). النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات (الطبعة السابعة، مطابع الوطن، الكويت).
- ٣- البحيري، ولاء علي (٢٠٠٨). التحول الديمقراطي في الكويت: الأسباب والنتائج (حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية: العدد ٢٨٤ / ٢٠٠٨).
- ٤- العيسوي، أشرف سعيد (٢٠٠٨). أمن الخليج: تحديات ومخاطر جديدة (السياسة الدولية: العدد ١٧١، يناير/ ٢٠٠٨، ص.ص. ٧٠-٧٥).
- ٥- باروت، محمد جمال (٢٠٠٣). مفهوم الأمن القومي في عالم يتغير (مجلة التجديد العربي: ٢٤ / مايو/ ٢٠٠٣).
- ٦- إدارة الخطط والبرامج. رؤية الكويت ٢٠-٣٥: الأدلة والمؤشرات الدولية (٢٠١٦) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت.
- ٧- جاد، إصلاح (٢٠١٣). بدايات (مجلة فصلية تصدر عن شركة بدايات) العدد الخامس، ربيع ٢٠١٣.

راجع الصفحة الالكترونية: <https://www.bidayatmag.com/node/353>

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٧/٣/١٨

- ٨- جامع، محمد نبيل (١٩٩٩). التنمية في خدمة الأمن القومي: الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان (منشأة المعارف - الإسكندرية: ١٩٩٩).
- ٩- جوزيف ناي (٢٠٠٤). القوى المتعاطمة للمنظمات غير الحكومية. ترجمة: حارثة يوسف. Project Syndicate، المنشور على عنوان الصفحة الإلكترونية:
<http://www.project-syndicate.org/commentary/nye\./Arabic>

تاريخ الاسترجاع ٢٤/٣/٢٠١٧.

- ١٠- جواهر، حسن عبدالله، (١٩٩٥). الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الإستراتيجي المطلوب. (مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٣، العدد الرابع، شتاء ١٩٩٥، ص. ص ٧-٥٥).
- ١١- حسن، عمار علي، (٢٠٠٦). البيئة والعلاقات الدولية.. مفاهيم واقتراحات جديدة (السياسة الدولية: العدد ١٦٣/يناير/٢٠٠٦، ص. ص ٨٦-٨٨).
- ١٢- حيدر حمزة (٢٠١٦). المساعدات الإنسانية في ضوء القانون الدولي الإنساني. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية. العدد الثالث، السنة الثامنة. ص ٣٦٢.

راجع الصفحة الإلكترونية التالية:

http://mouhakiq.com/papers/Lawj_paper_2016_92231620.pdf

تاريخ الاسترجاع ١١/٩/٢٠١٧.

- ١٣- رجب، يحيى حلمي، (٢٠٠٦). أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية (العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الشركات- دسوق- كفر الشيخ : الجزء الأول، ٢٠٠٦).
- ١٤- سهر، عبدالله يوسف، (٢٠٠٥). الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية (السياسة الدولية، العدد ١٦٠، أبريل ٢٠٠٥، ص. ص ٨-١٧).
- ١٥- عبدالعظيم، زينب (٢٠٠٢). الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة. في كتاب دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية. تحرير: نجوى سمك، السيد صدقي عابدين. مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. جمهورية مصر العربية.
- ١٦- سيف، مصطفى علوي، (٢٠٠١). البعد الاجتماعي للأمن القومي المصري (النهضة، العدد ٧، أبريل ٢٠٠١، ص. ص ١٠٣-١١٤).
- ١٧- شلبي، السيد أمين، (٢٠٠٥). الإرهاب الدولي: المصادر والإشكاليات (السياسة الدولية، العدد ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥، ص. ص ١٢٦-١٢٩).
- ١٨- طلبة، مصطفى كمال، الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي (السياسة الدولية: العدد ١٦٣، يناير، ٢٠٠٦، ص ٥٢).

١٩- عبدالصادق، عادل (٢٠١٦). الفضاء الإلكتروني والعلاقات الدولية. الطبعة الأولى. المكتبة الأكاديمية. القاهرة. جمهورية مصر العربية.

٢٠- فوكوياما، فرانسيس (١٩٩٣). **نهاية التاريخ وخاتم البشر**. ترجمة: حسين أحمد أمين. الطبعة الأولى. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة. جمهورية مصر العربية.

٢١- فيتيسواران، فيجاي، (٢٠٠٥). الطاقة للجميع: كيف ستغير الطاقة أسلوبنا في الحياة، ترجمة: عاطف أحمد (سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٢١، نوفمبر ٢٠٠٥) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٢٢- منصور، كمال (٢٠١٧). المنظمات غير الحكومية ودورها في عولة النشاط الخيري والتطوعي. ص ٢، الموقع الإلكتروني لمؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي «مدى». بتاريخ ٢٠١٧/١/١٥. راجع الموقع الإلكتروني:

<http://www.alhiwartoday.net/node/10037>

تاريخ الاسترجاع ٢٠١٧/٩/١١

٢٣- مراد، علي عباس، (٢٠٠٥). مشكلات الأمن القومي - نموذج تحليلي مقترح. سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، العدد ١٠٥ / ٢٠٠٥ (دولة الإمارات العربية: أبوظبي).

٢٤- مرهون، عبد الجليل زيد، (١٩٩٧). أمن الخليج بعد الحرب الباردة (دار النهار للنشر، بيروت: ١٩٩٧). يسري مصطفى (٢٠٠٧). المنظمات غير الحكومية. مركز القاهرة لحقوق الإنسان. جمهورية مصر العربية.

المراجع الأجنبية:

- 1- Aldis, Anne and Herd, C. , "Managing Soft Security Threats: Current Progress and Future Prospects", **European Security**, 13 (169), 2004.
- 2- Barrett, Roby C. (2009) "The Arabian Gulf and Security Policy: The Past as Present, the Present" as Future. Joint Special Operations University (JSOU) report. The JSOU press: Hulbert field, Florida.
- 3- Buzan, Barry(1998) **Security: A New Framework for Analysis**, Boulder: Lynne Rienner

- 4- Gunter Brauch, Hans (2005) **Threats, Challenges, Vulnerabilities, and Risks. In Environmental and Human Security**, (Tokyo, United Nations University, 2005).
- 5- Gunter Brauch, Hans (2005) **Environmental and Human Security: Towards Freedom from Hazard Impacts**, (Tokyo, United Nations University, 2005).
- 6- Herz, John. "The Security Dilemma in International Relations: Background and Present Problems", **International Relations**, 17 (4), December 2003, pp. 411-416.
- 7- Lindley-French, Julian, "The Revolution in Security Affairs: Hard and Soft Security Dynamics in the 21st Century", **European Security**, 13 (1), 2004
- 8- Nay, Joseph S, Jr (2004). **Soft Power: the Mean to Success in World Politics**. New York, Public Affairs.
- 9- Nay, Joseph S, Jr and Wange Jisi, (2009) **Hard Decisions on Soft Power: Opportunities and Difficulties for Chinese Soft Power**, Harvard International Review, summer, p22.
- 10- Katzman, Kenneth. **Kuwait: Security, Reform, and US Policy**, (Washington: Congressional Research Service, 3 April 2009).
- 11- Kennedy-Pipe, Caroline (2000) "Security beyond the Cold War: An introduction," in Glive Jones and C. Kennedy-Pipe, **International Security in a Global Age**, London: Frank Cass.
- 12- Mohammad, Abdullah Yousef Sahar (2005) "Roots of Terrorism in the Middle East: Internal Pressures and International Constraints". In **Root Causes of Terrorism: Myths, Reality and Ways Forward**, edited by Tore Bjorgo. Rutledge Press, Great Britain. P.P. 104-118.
- 13- Robert Keohane (1984) **After Hegemony: Cooperation and**

Discord in the World Political Economy. New Jersey, Princeton University Press.

- 14- Salim, Mohammad and Mohammad, Abdullah Yousef Sahar. "Energy Security in the Arab World" (2009) chapter 29. In **Facing Global Environment Change.** Edited by Hans Gunter Brauch. Springer: Berlin – Heidelberg – New York.
- 15- Terrill, W. Andrew (2007) **Kuwait National Security and the U.S.-Kuwaiti Strategic Relationship After Saddam.**
<http://www.StratigicStudiesIstitute.army.mil>

Kuwait National Security: A Comprehensive Political Perspective based on the National and International Changes

Abstract

It is apparent that there is a growing importance of the field of national security after the end of cold war and the subsequent changes of international structure and order. These changes have significant effects on the classic notion of national sovereignty. Accordingly, the national security of Kuwait is facing new circumstances that deserve to be studied and analyzed. Based on Kuwait's national security fundamentals, this study attempts to offer new aperspective that includes additional related issues, which will set the national security of Kuwait for the foreseeable time. This study, also, will look into the most effective issues and challenges that confront Kuwait's national security and what would be the best methods to investigate them. In order to understand the evolutionary dimensions of Kuwait's national security, which evolves in the light of recent implications of the surrounding environments in the Middle East, this study will address the need to forecast newly interlocked methods, which include national and international issues.

The national security, in to this study, will not be limited to the classic understanding of military and political issues, but will extend to the following subjects: environmental, health, economic, social, informational, humanitarian, and food security. The study ends with the need to utilize mechanisms and formulate new visions that offer Kuwait a competitive advantage in order to strengthen its national security. Among these mechanisms and visions are those that start from keeping up with the transnational non-governmental organizations whose actions are intertwined in international policy interactions, which necessitates keeping pace with and benefiting from them in a sound manner consistent with the waves of change in the global system.

Author:

Dr. Abdulmuhsen Yousef Jamal

- PhD in Political Science from the University of Sunderland, England
- Assistant Professor of Political Science at Gulf University for Science and Technology, Kuwait.

Publications:**1. Books:**

- 1- **Glimpses at the History of Shiaa in Kuwait.** Kuwait: Dar Al Nabaa Publisher, 2015.
- 2- **Understanding Quran.** Kuwait: Dar Al Nabaa Publisher, 2007.
- 3- **Political Opposition in Kuwait.** Kuwait: Qurtas Publishing, 2016.

Author:**Dr. Abdullah Yousef Sahar.**

- Ph.D. in Political Science, International Relations, University of Kentucky, USA. 994 .
- General Manager of the Central Statistical Bureau, Undersecretary, 2010-2014.
- General Manager of the Social Development Bureau, Undersecretary, 2014-2016.

Publications:**Articles:**

1. - "Yemeni Unification from Dream to Nightmare: Failure of the Elites' Approach". **The Korean Journal of Area Studies**. Volume 8. (1994) P.P. 61-74.
2. "The Gulf and the International Attempts to Control oil Fields". (Arabic) **International Relations Journal** (1998). No. 133. p.p 8-50
3. "Iranian Foreign Policy: Decision Making Analysis". (Arabic) **International Relations Journal** (1999). No. 138. p.p 8-32
4. "Orientalism Institutions and Western Policy towards Arabs and Muslims". (Arabic) **Strategic Studies**. No. (57) 2001, Emirates Center for Strategic Studies and Research. Abu Dhabi.
5. "The Internationalization of Islamic Threat to the New World Order: A Revised Image". **The American Journal of Islamic Social Sciences**. (2002), No.(1)
6. "Peace Between Arab and Israel: The Second Dimension of the Dissenting View". (Arabic) **International Relations Journal** (2002). No. 150. p.p 22-45
7. "Roots of Terrorism in the Middle East: Internal Pressures and International Constraints" (2005). **In Root Causes of Terrorism: Myths, Reality and Ways Forward**, edited by Tore Bjorgo.
8. "Security and Foreign Intervention In the Middle East: Study in the Development of International. Relations". **International Relations Journal** (2005). No. 160. p.p 8-17
9. "Conceptualization the Dialogue among Civilizations: Towards an Effective Dialogue". (Autumn, 2007) **Journal of Strategic Studies**, Vol. 3, No. 8, p.p: 9- 28
10. "Motivations and Ramifications of the US Military Intervention in Iraq". (Arabic) **International Relations Journal** (2005). No. 160. p.p 8-17
11. "Dialectics of Globalization and the End of History: An Analytical Study of the Relationship of the International Political Economy and the Role of Trade Organizations in the New Global System". (Arabic) **Social Sciences Journal**. (2009) vol. 37. No. 1
12. "Energy Security in the Arab World (2009) (chapter 29) in **Facing Global Environment Change**". Edited by Hans Gunter Brauch. Springer: Berlin – Heidelberg – New York

Monograph 496

**Kuwait National Security:
A Comprehensive Political Perspective
based on the National and International
Changes**

Dr. Abdullah Yousef Sahar
Political Science Department
Kuwait University

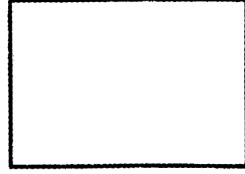
Dr. Abdul Mohsen Jamal
Political Science Department
Gulf University

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجاباتكم عن هذه الأسئلة:

- ١ - العمر: سنة
- ٢ - الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- ٣ - بلد الإقامة: ☐ الكويت ☐ خارج الكويت (انكر)
- ٤ - التعليم: ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
- ٥ - طبيعة المهنة: ☐ أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (وانكرها) ...
- ٦ - مواضيعك المفضلة: ☐ أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐ تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (وانكرها) ...
- ٧ - كيف تحصل على الحوليات؟ ☐ شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐ لا
- ٨ - هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ ☐ نعم ☐ لا
- ٩ - رأيك في حجم الحوليات؟ ☐ كبير ☐ متوسط ☐ صغير
- ١٠ - كيف ترى موضوعات الحوليات؟ ☐ متنوعة ☐ غير متنوعة
- ١١ - ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟ ☐ لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع
- ١٢ - هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٣ - هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٤ - هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٥ - هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٦ - اقتراحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: أ. د. آدم غازي العتيبي

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣.
- First issue, November 1993.
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصلية في مجال العلوم الإدارية.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- Published by Academic Publication Council, Kuwait University, 3 issues a year (January, May, September).
- تساهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
- Listed in several international databases.
- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشتراكات

الكويت: 3 دنائير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنائير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب: 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: (965)24827317 - أو 4734 / 4416 (965)24984415 - فاكس: (965)24817028
E-mail: ajas@ku.edu.kw - Web Site: <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas>

المجلة التربوية



مجلة فصلية، تخصصية، محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
رئيس التحرير: أ. د. عبدالله محمد الشيخ



نُشَر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية
- وملخصات الرسائل الجامعية

❖ تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
❖ تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٢٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٢٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٢٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: joe@ku.edu.kw

إصدار شهري

«تصدر مؤقتاً كل ثلاثة أشهر»

نعرض بشؤون الأنظمة والمحاماة



أهداف المجلة :

- * طرح ومعالجة شتى قضايا العصر ذات الطابع الشرعي والقانوني مع التركيز على إبراز الفقه الإسلامي وتبيان تميزه وشموليته في معالجة تلك القضايا .
- * أن تكون ساحة إعلامية لنوي الإختصاص الشرعي والقانوني يقدمون من خلالها البحوث والدراسات ، فضلاً عن التحقيقات الصحفية المتميزة ذات العلاقة .
- * نشر الوعي بأهمية المحاماة ، وحاجة الناس إليها والتأكيد على أن المحاماة علم ، وفن ، ورسالة .

دعوة للمشاركة :

- * يسر «المحامي» دعوتكم للمساهمة عبر صفحاتها في كل الشؤون الشرعية والقانونية من بحوث ودراسات ومقالات أو تحقيقات .
- * تقدم المجلة مكافأة عن المقالات والمواضيع التي تقبلها للنشر .

رئيس التحرير :

المحامي / طارق المزني

سكرتير التحرير :

حسين العسكر

مسؤول اشتراكات :

خالد يسر

الهيئة الاستشارية :

فضيلة الشيخ / عبد الله البسام

فضيلة الشيخ / مصطفى الزرقا

فضيلة الشيخ / سعد البريك

سعادة الدكتور / سعود الدريب

سعادة الأستاذ / عبدالله السبهان

سعادة الدكتور / عبدالفتاح خضر

سعادة المستشار / أحمد منير فهمي

الاشتراكات: المملكة العربية السعودية : ١٠٠ ريال في السنة (للأفراد والمؤسسات)

الدول الأخرى : ٢٧ دولار أمريكي (للأفراد والمؤسسات)

تدفع الاشتراكات باسم المجلة ، بشيك مسحوب على أحد المصارف السعودية أو بتحويل مصرفي باسم رئيس التحرير : حساب رقم ٥٦٤٩/١ - شركة الراجحي المصرفية للاستثمار - الرياض - فرع الروضة .

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير : ص . ب ٦٨٧٤ الرياض (١١٤٥٢)

هاتف : ٤٦٥٢٧٢٥ (٩٦٦١) / فاكس : ٤٦١٣١٥٢ (٩٦٦١)

مَجَلَّةُ الشَّرِيعَةِ وَالْأَسْأَلِ الْإِسْلَامِيِّ

فَصْلِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مَحْكَمَةٌ تَصْدُرُ عَنْ مَجْلِسِ النُّشْرِ الْعِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ الْكُوَيْتِ
تُعْنَى بِالْبَحْثِ وَالدراسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: وليد خالص الزبيح

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤ هـ - أبريل ١٩٨٤ م

- * تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
- * تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوى شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
- * تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
- * تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص ب ١٧٤٢٣ الخالدية 72455 الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - ٢٤٩٨٤٧٢٣ - ٢٤٩٨٨٠٩٥ فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

العنوان الإلكتروني: E-mail - jsis@ku.edu.kw - الاشتراكات - هاتف: ٢٤٩٨٦٠٦١ - 1029 - 8908 issn:

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS>

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى: دار المنظومة www.mandumah.com

تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية: EBSCO Publishing Products

مجلة فصلية أكاديمية

محكمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الدكتور/ فيصل عبدالله الكندري



صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية	
٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً	الأفراد
١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً	المؤسسات



توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت

تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣

E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol>

ISSN 1029 - 6069



التعاون Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول

في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ — يناير ١٩٨٦ م

— تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول
مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية
والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

— تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت
عنوان : بحوث — آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب /
يوميات مجلس التعاون / بيليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشاركون مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير — مجلة التعاون

ص . ب : ٧١٥٣ — الرياض : ١١٤٦٢

هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)

فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)

Email : attaawun@gcc-sg.org

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE

An International Journal of the Kuwait University

ISSN 2307 - 4108

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also Computer Sciences. The Journal is published three times a year by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University.

The Journal is indexed and abstracted by major publishing houses such as Chemical Abstract, Science Citation Index Expanded, Mathematical Reviews, SCOPUS, zbMATH, Current Contents, Mathematics Abstract, Microbiological Abstracts, Directory of Open Access Journals (DOAJ) etc.

Annual Subscription

Inside Kuwait:	3 KD 15 KD	<i>for individuals. for establishments</i>
Arab Countries:	4 KD 15 KD	<i>for Individuals. for establishments</i>
Other Countries:	15 US\$ 60 US\$	<i>for Individuals. for establishments</i>

Index to KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE is available from the Academic Publication Council, Kuwait University.

All Correspondence and Manuscripts directed to:
Professor Mohammad Afzal, Editor-in-Chief
P.O.Box 17225, Khaldiya 72453, KUWAIT
Tel: (+965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456.
Fax: (+965) 2484 6725

E-mail: kjs@ku.edu.kw
Website: <http://journals.ku.edu.kw/kjs>

The Journal is now Printed and bounded in the STATE OF KUWAIT by the Al-Khat Printing Press Company. P. O. Box: 26992 Safat 13130 Kuwait
Tel.: (+965) 24844545 Fax: (+965) 24844949
(Email: info@alkhatpress.com)

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974 (Split to KJS, JER 2013), Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.
--

المجلة العربية للمعلوم الإنسانية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ajh بحوث باللغة العربية
ajh بحوث باللغة الإنجليزية
ajh مناقشات وندرات
ajh عروض الكتب الجديدة



رئيسة التحرير

أ.د. نسيمه راشد الغيث

مجلس
النشر
العلمي



ص.ب: 26585 الصفاة 13126 الكويت- هاتف: (965)24817689 - (965)24815453 فاكس: (965) 24812514

P.O. Box 26585 Safat, 13126 Kuwait - Tel.: (965) 24817689 - (965) 24815453 - Fax: (965) 24812514

Email: ajh@ku.edu.kw - http:// www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh

مجلة العلوم الاجتماعية

تأسست عام ١٩٧٣م - فصلية - محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية
وعلم النفس والأنثروبولوجيا والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والأعلام



رئيس التحرير:

د. مها مشاري السجاري

تفتح أبوابها أمام

أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية
لنشر البحوث الأصلية والاسهام في معالجة قضايا مجتمعهم

ترحب بالدراسات المقارنة وتشجع على التكامل بين مختلف
تخصصات العلوم الاجتماعية

عرض مراجعات الكتب والتقارير وملخصات رسائل ماجستير
والدكتوراه

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى

EBSCO PUBLISHING

و دار المنظومة www.mandumah.com

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

ص. ب. 27780 الصفاة، 13055 الكويت

تلفون: 00965 24810436

فاكس: 24836026

jss@ku.edu.kw

E-mail jsskuwait@gmail.com

الاشتراكات

الدول الأجنبية		الكويت والدول العربية	
أفراد	١٥ دولاراً	أفراد	٣ دنانير سنوياً في الكويت ٤ دنانير في الدول العربية
مؤسسات	٦٠ دولاراً في السنة ١١٠ دولارات لسنتين	مؤسسات	١٥ ديناراً في السنة ٢٥ ديناراً لمدة سنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم جامعة الكويت أو بتحويل مصري في حساب
جامعة الكويت رقم ٠٤٢١٠٢٦٠٨ لدى البنك المركزي في الكويت.

IBN / KW 21CBKU 000000000000004202608

Visit our Website: apc.kuniv.edu.kw/jss

حساب المجلة بالتويتر: @jsskuwait1

حساب المجلة بالاسـتغرام: @jsskuwait

Advisory Board

Prof. Basil Hatim

American University - Sharjah
United Arab Emirates

Prof. Mona Baker

Manchester University

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin

Department of Arabic Language and
Literature - Jordan University

**Prof. Abdul Qader Al-Fasi
Al - Fehri**

Department of Arabic Language and
Literature - Mohamed V University

Prof. Ismail S. Muqlad

Department of Political Science
Assiout University

**Prof. Imam Abdul Fattah
Imam**

Department of Philosophy
Ain - Shams University

**Prof. Hamdi Hasan Abul-
Enein**

Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

**Prof. Mahmoud Al-Sayed
Abul-Nil**

Department of Psychology
Ain - Shams University

Editorial Board

Prof. Yagoub Y. Al-Kandari

Editor - in - Chief

Prof. Gassem S. Al-Fuhaid

Department of Arabic Language

Prof. Hadi M. Ashkanani

Department of Sociology and Social
Work

Prof. Magdi A. Saleh

Department of Philosophy

Prof. Mohamed F. ALQudah

Department of Mass Communication

Dr. Abdulmuhsen A. Altabtabae

Department of Arabic Language

Dr. Layla M. H. Almaleh

Department of English Language

Dr. Sanad A. Abdulfatah

Department of History

Maha Ibrahim Al-Mas'ad

Acting Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT
PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELE-
VANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE
VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF
ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology and Social Work
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 38, 2018